بنك ظفار

BankDhofar

بنك ظفار ش.م.ع.ع
العنوان البريدي: ص.ب. 1507، الرمز البريدي: 112، روي سلطنة عُمان
هاتف: 24790466 968+ فاكس: 24702865 968+
www.bankdhofar.com

نشرة اصدار سندات دائمة ثانوية غير مضمونة لبنك ظفار ش.م.ع.ع عن طريق الاكتتاب الخاص

وذلك من خلال طرح عدد 40,000 سند دائم من الفئة الأولى الإضافية لرأس المال

بسعر إصدار 1,000 ريال عماني للسند الواحد بقيمة إجمالية قدرها 40,000,000 ريال عماني

مدة الاكتتاب
تاريخ بداية الاكتتاب: 19 ديسمبر 2023
تاريخ نهاية الاكتتاب: 21 ديسمبر 2023

المستشار المالي ومدير الإصدار ووكيل الاكتتاب
بنك ظفار ش.م.ع.ع ـ قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية

بنك ظفار

BankDhofar

DENTONS

بنك الاكتتاب
بنك ظفار ش.م.ع.ع

المستشار القانوني
دنتونز وشركاؤهم فرع عمان

أمين التسجيل و وكيل الدفع / وكيل حملة السندات

مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م

هذه هي النسخة العربية الرسمية من نشرة الإصدار (النشرة) والمعتمدة من الهيئة العامة لسوق المال (الهيئة) في سلطنة عمان وفقا للقرار الإداري رقم (خ/2023/101) بتاريخ 20 نوفمبر 2023. وفي حالة وجود أي اختلاف بين النسخة العربية الرسمية والنسخة الانجليزية غير الرسمية فإن النسخة العربية الرسمية هي التي يُعتد بها. ولا تتحمل الهيئة أية مسؤولية عن دقة وكفاية البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة كما لا تتحمل أية مسؤولية عن أي ضرر أو خسارة قد تنشأ نتيجة الاعتماد على هذه البيانات والمعلومات أو استخدام أي جزء منها من أي شخص.

نشرة إصدار

حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه

بيان هام للمستثمرين

ينصح جميع المستثمرين بقراءة هذا البيان

نشرة الإصدار لا تمثل عرضاً للبيع أو دعوة من قبل البنك أو نيابة عنه للاكتتاب في السندات المطروحة في أي قضاء خارج سلطنة عمان حيث يكون توزيعها غير قانوني.

تستهدف نشرة الإصدار والاكتتاب الخاص مستثمرين محددين من قبل البنك وليست عرضا للعامة. وعليه فإن نشرة الإصدار ليست مخصصة للتداول العام أو التوزيع.

إن الهدف من إعداد نشرة الإصدار هذه هو إطلاع المستثمرين على المعلومات الجوهرية التي قد تساعدهم على اتخاذ القرار المناسب بالاستثمار من عدمه في السندات الدائمة من الفئة الأولى الإضافية لبنك ظفار ش.م.ع.ع. ""بنك ظفار" أو "البنك"" المطروحة للاكتتاب من خلال هذه النشرة ""السندات المطروحة"".

هذا وتشتمل هذه النشرة على كل البيانات والمعلومات الهامة ولا تتضمن أية معلومات مضللة، كما لم تُحذف منها أية معلومات أساسية قد تؤثر سلباً أو إيجاباً على قرارات المستثمرين المتعلقة باستثمارهم في السندات المطروحة من عدمه.

ويتحمل أعضاء مجلس إدارة البنك منفردين ومجتمعين المسؤولية الكاملة عن صحة وكفاية المعلومات الواردة في هذه النشرة كما يؤكد مجلس الإدارة حسب علمهم واعتقادهم بأنه قد تم أخذ العناية الواجبة عند إعداد هذه النشرة لضمان عدم حذف أي معلومات هامة قد يؤدي حذفها إلى أن تصبح المعلومات الواردة بهذه النشرة مضللة.

هذا ويتعين على جميع المستثمرين قراءة نشرة الإصدار هذه ودراستها بعناية ودقة والتمعن فيما إذا كان من المناسب أن يقوموا بالاستثمار في السندات المطروحة آخذين بعين الاعتبار جميع المعلومات الواردة في هذه النشرة ، كما يتعين على جميع المستثمرين عدم اعتبار هذه النشرة بمثابة توصية من البنك أو أعضاء مجلس الإدارة أو مدير الإصدار أو المستشار القانوني بشراء السندات المطروحة بموجبها، حيث يتحمل كل مستثمر مسؤولية الحصول على ما يحتاج إليه من نصائح مهنية مستقلة عن الاستثمار في السندات المطروحة للاكتتاب، وعن إجراء تقييمه المستقل للمعلومات والافتراضات التي تحتويها هذه النشرة باستخدام التحليل والتوقعات التي يراها ضرورية في اتخاذ أي قرار بشأن الاستثمار في السندات المطروحة للاكتتاب من عدمه.

الجدير بالذكر أنه لم يتم تفويض أي شخص للإدلاء بأية معلومات أو تقديم أية إفادة عن البنك أو عن السندات المطروحة للاكتتاب بخلاف الأشخاص المشار إليهم بهذه النشرة باعتبارهم الأشخاص المفوضين رسمياً وفي حالة قيام أي شخص آخر بالإدلاء بأي بيان أو تقديم أية معلومات، فإنه يجب عدم الإعتماد بها أو الاستناد إليها على إنها صادرة من شخص مفوض من قبل البنك أو من قبل مدير الإصدار أو المستشار القانوني.

بيان المعلومات المستقبلية

تتضمن هذه النشرة معلومات تتعلق بالنوايا، وبالتصرفات والأحداث المستقبلية. تصنف هذه المعلومات بشكل عام على أنها معلومات مستقبلية وتنطوي على مخاطر معلومة وغير معلومة وعوامل لا تعتمد على اليقين وغيرها من العوامل الهامة التي قد تجعل تلك التصرفات والأحداث والظروف المستقبلية تختلف عما هو وارد ضمناً في هذه النشرة. إن استخدام كلمات مثل "نستبق"، «يستمر»، «نقدر»، «نخطط»، «ننوي»، "نتوقع"، "قد"، «نتطلع»، «نتصور»، «نقترح»، "ينبغي"، «نعتقد»، "سوف يستمر"، "سوف نتابع" أو أي عبارات مماثلة يقصد بها التعريف بالمعلومات المستقبلية، وهذه المعلومات المستقبلية ليست حقائق تاريخية، بل تعكس توقعات حالية تتعلق بالنتائج أو الأحداث المستقبلية، وتستند إلى عدة توقعات وعوامل وافتراضات. يعتقد البنك أن التوقعات الواردة في هذه المعلومات المستقبلية هي توقعات معقولة إلا أنه لا يمكن له أن يؤكد بأن تلك التوقعات سوف تكون صحيحة.

علاوة على ذلك فإن المعلومات المستقبلية قد تنطوي على مخاطر كامنة وشكوك وتكشف فقط عن الأوضاع الجارية في التاريخ الذي حررت فيه ولا يجوز الاعتماد على أنها تمثل توقعات البنك اعتبارا من أي تاريخ لاحق.

يوجه البنك عناية المستثمرين لوجود عدد من العوامل الهامة التي قد تتسبب في اختلاف النتائج الفعلية عن تلك الواردة أو المتوقعة في البيانات. وتشمل هذه العوامل ولا تقتصر على:

- مستوى الطلب على خدمات البنك ومنتجاته.
- البيئة التنافسية.
- التغير في اللوائح والقوانين والظروف المالية والتي ربما يكون لها تأثير على عملاء البنك و/أو موردية أو على القطاع المصرفي في سلطنة عمان.
- الظروف السياسية والاقتصادية العامة ومناخ الأعمال في السلطنة والذي ربما يكون له تأثير على الأنشطة التي يقوم بها البنك.
- أية تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية أو معدلات التضخم المحلية والعالمية وأسعار السندات أو المعدلات أو الأسعار الأخرى
- عدم إمكانية تقدير الأداء المستقبلي
- العوامل الأخرى المذكورة لاحقاً في الفصل الحادي عشر من هذه النشرة بعنوان «عوامل المخاطرة ووسائل التخفيف منها».

لا يستطيع البنك أن يقدم أي ضمانات بأن المعلومات المستقبلية سوف تصبح واقعاً ملموساً. كما أنه ليس لدى البنك أو مدير الإصدار أو المستشار القانوني واي من الكيانات التابعة لهم أية نية أو التزام بتحديث أو مراجعة أي من المعلومات المستقبلية، سواء كان ذلك ناتجا عن صدور معلومات جديدة أو نشوء أحداث مستقبلية أو خلاف ذلك ما لم تقتض ذلك القوانين المطبقة في سلطنة عمان. ولمعرفة المزيد من المعلومات الجوهرية حول العوامل المهمة التي قد تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية للبنك اختلافاً جوهرياً عما هو وارد في المعلومات المستقبلية المتضمنة في هذه النشرة، يرجى الرجوع إلى الفصل الحادي عشر فقرة "عوامل المخاطرة ووسائل التخفيف منها". كما أن عوامل المخاطرة الموضحة في هذه النشرة لا تشكل بالضرورة جميع العوامل المهمة التي يمكن أن تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية اختلافاً جوهرياً عن تلك المضمنة في المعلومات المستقبلية المتوقعة.

عرض المعلومات المالية والمعلومات الأخرى

المعلومات المالية: ما لم يتم الإشارة بخلاف ذلك فإن البيانات المالية الواردة في هذه النشرة مأخوذة من البيانات المالية المدققة لبنك ظفار أو من القوائم المالية الربعية غير المدققة للبنك "أي قائمة الدخل الشامل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية، ومعاملات الأطراف ذات العلاقة، والمطلوبات والالتزامات الطارئة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021" مأخوذة من البيانات المالية المدققة لبنك ظفار للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021 على التوالي. المعلومات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مأخوذة من البيانات المالية المدققة لبنك ظفار للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 باستثناء بعض عمليات إعادة التصنيف التي تمت لعام 2020 في البيانات المالية لعام 2021. المعلومات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2023 مستمدة من المعلومات المالية المرحلية المختصرة للبنك والتي لم يتم تدقيقها أو مراجعتها من قبل مدققي الحسابات.

يمكن الحصول على نسخة من هذه البيانات المالية في موقع البنك.

تمت إعادة تصنيف بعض المعلومات المالية المقارنة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 في البيانات المالية لعام 2021 من أجل التوافق مع عرض البيانات المالية لعام 2021.

لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم 37 حول البيانات المالية لعام 2021.

تبدأ السنة المالية للبنك في الأول من يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من كل عام.

هذا ويعزى أي اختلاف في هذه النشرة للناتج ما بين مجموع وإجمالي المبالغ ذات الصلة إلى التقريب.

العملة المستخدمة في العرض: جميع الإشارات إلى "الريالات" أو "ر.ع." تعني الريال العُماني، وهي العملة الرسمية لسلطنة عُمان. الريال العُماني مرتبط بالدولار الأمريكي وسعر الصرف الثابت له هو 1 دولار أمريكي = 0.385 ريال عُماني. وينقسم الريال العُماني إلى 1000 بيسة.

الملخص أو مستخرجات الوثائق: لا يجب الاعتماد على ملخص الوثائق أو مستخرجاتها المتضمنة في هذه النشرة على أنها بيانات وافية وشاملة فيما يتعلق بتلك الوثائق.

قيود البيع خارج سلطنة عمان

المملكة العربية السعودية

لا يمكن توزيع هذه النشرة في المملكة العربية السعودية إلا لأولئك الأشخاص كما هو مسموح به بموجب عروض تنظيمات الأوراق المالية الصادر من قبل مجلس هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية .ولن تمنح هيئة سوق المال السعودية أي ضمان لدقة أو كمال هذه النشرة، ولا تتحمل أية مسئولية أيا كانت عن أية خسارة تنشأ من أو تتكبد من الاعتماد على أي جزء من هذه النشرة. ويجب على المشتري المحتمل لأوراق المالية المطروحة، إجراء دراسته الخاصة الواجبة حول دقة المعلومات المتعلقة بالسندات. وفي حالة عدم فهمكم لمحتويات هذه النشرة، يجب عليكم استشارة مستشار مالي معتمد.

مملكة البحرين

بالنسبة للمستثمرين في مملكة البحرين، لا يمكن عرض الأوراق المالية موضوع هذه النشرة ومستندات الطرح ذات العلاقة إلا بالنموذج المسجل لحاملي الحسابات الحاليين والمستثمرين المعتمدين كما هو معرف من قبل البنك المركزي البحريني في مملكة البحرين حيث يقوم هؤلاء المستثمرون بالاستثمار بالحد الأدنى بما لا يقل عن مبلغ 100,000 دولار أمريكي أو أي مبالغ معادل بعملة أخرى أو المبلغ الذي يقرره البنك المركزي البحريني.

ولا يمثل الإصدار هذا عرضاً للأوراق المالية في مملكة البحرين بموجب المادة 81 من قانون البنك المركزي والمؤسسات المالية لسنة" مرسوم القانون رقم 64 لسنة ".2006 ولم يتم تسجيل هذه النشرة ومستندات الطرح ذات الصلة ولن يتم تسجيلها كنشرة إصدار لدى البنك المركزي البحريني. وعليه، فلا يمكن عرض الأوراق المالية أو بيعها أو جعلها موضوع دعوة للاكتتاب بها أو شرائها، كما لا يمكن استخدام هذه النشرة أو أي مستند أو مادة مرتبطة بها فيما يتعلق بأي عرض أو بيع أو دعوة للاكتتاب أو شراء الأوراق المالية، سواءً بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، لأشخاص في مملكة البحرين، باستثناء المستثمرين المعتمدين المعروض لهم خارج البحرين.

ولم يقم البنك المركزي البحريني بمراجعة أو اعتماد أو تسجيل هذه النشرة أو مستندات الطرح ذات العلاقة، ولم يقم بأي شكلٍ من الأشكال باعتبار وقائع الحالة الموضوعية للأوراق المالية المطروحة للاستثمار، سواء في مملكة البحرين أو خارجها. عليه، فإن البنك المركزي البحريني لا يتحمل أية مسئولية حول دقة وكمال البيانات والمعلومات الواردة في هذا المستند ويتنصل عن أية مسئولية حول أية خسارة تنشأ من نتيجة الاعتماد بالكامل أو جزئياً بمحتوى هذا المستند.

دولة قطر

لا تعتبر نشرة الإصدار هذه وليس الغرض منها أن تعتبر بمثابة وعد أو بيع أو تسليم للسندات أو أدوات تمويل الدين بموجب قوانين دولة قطر. لم يتم التصريح ولن يتم التصريح بالسندات من جانب هيئة أسواق المال القطرية، هيئة تنظيم مركز قطر المالي أو البنك المركزي القطري وفقا للوائحها أو أي لوائح أخرى في دولة قطر. لن يتم تداول السندات ولن يتم تداولها في بورصة قطر.

دولة الكويت

لم يتم مراجعة هذه النشرة من قبل الهيئة العامة لسوق المال بدولة الكويت ولم تصدر من قبل أي شخص مرخص من قبل الهيئة العامة لسوق المال بالكويت. وعليه، فإنه يمكن نشر هذه النشرة في دولة الكويت كما لا يمكن دعوة أو عرض الأوراق المالية للاكتتاب أو بيعها، بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، في دولة الكويت. هذا، ولا يمكن القيام بأية دعوة أو عرض للاكتتاب بأية أوراق مالية للأشخاص، بما ذلك ولتجنب الشك، لأية كيانات قانونية في دولة الكويت. وفي حالة إحالة هذه النشرة لأي شخص في دولة الكويت، فينبغي التغاضي عنها وعدم اتخاذ أية خطوات اعتماداً عليها. ولا يمكن لأي شخص في دولة الكويت قبول أو الاكتتاب أو الإيهام بقبول أو الاكتتاب بالسندات.

الإمارات العربية المتحدة "باستثناء مركز دبي المالي العالمي"

إن هذه النشرة خاصة وسرية للغاية ويتم توزيعها إلى عدد محدود من المستثمرين ويجب عدم تقديمها لأي شخص غير المتلقي الأصلي، ولا يمكن إعادة نسخها أو استخدامها لأي غرض آخر.

باستلام هذه النشرة، يتفهم الشخص أو الكيان الذي صدرت له ويقر ويوافق أنه لم يتم اعتماد هذه السندات أو النشرة من قبل البنك المركزي أو وزارة الاقتصاد والتخطيط أو هيئة الأوراق المالية والسلع أو أية هيئات أخرى بدولة الإمارات العربية المتحدة. ولم يتلق مدير الإصدار تصريحاً أو ترخيصاً من البنك المركزي أو وزارة الاقتصاد والتخطيط أو هيئة الأوراق المالية والسلع أو أية هيئات أخرى بدولة الإمارات العربية المتحدة بتسويق أو بيع السندات داخل الإمارات العربية المتحدة. ولم ولن يتم القيام بتسويق أو طرح السندات من داخل الإمارات العربية المتحدة، ولا يمكن إتمام شراء السندات داخل الإمارات العربية المتحدة. ولا يجب الافتراض بأن مدير الإصدار هو وسيط مرخص أو تاجر أو مستشار استثمار بموجب القوانين المعمول بها بدولة الإمارات العربية المتحدة، أو أنه يقوم بإسداء الاستشارات للأفراد المقيمين في الإمارات بخصوص ملاءمة الاستثمار في أو شراء أو بيع الأوراق المالية أو منتجات مالية أخرى. ولا يمكن عرض السندات أو بيعها بشكلٍ مباشر أو غير مباشر للعامة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولا تمثل هذه النشرة طرحاً عاماً للسندات في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون الشركات التجارية بدولة الإمارات أو القانون الاتحادي "رقم 8 لسنة 1984 وتعديلاته "أو غيره.

لا تمثل هذه النشرة استشارة استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية أو مهنية أخرى. نشرة الإصدار هذه لمعلوماتكم فقط، ولا يقصد بها اعتماد أو التوصية بتصرف معين. ويجب عليكم استشارة مهني مختص للحصول على استشارة خاصة يتم تقديمها على أساس وضعكم الخاص.

مركز دبي المالي العالمي

لا يقصد من ولا تمثل هذه النشرة ترويجاً مالياً أو طرحاً أو بيعاً أو تسليماً للسندات أو غيرها من الأوراق المالية بموجب قانون الأسواق الخاص بمركز دبي المالي العالمي" قانون رقم 12 لسنة 2004 م، وتعديلاته"، والقانون التنظيمي "القانون 1 لسنة 2004 ، وتعديلاته"، بموجب قواعد الأوراق المالية المطروحة الخاصة بهيئة الخدمات المالية بدبي أو غيرها. ولا يقصد بطرح السندات أو توزيعها أو بيعها أو ترويجها عامة أو الإعلان عنها، بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، إلى أو لحساب أو منفعة أي شخص في مركز دبي المالي العالمي. ولا يقصد من هذه النشرة التوزيع إلى أي شخص في مركز دبي المالي العالمي، ولا ينبغي لأي شخص يتلقى نسخة من هذه النشرة التصرف أو الاعتماد عليها وعليه تجاهلها. فإن هيئة الخدمات المالية بدبي لم تعتمد طرح السندات أو هذه النشرة كما لم تتخذ الخطوات من أجل التحقق من المعلومات الواردة فيها، كما لا تتحمل أية مسئولية بخصوصها.

نقاط إضافية يجب أخذها بالاعتبار

نطاق المعلومات: إن القصد من المعلومات الواردة في هذه النشرة هو تزويد مقدم الطلب بمعلومات وافية تتعلق بالفرصة الاستثمارية بالإضافة إلى معلومات أساسية حول عملية الاكتتاب. على أية حال فإن نشرة الإصدار هذه لا تحتوي على كافة المعلومات التي ربما يرى المكتتب المحتمل أنها جوهرية. ربما لا تكون كافة الوثائق والملخصات المشار إليها في نشرة الإصدار هذه صور طبق الأصل من هذه الوثائق ولا يجب الاعتماد عليها كبيانات كاملة لهذه الوثائق. ينبغي ألا يتم تفسير المعلومات والبيانات الواردة في هذه النشرة على أنها استشارة قانونية أو ضريبية أو على أنها فرصة استثمارية وتجارية. وعليه، يجب على جميع المكتتبين المحتملين الحصول على الاستشارة القانونية والمالية والضريبية اللازمة والمناسبة من مستشاريهم القانونيين والماليين والضريبيين فيما يتعلق بأي اكتتاب في سندات أو شراء سندات أو باكتتاب أو شراء سندات بشكل متوقع أو شراء السندات المطروحة.

المراجعة والعناية الواجبة من قبل المستثمر: قبل اتخاذ أي قرار بشأن الاكتتاب في السندات المطروحة، ينبغي على مقدم الطلب قراءة هذه النشرة بالكامل، وعند اتخاذه لأي قرار استثماري، يجب على مقدم الطلب الاعتماد على تحليله الشخصي لشروط هذه النشرة والمخاطر التي تتعلق بالاستثمار فيها.

القيود المفروضة على توزيع هذه النشرة : ربما يُعتبر توزيع هذه النشرة مقيداً في اختصاصات قضائية معينة من الناحية القانونية أو ربما يكون خاضعاً لموافقات مسبقة من السلطات التنظيمية، كما لا تعتبر هذه النشرة عرضاً للبيع أو دعوة من قبل البنك للاكتتاب في أي من السندات المطروحة في أي اختصاص قضائي خارج نطاق سلطنة عمان هذا كما لا يجوز توزيع هذه النشرة في أي منطقة قد يكون فيها مثل هذا التوزيع تجاوزاً للقانون، وبناءً عليه، فإن البنك ومدير الإصدار والمستشار القانوني يطالبون بضرورة معرفة الأشخاص الحائزين على هذه النشرة بجميع القيود الواردة فيها وبضرورة التقيد بها ومراعاتها. لا يتحمل أي من البنك ومدير الإصدار والمستشار القانوني أي مسؤولية قانونية عن أي انتهاك لأي من هذه القيود المفروضة على بيع أو عرض لبيع أو التماس للاكتتاب في السندات المطروحة من قبل أي شخص سواء كان أو لم يكن من مقدمي الطلبات المحتملين في أي اختصاص قضائي خارج سلطنة عمان حيث يُعتبر فيه مثل هذا البيع، عرض البيع أو طلب الاكتتاب غير قانوني.

القيود المفروضة على استخدام محتويات هذه النشرة: لا يجوز نشر أو إصدار نسخة طبق الأصل أو نسخ أو الإفصاح جزئيا أو كليا عن أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة أو استخدامها لأي غرض لا يتعلق بعملية طرح السندات دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك ومدير الإصدار.

إخلاء المسؤولية عن الضمانات الضمنية: باستثناء ما هو مطلوب بموجب القانون واللوائح المعمول بها، لا يقدم البنك أو مدير الإصدار أو المستشار القانوني أي ضمانات صريحة أو ضمنية من قبل أي من أعضاء مجالس الإدارة أو المدراء أو المحاسبون أو المحامون أو الموظفون أو أي شخص آخر فيما يتعلق بمدى كفاية محتويات وفحوى هذه النشرة أو التوقعات المختلفة الواردة فيها أو في أي من الوثائق والمستندات والمعلومات التي توفر في أي وقت من الأوقات والتي تكون متعلقة بالطرح أو بقاء أي من هذه الوثائق على حالها دون تغيير بعد انتهاء الطرح.

جدول المحتويات

الوصف — رقم الصفحة

بيان هام للمستثمرين 1

بيان المعلومات المستقبلية 2

عرض المعلومات المالية والمعلومات الأخرى 3

قيود البيع خارج سلطنة عمان 4

نقاط إضافية يجب أخذها بالاعتبار 5

التعريفات/الاختصارات 7

الفصل الأول – معلومات عامة عن الإصدار وجهة الإصدار 11

الفصل الثاني – الهدف من الإصدار وكيفية استخدام حصيلته 13

الفصل الثالث – أهداف البنك والموافقات الصادرة له 14

الفصل الرابع – الاقتصاد العُماني 24

الفصل الخامس – وصف القطاع المصرفي 25

الفصل السادس – شروط وأحكام الإصدار 27

الفصل السابع – البيانات المالية التاريخية 35

الفصل الثامن – حركة سعر السهم وسياسة توزيع الأرباح 39

الفصل التاسع – المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة 40

الفصل العاشر–التصنيف الائتماني للمصدر 41

الفصل الحادي عشر – عوامل المخاطرة ووسائل التخفيف منها 43

الفصل الثاني عشر – تنظيم وإدارة وحوكمة الشركة 47

الفصل الثالث عشر – حقوق ومسؤوليات حملة السندات ووكيل حملة السندات 55

الفصل الرابع عشر– شروط وإجراءات الاكتتاب 56

الفصل الخامس عشر – التعهدات 59

التعريفات/الاختصارات

اجتماع الجمعية العامة السنوية	اجتماع الجمعية العامة السنوية للبنك
التخصيص	تخصيص السندات لمقدمي الطلبات المستوفين للشروط طبقا لموافقة الهيئة العامة لسوق المال
متطلبات رأس المال الإلزامية المطبقة	أي متطلبات مذكورة في لوائح رأس المال للمحافظة على رأس المال من وقت إلى آخر والتي يتم تطبيقها على البنك بما في ذلك القواعد الانتقالية والإعفاءات المتعلقة بما سبق.
مقدم الطلب	الشخص أو الجهة التي تتقدم بطلبات للاكتتاب في السندات بموجب هذه النشرة
الطلب	نموذج الطلب مع الوثائق المؤيدة له للاكتتاب في السندات المطروحة بموجب شروط نشرة الإصدار هذه.
استمارة الطلب	استمارة الطلب المطلوب إكمالها من جانب المتقدم بطلب اكتتاب سندات رأس المال طبقا لبنود هذه النشرة.
النظام الأساسي	النظام الأساسي لبنك ظفار والمسجل لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار والهيئة العامة لسوق المال وتعديلاته من وقت إلى آخر طبقا لأحكامه المذكورة هنا
المفوضين بالتوقيع	الأشخاص المفوضين بالتوقيع نيابة عن البنك كما هو مسجل في السجل التجاري للبنك لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
البنك/ بنك ظفار/ الشركة/ المصدر	بنك ظفار ش.م.ع.ع
القانون المصرفي	القانون المصرفي لسلطنة عمان والصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2000/114 وتعديلاته
لجنة بازل	لجنة بازل للإشراف المصرفي
بازل 3	الإصلاحات التي تمت على إطار التشريعات العالمية لرأس المال والصادرة من لجنة بازل كجزء من حزمة المتطلبات الجديدة رأس المال والسيولة والتي يُقصد بها تعزيز معايير رأس المال وتحديد الحد الأدنى من معايير السيولة بالنسبة لمؤسسات الائتمان العالمية "بما في ذلك الإرشادات حول معايير الاستحقاق لسندات الفئة الأولى لرأس المال والفئة الثانية لرأس المال"
مستندات بازل 3	تعني المستند بعنوان " الإطار التنظيمي الدولي لتعزيز مرونة البنوك والأنظمة والصادر من قبل لجنة بازل بتاريخ 16 ديسمبر 2010 والذي تم مراجعته في يونيو 2011 والملاحق المرفقة في مستنده بعنوان" لجنة بازل تصدر العناصر النهائية للإصلاحات التي تهدف إلى رفع جودة رأس المال الرقابي " والصادر من قبل لجنة بازل في 13 يناير 2011 كل منها معدلة ومنقحة ويتم تنقيحها من وقت إلى آخر.
المجلس / مجلس الإدارة	مجلس إدارة البنك الذي يتم انتخابه من قبل جمعية المساهمين من وقت إلى آخر وفقاً لأحكام النظام الأساسي وقانون الشركات التجارية واللوائح والقواعد الصادرة من البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال.
السندات	السندات الدائمة من الفئة الأولى الإضافية لرأس المال بموجب اللوائح الصادرة عن البنك المركزي العماني وقيمة كل سند منها صادر بموجب هذه النشرة 1000 ريال عماني.
وكيل حملة السندات	مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م أو أي هيئة تخلفها وتشمل جميع الأشخاص الذين قد يتم تعيينهم وكيلا لحملة السندات بموجب شروط إعلان الوكالة للعمل نيابة عن حملة السندات كممثل لهم.

حامل السند	حامل السند الصادر من قبل المصدر طبقا لهذا الطرح
إصدار السندات/ الإصدار	إصدار السندات بموجب هذه النشرة
قرار حملة السندات	القرار الصادر في اجتماع حملة السندات والمنعقد بشكل صحيح وفق أحكام صك الأمانة ووفق أحكام قانون الشركات التجارية
يوم العمل	أي يوم بخلاف الجمعة والسبت والعطلات الرسمية والذي يمارس فيه البنوك والمسجل نشاطهم المعتاد في مسقط، سلطنة عمان.
بيسة	جزء واحد من ألف من الريال العماني "1000 بيسة = 1 ريال عماني"
تاريخ الاستدعاء	يعني أول تاريخ للاسترداد وأي تاريخ لدفع الفوائد بعد ذلك والخيار متاح فقط للبنك
حالة تتعلق بمتطلبات رأس المال	تعني تلك الحالة التي يقوم فيها البنك المركزي العماني بإخطار البنك خطيا بأن قيمة المبلغ الأساسي للسندات "او المبلغ المؤهل كرأس مال تنظيمي, اذا كان البنك يحفتظ ببعض مبالغ السندات او تم تمويل شرائها من قبل البنك" تم استبعاده من الفئة الأولى الإضافية لرأس المال للبنك "ما عدا تلك الحالات التي يكون فيها مثل هذا الاستبعاد نتيجة تطبيق قيود على مبلغ رأس المال".
مبلغ الاسترداد عند حدوث تغير في رأس المال	فيما يتعلق بالسندات فإن ذلك يعني المبلغ الأصلي المستحق مع أي مدفوعات مستحقة
قانون سوق رأس المال	قانون سوق رأس المال في سلطنة عمان الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 80 / 98
تشريعات رأس المال	اللوائح والمتطلبات والقواعد الإرشادية والسياسات المتعلقة بملائة وكفاية رأس المال السارية في ذلك الحين في سلطنة عمان بما في ذلك التنظيمات الصادرة عن الجهة المنظمة " ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر المتطلبات التنظيمية للإفصاح عن رأس المال وتكوين رأس المال بموجب اتفاقية بازل 3 والصادرة بموجب تعميم البنك المركزي العماني رقم BM1114 بتاريخ 17 نوفمبر 2013 وتعميم البنك المركزي العماني رقم BSD/2017/BKUP/Banks/16 بتاريخ 16 يناير 2017 " وأي تعديلات أخرى بهذه الخصوص.
معدل كفاءة رأس المال	معدل كفاية رأس المال للبنك
البنك المركزي	البنك المركزي العماني
قانون الشركات التجارية	قانون الشركات التجارية العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2019/18
CET1	نسبة رأس المال الأساسي من الفئة الأولى

الهيئة"CMA"	الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان
الميثاق	ميثاق حوكمة شركات المساهمة العامة الصادر من الهيئة العامة لسوق المال بموجب التعميم رقم خ /4/2015 في 22/7/2015 وتعديلاته
مدير الإصدار	بنك ظفار ش.م.ع.ع
بنك الاكتتاب	بنك ظفار ش.م.ع.ع
رأس المال من الفئة الأولى	رأس مال البنك من الفئة الأولى والمؤهل والمعتمد كما هو موضح ضمن متطلبات كفاية رأس المال للقطاع المصرفي "بازل III" حسب شروط البنك المركزي العُماني من خلال التعميم الصادر في ذلك الوقت.
الشروط	شروط وأحكام إصدار السندات وكما هو محدد في الفصل السادس من هذه النشرة.

نسبة أيام التوزيع خلال العام	عدد الأيام في الفترة المعنية مقسمة على 365 "بما في ذلك اليوم الأول، ولكن لا يشمل ذلك اليوم الأخير"
اتفاقية الوكالة	الاتفاقية بين البنك "كمصدر" ومسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م"وكيل حملة السندات".
تاريخ التحديد	فيما يتعلق بفترة تعديل الفائدة، ثالث يوم عمل قبل بداية فترة تعديل الفائدة هذه.
الأرباح القابلة للتوزيع	تعني أرباح البنك المتراكمة والمحققة والتي لم يتم توزيعها أو إضافتها في رأس المال من قبل، مخصوما منها الخسائر المتراكمة، وكلها حسب ما هو وارد في القوائم المالية الحديثة للبنك حسب الإعلان عن طريق موقع بورصة مسقط.
تاريخ إيقاف أنصبة الأرباح	لها المعنى المحدد في المادة 6.5.4 "قيود أنصبة الأرباح والاسترداد" كما هو مبين في الفصل السادس.
مبلغ الاسترداد المبكر	فيما يتعلق بالسندات، المبلغ الأساسي المستحق مع أي مدفوعات مستحقة
حالات الإخلال	**تعني:** **"أ" عدم الدفع:** إخفاق البنك في دفع المبلغ الأساسي أو الفوائد المستحقة والواجب دفعها من قبله وفقا للبنود واستمرار الإخفاق لمدة سبعة أيام في حالة دفع المبلغ الأساسي و14 يوماً في حالة دفع الفوائد "وقوع كل حالة على حدة، ويحدث هذا التعثر فقط نتيجة عدم وقوع الدفع الفعلي أو نتيجة لخيار البنك عدم السداد" أو **"ب" الإعسار:** اتخاذ محكمة أو هيئة رسمية أخرى لقرار نهائي بأن البنك قد أصبح معسراً أو مفلساً أو غير قادر على دفع ديونه؛ أو **"ج" الحل والتصفية:** تم تعيين مصفي بعد إصدار أمر من المحكمة ذات السلطة المختصة أو تم اتخاذ قرار ساري لحل أو تصفية البنك، أو أن البنك قد تقدم بطلب للحل أو التصفية في حق ذاته، أو توقفه، أو من خلال إجراء رسمي لمجلس إدارته بالتهديد بتوقفه، عن القيام بجميع أو معظم أعماله أو عملياته، وفي كل حالة ما عدا: "1" لغرض إعادة الهيكلة، أو الاندماج أو إعادة التنظيم أو الاتحاد بموجب بنود معتمدة عن طريق قرار جمعية غير عادية لحملة السندات؛ "2" من أجل أية خطوة أو إجراء يكون جزءاً من إعادة هيكلة أو اندماج معتمد من قبل أية محكمة ذات سلطة مختصة أو أية جهة أخرى مختصة؛ أو "3" ناشئ نتيجة اندماج أو اتحاد مع مؤسسة مالية أخرى؛ **"د" حالة مشابهة:** أية حالة تحدث مما تعد بموجب قوانين سلطنة عمان ذات أثر مشابه لأي من الوقائع المشار إليها في الفقرتين "ب" أو "ج" أعلاه. الإشارة في الفقرة "ب" "الإعسار" أعلاه " الديون "تعتبر شاملة لأي دين أو أي تنظيمات مالية صادرة "أو يعتزم إصدارها" بما يمتثل بمبادئ الشريعة الإسلامية ومما يعامل كدين لأغراض القانون المعمول به، وفي كل حالة سواءً تم الدخول فيه بشكلٍ مباشر أو غير مباشر من قبل البنك.

اللائحة التنفيذية	اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بموجب القرار رقم 1/2009 بصيغته المعدلة، والتي لا تزال سارية إلى أن تصدر اللائحة التنفيذية لقانون الأوراق المالية وتخضع لأحكام قانون الأوراق المالية في حالة وجود أي تعارض.
نسبة الفائدة القائمة	يعني نسبة الفائدة أو نسبة الفائدة الابتدائية، حسب الوضع، والتي يسبق مباشرةً تاريخ التعديل المعني
المستشار المالي، مدير الإصدار الرئيسي ووكيل الاكتتاب	بنك ظفار ش.م.ع.ع – قسم الخدمات المصرفية الإستثمارية
أول تاريخ استرداد	تاريخ الذكرى السنوية الخامسة من تاريخ الإصدار
تاريخ دفع أول فائدة	ست شهور من تاريخ الإصدار
السنة المالية	السنة المالية للبنك التي تبدأ في الأول من يناير وتنتهي في 31 ديسمبر في نفس السنة
مجلس التعاون	مجلس التعاون الخليجي
الجمعية العامة	الجمعية العامة العادية او الجمعية العامة الغير عادية لمساهمي البنك
الحكومة	حكومة سلطنة عُمان
معدل الفائدة الأولي	7% سنوياً

الهامش الأولي	يظهر الهامش المبدئي في الجدول التالي مقابل المدة التي تساوي المدة المرجعية لإعادة التعيين: | المدة "السنوات" | الهامش المطبق | | --- | --- | | الخامسة | 1.56% | | السادسة | 1.31% | | السابعة | 1.06% |
الفترة الاولية	الفترة من وبما في ذلك تاريخ الإصدار إلى تاريخ أول استرداد "تاريخ الاسترداد غير مشمول ضمن الفترة"
تواريخ استحقاق الفوائد	التواريخ التي تصبح فيها الفوائد مستحقة الدفع عن الفترات المعنية التي تستحق فيها الفوائد وفقا لشروط طرح سندات رأس المال
مبلغ دفع الفائدة	مبلغ الفائدة مستحقة الدفع وفق البند 6.5 " قيود الفوائد " والبند 6.6 " المدفوعات" بكل تاريخ دفع للفوائد
تاريخ دفع الفوائد	أول تاريخ لدفع الفوائد وكل ست شهور بعد أول تاريخ لدفع الفوائد
فترة الفائدة	الفترة من وتشمل تاريخ الإصدار حتى تاريخ دفع أول فائدة، ولكن لا تشمل تاريخ دفع أول فائدة. بالنسبة لكل فترة متتالية فتكون الفترة من وتشمل تاريخ دفع الفائدة حتى تاريخ دفع الفائدة التالية بإستثناء ذلك التاريخ.
نسبة الفائدة	تعني للفترة الأولية، نسبة الفائدة الأولية، وبالنسبة لكل فترة تعديل للفائدة بعد ذلك، السعر محسوباً وفق أحكام البند 6.4.1 "ب" "مدفوعات الفوائد"
تاريخ الإصدار	27 ديسمبر 2023
الالتزامات الأدنى مرتبة	تعني جميع مطالبات حملة الأسهم العادية
قوانين السلطنة	قوانين سلطنة عمان الصادرة بمراسيم سلطانية، القرارات الوزارية وتشريعات الهيئة العامة لسوق المال حسب صدورها وتعديلاتها وإعادة تشريعها وكما هو مطبق من المحاكم العمانية
المستشار القانوني	دنتونز وشركاؤهم فرع عمان
مسقط للمقاصة والإيداع / أمين التسجيل ووكيل الدفع / وكيل حملة السندات	مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م ص ب 952 روي رمز بريدي 112، سلطنة عمان هاتف 24822222 968+ فاكس 24817491 968+
وزارة التجارة والصناعة وترويج الإستثمار	وزارة التجارة والصناعة وترويج الإستثمار، بسلطنة عمان
السوق / بورصة مسقط	بورصة مسقط في سلطنة عمان
خيار عدم الدفع	لها المعنى المبين لها في البند 6.5.2 "خيار عدم الدفع"
حالة عدم الدفع	لها المعنى المبين لها في البند 6.5.1 "حالة عدم الدفع"
حالة عدم قابلية الاستمرار "التعسير"	تعني أن: (أ) الجهة المنظمة قد أبلغت البنك خطياً أنه قرر بأن البنك قد أصبح أو سيصبح غير قابل للاستمرار دون تخفيض رأس المال؛ أو (ب) تم اتخاذ قرار بتمويل رأس مالي من القطاع العام "أو دعم مماثل" والذي يمكن للبنك بدونه أن يكون أو يصبح غير قابل للاستمرار، أيهما يقع أولًا
تاريخ التخفيض لحالة التعسير	يعني التاريخ الذي يتم فيه التخفيض حسب ما هو محدد في إشعار التعسير، والذي لن يكون أكثر من 10 أيام عمل "أو أي تاريخ أبكر حسب قرار الجهة المنظمة" بعد تاريخ إشعار التعسير
إشعار التعسير	لها المعنى الملحق بها في البند 6.11.2 "التخفيض عند نقطة التعسير"
التعسير	بالنسبة للبنك، يعني "أ" الإعسار أو الإفلاس أو عدم القدرة على دفع جزء كبير من التزاماته حسب حلول استحقاقها أو عدم القدرة على مواصلة أعماله، أو "ب" أية حالة أو ظروف أخرى والتي تحدد بأنها تمثل عدم قابلية للاستمرار من قبل الجهة المنظمة أو حسبما ورد في تنظيمات الأعمال البنكية المعمول بها
الالتزامات	التزامات الدفع بموجب السندات
الغرفة	غرفة تجارة وصناعة عمان
الأسهم العادية/ أسهم رأسمال	الأسهم العادية للبنك والتي تبلغ قيمة السهم لكل منها 0.100 ريال عماني
عمان / السلطنة	سلطنة عمان
سندات رأسمال من الفئة الأولى الأخرى	تعني الأوراق المالية التي يصدرها البنك والتي تمثل حقوق المساهمين من الفئة الأولى الأخرى للبنك غير الأسهم العادية
الدفعات المستحقة	تعني بالنسبة لأية مبالغ قابلة للدفع عند استرداد السندات، مبلغ يمثل أية فوائد مستحقة وقابلة للدفع غير مدفوعة عن فترة الفوائد التي يقع خلالها الاسترداد وحتى تاريخ الاسترداد. ولتجنب الشك، فإن الالتزام بدفع المدفوعات المستحقة هي دون المساس بحق البنك باختيار عدم الدفع لمبالغ مدفوعات الفوائد السابقة أو بحقه في عدم دفع تلك المبالغ كنتيجة لحدوث حالة عدم الدفع
الالتزامات من ذات المرتبة	كافة التزامات البنك والتي تكون من نفس المرتبة مع الالتزامات المعنية
يوم الدفع	يعني المعنى الملحق به في البند 6.6.3. "يوم الدفع"

نشرة الإصدار	نشرة الإصدار، طبقا لاعتمادها من الهيئة العامة لسوق المال
السندات المؤهلة من الفئة الأولى	تعني السندات التي تستوفي معايير السندات المؤهلة من الفئة الأولى وفقا للمعايير المذكورة في " تنظيم رأس المال بموجب اتفاقية بازل 3 " والمعممة بموجب تعميم البنك المركزي العماني رقم BM1114 بتاريخ 17 نوفمبر 2013 وأي تعديلات اخرى عليه.
مبلغ الاسترداد	مبلغ الاسترداد المبكر أو مبلغ استرداد الضرائب أو مبلغ استرداد لحالة التغير في رأس المال "حسب الحال"
السجل	سجل حيازة وتملك السندات لدى مسقط للمقاصة والإيداع
الجهة المنظمة	البنك المركزي العماني أو أي كيان خلف له يكون له سلطة الإشراف على البنوك في سلطنة عمان
تاريخ استحقاق الفائدة	يعني التاريخ الذي تصبح فيه الدفعة مستحقة أولًا، إلا في حال إعطاء إشعار بهذا الأثر حسب الأصول لحملة السندات طبقاً للبند 6.15 "الإشعارات"
معدل التعديل المعني كل خمس سنوات	(أ) متوسط العائد المقبول للسند المرجعي للتعديل (ب) إذا لم يكن هناك معدل تعديل للسند المرجعي مستحق للأسباب التالية، سيتم تطبيق نسبة الفائدة القائمة: 1. عدم إصدار مزاد في الاثني عشر شهرا التي تسبق تاريخ التعديل أو 2. ليس هناك فترة توافق فترة التعديل المرجعية
مدة التعديل المرجعية	طول المدة بالسنوات وبما يساوي فترة التعديل التالية
السند المرجعي للتعديل	أحدث سند تنمية حكومية مقوم بالريال العماني بالمعدل المعني صادر عن طريق المزاد أو أحدث إصدار للديون السيادية بالريال العماني سواء صدر عن طريق المزاد أو غير ذلك؛ ينص في كل حالة على أن هذه السندات التنموية الحكومية أو إصدار الديون السيادية: "أ" قد تم إصداره خلال الاثني عشر "12" شهرًا التي سبقت مباشرة لتاريخ البت ذي الصلة و "ب" وأن تكون هناك فترة إعادة تعيين مدتها خمس "5" أو ست "6" أو سبع "7" سنوات في حالة عدم توفر سند مرجعي للتعديل بسبب عدم استيفاء المتطلبات الواردة في "أ" أو "ب" أعلاه، سيستمر سعر الفائدة الحالي حتى تاريخ إعادة تعديل الفائدة التالي.
تاريخ التعديل	يعني تاريخ أول استرداد وكل خمس سنوات بعد ذلك التاريخ
فترة التعديل	تعني الفترة من تاريخ أول استرداد وحتى تاريخ التعديل التالي، وكل فترة لاحقة بعد ذلك، باستثناء تاريخ التعديل التالي
الريال العماني	العملة القانونية لسلطنة عمان وكل ريال يساوي 1000 بيسة
قانون الأوراق المالية	قانون الأوراق المالية لسلطنة عمان الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2022/46
الالتزامات ذات الأولوية	تعني جميع التزامات الدفع غير الثانوية للبنك "وتشمل المودعين وعامة الدائنين" وكل التزامات الدفع الثانوية "إن وجدت" للبنك والتي تصنف على أنها التزامات ثانوية، أو يتم التعبير عنها في مرتبة أدنى.
المساهمون	مساهمو بنك ظفار
حالة متعلقة بأسباب ضريبية	تعني في حالة استحقاق الدفعة المقبلة للسندات، فإن البنك سيصبح ملتزماً بدفع مبالغ إضافية "سواء حدثت حالة عدم الدفع أو لم تحدث أو تم اتخاذ خيار عدم الدفع " نتيجةً لأي تغير أو تعديل في تفسير القوانين أو الممارسات المعتمدة أو اللوائح المطبقة في سلطنة عمان أو أي تغيير في تطبيق أو تفسير هذه القوانين واللوائح، وكان سريان هذا التعديل أو التغيير أو بعد تاريخ الإصدار وبحيث لا يمكن تجنّب هذا المتطلب من جانب البنك باتخاذ التدابير المعقولة المتوفرة أمامه
مبلغ استرداد الضريبة	بالنسبة للسند فإن ذلك يعني مبلغه الأساسي المستحق مع أي مدفوعات أخرى مستحقة
الضرائب	لها المعنى المحدد لها في البند 6.13 "فرض الضرائب"
رأس المال من الفئة الأولى	رأس المال المؤهل والمعتمد من قبل الجهة المنظمة ليكون رأس مال من الفئة الأولى طبقا لتشريعات رأس المال
رأس المال من الفئة الثانية	رأس المال المؤهل والمعتمد من قبل الجهة المنظمة ليكون رأس مال من الفئة الثانية طبقا لتشريعات رأس المال
اتفاقية الوكالة	الاتفاق ما بين البنك "كجهة مصدرة" ومسقط للمقاصة والإيداع "وكيل حملة السندات"
وكيل حملة السندات	مسقط للمقاصة والإيداع أو أي كيان مختص في المستقبل ويشمل جميع الأشخاص الذين يمكن تعيينهم كوكيل بموجب بنود اتفاقية الوكالة نيابةً عن حملة السندات بصفتها ممثلاً لهم
تخفيض رأس المال	يعني: (أ) إلغاء السندات "في حال تخفيض رأس المال بالكامل" أو إلغاؤها تناسبياً "في حال تخفيض رأس المال جزئياً" حسب قرار البنك بالتنسيق مع الجهة المنظمة وفقاً لتشريعات رأس المال؛ و (ب) يتم إلغاء جميع حقوق أي حامل للسندات بسداد أية مبالغ بموجب تلك السندات أو فيما يتعلق بها "وتشمل، دون حصر، أية مبالغ ناشئة نتيجة، أو مستحقة وقابلة للدفع عند حدوث حالة إخلال" حسب الحال، بالكامل أو جزئياً تناسبياً فيما بين حملة السندات، وفي كل حالة، لا تسترد تحت أية ظروف، بغض النظر عما إذا كانت تلك المبالغ قد أصبحت مستحقة وقابلة للدفع قبل تاريخ إشعار عدم قابلية الاستمرار أو تاريخ التخفيض بسبب حالة عدم قابلية الاستمرار، وحتى لو انتهت حالة عدم قابلية الاستمرار. ولتجنب الشك، بالنسبة للفقرتين "أ" و"ب" من هذا التعريف، يكون التخفيض تاماً ودائماً حين تقرر الجهة المنظمة بموجب الفقرة "ب" في تعريف حالة عدم قابلية الاستمرار، أنه يتطلب ضخ رأسمال من الاكتتاب العام أو دعم مساو وأن هذا التخفيض سيقع قبل أي ضخ أموال أو دعم مساو من الاكتتاب العام
الدولار	الدولار الأمريكي، العملة القانونية للولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الأول – معلومات عامة عن الإصدار وجهة الإصدار

اسم جهة الإصدار	بنك ظفار ش.م.ع.ع.
رقم السجل التجاري	1291106 بتاريخ 1 يناير 1990
المقر الرئيسي	العنوان البريدي: ص.ب. 1507، الرمز البريدي: 112، روي سلطنة عُمان.
مدة ممارسة البنك لأنشطته	غير محددة
السنة المالية	تبدأ السنة المالية للبنك في 1 من يناير وتنتهي في 31 من ديسمبر من نفس السنة.
رأس المال المصرّح به	يبلغ رأس المال المصرح به للبنك هو 500,000,000 ر.ع.
رأس المال المصدر "قبل إصدار السندات"	يبلغ رأس المال المصدر للبنك 299,635,143.600 ر.ع. مقسّم إلى 2,996,351,436 سهم عادي تبلغ قيمة السهم الواحد 100 بيسة
الإصدار	إصدار عدد 40,000 سند عن طريق الاكتتاب الخاص بسعر 1,000 ريال عماني للسند الواحد، بقيمة إجمالية قدرها 40,000,000 ريال عماني.
طبيعة السندات المطروحة	سندات رأس مال دائمة من الفئة الأولى الإضافية غير المضمونة وثانوية بالريال العماني
القيمة الاسمية للسند	1000 ريال عماني للسند الواحد
معدل الفائدة الأولية	7% سنوياً
الغرض من الإصدار	زيادة الفئة الأولى من رأس مال البنك لتعزيز نسبة كفاية رأس المال وتقوية المركز المالي للبنك ليتمكن من تحقيق المزيد من النمو والازدهار ضمن أعمال البنك "وللأغراض العامة التجارية"
التصنيف الائتماني للمصدر	وكالة مودي للتصنيف الائتماني - تصنيف للودائع طويلة الأجل المحلية والأجنبية عند Ba2 "نظرة إجابية " في مايو 2023 فيتش للتصنيف الائتماني تقييمBB "نظرة مستقرة" للودائع بالعملة الأجنبية طويلة الأمد في أكتوبر 2023
تاريخ بداية الاكتتاب:	19 ديسمبر 2023
تاريخ إغلاق الاكتتاب:	21 ديسمبر 2023
الحد الأدنى والحد الأقصى للاكتتاب:	الحد الأدنى للطلب – 100 سند الحد الأقصى للطلب – 40,000 سند
الإدراج	تُدرج السندات في بورصة مسقط
استرداد مبلغ الطلب	سيتم رد مبلغ الطلب خلال خمسة أيام من تاريخ غلق باب الاكتتاب.
موافقة جهة الإصدار	• موافقة مجلس الإدارة بموجب قرار مجلس الإدارة في اجتماعه بتاريخ 23 أغسطس 2023 . • موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 11 أكتوبر 2023 موافقة البنك المركزي العُماني من حيث المبدأ بموجب خطابه رقم SD/2023/BKUP/BD/421 المؤرخ 30 أكتوبر 2023 فيما يتعلق بالإصدار بالريال العماني عن طريق الاكتتاب الخاص ، • موافقة الهيئة العامة لسوق المال بموجب القرار الإداري الصادر عن الهيئة رقم: (خ/101/ 2023) المؤرخ في 20 نوفمبر 2023.
التخصيص	سيتم تخصيص السندات على أساس طلبات الاكتتاب الصحيحة وفقا للبنود والشروط المنصوص عليها في الفصل الرابع عشر لمعرفة التفاصيل يرجى الاطلاع على الفصل الرابع عشر.

المستشار المالي ومدير الإصدار ووكيل الاكتتاب	بنك ظفار ش.م.ع.ع ، قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية
أمين التسجيل ووكيل الدفع و وكيل حملة السندات	مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م ص ب 952 رمز بريدي 112 روي، سلطنة عمان هاتف رقم 24822222 968+ فاكس 24817491 968+
مدققو الحسابات الخارجيون "2022-2019" من 2023	برايس ووترهاوس كوبرز ص ب 3075 رمز بريدي 112 روي، سلطنة عمان هاتف 24559110 968+ فاكس 24564408 968+ KPMG ش م.م ص ب 641 رمز بريدي 112 روي، سلطنة عمان هاتف 24749600 968+ فاكس 24601570 968+
المستشار القانوني لإصدار السندات	دنتونز وشركاؤهم فرع عمان ص.ب: 3552، الرمز البريدي: 112، روي، سلطنة عُمان هاتف: 24573000 968+، فاكس:24573097 968+
بنك الاكتتاب	بنك ظفار ش.م.ع.ع ص.ب. 1507 الرمز البريدي 112، سلطنة عُمان هاتف: 22652199 968+

الفصل الثاني – الهدف من الإصدار وكيفية استخدام حصيلته

2.1 الهدف من الإصدار واستخدام حصيلته

يهدف إصدار السندات إلى زيادة الفئة الأولى من رأس مال البنك لتعزيز نسبة كفاية رأس المال وتقوية المركز المالي للبنك ليتمكن من تحقيق المزيد من النمو والازدهار ضمن أعمال البنك "وللأغراض العامة التجارية"

2.2 التكلفة التقديرية لإصدار السندات

تُقدّر مصاريف إصدار السندات بمبلغ وقدره 134,500 ر.ع، أي ما يعادل تقريبا 0.34 % من مجموع الحصيلة الإجمالية للطرح بإفتراض تمام الاكتتاب. و ستتحمل جهة الإصدار مصاريف الإصدار

يُبين الجدول ادناه التكاليف والمصاريف التقديرية للإصدار:

البيانات	ريال عماني
أتعاب المستشار المالي ومدير الإصدار ورسوم بنك التحصيل"الاكتتاب"	60,000
المستشار القانوني ورسوم الترجمة والتدقيق	36,500
رسوم الهيئة العامة لسوق المال	2,000
رسوم مسقط للمقاصة والإيداع	21,000
مصاريف أخرى شاملة رسوم الإفصاح، الحالات الطارئة	15,000
المجموع	134,500

*إجمالي المصاريف الواردة بالجدول أعلاه هي تقديرية وقد تتغير وفقا للمصاريف الفعلية

الفصل الثالث – اهداف البنك والموافقات الصادرة له

نظرة عامة

تأسس البنك في سلطنة عمان في 1 يناير عام 1990 كشركة مساهمة عمانية عامة "تحمل سجل تجاري رقم 1291106" ويمارس تقديم الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية وخدمات الخزينة. خلال عام 2013 بدأ البنك بممارسة الصيرفة الإسلامية من خلال نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية "ميسرة". سندات البنك مدرجة ببورصة مسقط كما له سندات دائمة من المستوى الأول مدرجة بالريال العماني في بورصة مسقط. مقر العمل الرئيسي هو المكتب الرئيسي ، منطقة الأعمال التجارية ، مسقط ص.ب. 1507، الرمز البريدي: 112، روي، سلطنة عُمان .الموقع الإلكتروني: http://www.bankdhofar.com رقم الهاتف: 24790466 968+ ورقم الفاكس: 24702865 968+ والبريد الالكتروني لعلاقات العملاء هو investorrelations@bankdhofar.com

نبذة تعريفية عن بنك ظفار

بإجمالي أصول تزيد قيمتها عن 4.67 مليار ريال اعتبارًا من 30 يونيو 2023، أصبح بنك ظفار يتمتع بحضور قوي في القطاع المصرفي وبالأعمال المصرفية كالتجزئة والخزينة وتمويل المشاريع، و في نفس الوقت، اعتبارا من 30 يونيو 2023 يعتبر ثاني أكبر بنك من حيث إجمالي الأصول والقيمة السوقية، وبلغ عدد شبكات فروع بنك ظفار 103 "بما في ذلك 20 فروع اسلامية" فرعاً مع شمولها لشبكة واسعة من أجهزة الصراف الآلي وأجهزة الإيداع المنتشرة في جميع أنحاء السلطنة، ويولي بنك ظفار اهتماما كبيرا لمساعدة رواد الأعمال في تطوير وتنويع وابتكار وترويج المنتجات العمانية، يحافظ البنك على نسبه عالية من التعمين في الوظائف ويسعى إلى توفير فرص عمل وتطوير أكاديمي للعمانيين المؤهلين.

تاريخ البنك

بدأ البنك أعماله باسم «بنك ظفار العماني الفرنسي» في 1 يناير عام 1990، برأس مال مدفوع وقدره 5 ملايين ريال عماني. في عام 1991، استحوذ البنك على أصول والتزامات بنك باريبا في عمان من خلال اتفاقية بيع وشراء مع بي.ان. بي باريبا كما دخل البنك في عقد إدارة لمدة خمس سنوات مع البنك الفرنسي. وبدأت عملياته من خلال فرعين أحدهما في مسقط والآخر في صلالة.

في عام 1992، اشترى البنك موجودات ومطلوبات «بنك الاعتماد والتجارة الدولي" من البنك المركزي العماني، ومن خلال عملية الشراء نجح البنك بتوسيع شبكة فروعه في جميع أنحاء البلاد من فرعين إلى 14 فرعاً.

في عام 1999 وضمن احتفال البنك بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيسه تم افتتاح مبنى المقر الجديد في منطقة الأعمال التجارية برعاية معالي يوسف بن علوي بن عبد الله، الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية. وما زال هذا المبنى المقر الرئيسي للبنك إلى تاريخ إعداد نشرة الإصدار.

في عام 2001، استحوذ البنك على 16 فرع من بنك عمان التجاري بسعر شراء قدره 3.5 مليون ريال عماني، مما مكن البنك توسيع شبكته إلى 43 فرعا. تم الانتهاء من عملية دمج الفروع المستحوذ عليها من البنك التجاري في عام 2001.

في عام 2003، وافق المساهمون في بنك ظفار العماني الفرنسي وبنك مجان الدولي على خطة الاندماج المقترحة للبنكين. ووفقا لمقترح الاندماج تم ضم أصول والتزامات بنك مجان الدولي إلى بنك ظفار العماني الفرنسي.

في عام 2003، حصل البنك على كافة الموافقات التنظيمية والإدارية لتغيير اسم البنك إلى «بنك ظفار»، وكذلك تغيير شعار البنك في العام نفسه. زادت شبكة فروع البنك إلى ما مجموعه 45 فرعا و62 جهاز صراف آلي في جميع أنحاء سلطنة عمان وذلك بعد الاندماج مع بنك مجان الدولي.

في3 مارس 2013، أطلق البنك نافذة خدمات الصيرفة الإسلامية تحت مسمى «ميسرة للخدمات للصيرفة الاسلامية « ويتم من خلال هذه النافذة تقديم خدمات بنكية متوافقة مع الشريعة وذلك لعملائها ضمن فئة التجزئة والفئة التجارية بما يشمل القروض والودائع وخدمات إدارة الاستثمار. ويتم تنظيم أنشطة « ميسرة للخدمات للصيرفة الاسلامية « من قبل البنك المركزي العماني والإشراف عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية المعينة لها.

قطاعات الأعمال

وفيما يلي الخطوط العريضة لقطاعات الأعمال الرئيسية لبنك ظفار.

الخدمات المصرفية للأفراد

يعمل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، مع قاعدة عملاء تزيد عن 282,650 عميلا، مع شبكة من 81 فرعا و158 جهاز صراف آلي و75 جهاز CCDM و17 FFMs و3 MFKs. يقدم هذا القطاع مجموعة من المنتجات والخدمات المصممة خصيصا لتلبية احتياجات عملاء التجزئة، بما في ذلك المدخرات والودائع الجارية والودائع لأجل ومنتجات الإقراض مثل القروض الشخصية والسكنية وقروض السيارات والتعليم وبطاقات الخصم والائتمان والخدمات المصرفية للطلاب ونقاط البيع للتأمين المصرفي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت. يواصل هذا القطاع التركيز على توسيع الفروع والشبكات الرقمية مع تحسين الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت للحفاظ على معايير الخدمة العالية مع وصول أوسع للعملاء.

الخدمات المصرفية للشركات

يقدم قطاع الخدمات المصرفية للشركات، مع قاعدة عملاء تزيد عن 22,700 عميل، مجموعة من المنتجات والخدمات المخصصة للعملاء من الشركات بما في ذلك منتجات الإقراض مثل قروض تمويل المشاريع وقروض رأس المال العامل والقروض لأجل وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ومنتجات التمويل التجاري ومنتجات الودائع مثل الودائع تحت الطلب والودائع الجارية والهامش والودائع لأجل. يقدم هذا القطاع أيضا حلول المعاملات المصرفية وإدارة النقد لعملائه.

الخزينة

يدير قطاع الخزينة متطلبات التمويل والسيولة للبنك. كما يدير مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر السوق ومخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك. يقدم هذا القطاع العملات الأجنبية والسلع وأسعار الفائدة والحلول المشتقة وأسعار الصرف التنافسية لعملاء البنك. تتم إدارة عمليات هذا القطاع من قبل مكاتب الصرف الأجنبي ومبيعات المشتقات وسوق النقد ومكاتب ما بين البنوك في بنك ظفار جنبا إلى جنب مع وحدة المؤسسات المالية.

الخدمات المصرفية الحكومية والخدمات المصرفية الاستثمارية

يكرس قسم الخدمات المصرفية الحكومية والخدمات المصرفية الاستثمارية جهوده لتلبية متطلبات مجموعة واسعة من العملاء ويتألف من الخدمات المصرفية الحكومية وتمويل الشركات والاستشارات والاستثمارات الخاصة والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الأصول. ويستفيد هذا القطاع من العلاقات مع الشركاء الاستراتيجيين لزيادة قيمة العلامة التجارية لبنك ظفار، وتوسيع قاعدة الزبائن، والوصول إلى موارد إضافية، وتحفيز نمو الإيرادات.

ميسرة للخدمات المصرفية الإسلامية

تم إطلاق ميسرة للخدمات للصيرفة الاسلامية في عام 2013، مع قاعدة عملاء تضم أكثر من 33,950 عميلا نشطا، وتعمل مع 20 فرعا مخصصا للخدمات المصرفية الإسلامية. يقدم القطاع منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية والتجزئة والشركات والخزينة والاستثمار والخدمات المالية لعملائه. جميع الأنشطة التي تقوم بها ميسرة للخدمات للصيرفة الاسلامية مستقلة ومنفصلة عن العمليات المصرفية التقليدية لبنك ظفار.

الجوائز وشهادات التقدير

يعتبر بنك ظفار أحد البنوك الرائدة في تقديم أفضل المنتجات والخدمات الراقية خلال السنوات الأخيرة حصل البنك على العديد من الجوائز المرموقة. وقد تجلى ذلك من خلال حصول البنك على الجوائز التالية خلال عام 2023:

جائزة أسرع توسع في شبكة الفروع في سلطنة عمان في قمة أعمال الموارد التعليمية المفتوحة 2023.
جائزة الموقع الإلكتروني الجديد للعام من جوائز عمان المصرفية والمالية 2023 – OER.
جائزة أفضل بنك إسلامي في سلطنة عمان من جوائز الشرق الأوسط المصرفية.
أفضل بنك للشركات في عمان من جوائز مجلة إنترناشيونال بيزنس.
حل الدفع الأكثر ابتكارا "Paysticker" عمان من قبل مجلة جازيت الدولية. و
أفضل بنك للشركات في عمان من مجلة جازيت العالمية.

التصنيف الائتماني

البنك مصنف من قبل وكالة مودي لخدمات الاستثمار مع تصنيف للودائع طويلة الأجل المحلية والأجنبية عند Ba2 "نظرة إيجابية " في مايو 2023، في نفس السياق أعطت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تقييم BB "نظرة مستقرة" في أكتوبر 2023 للودائع بالعملة الأجنبية طويلة الأمد، لم يتم تصنيف السندات من جانب وكالات التصنيف الائتماني.

الأقسام الرئيسية الأخرى

تشمل الأقسام الرئيسية لبنك ظفار "بالإضافة إلى الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخزينة والخدمات المصرفية الحكومية والاستثمارية والخدمات المصرفية الإسلامية" ما يلي:

الاستراتيجية والتخطيط

يلعب فريق الاستراتيجية في بنك ظفار دورا مهما في تطوير الاستراتيجية والمواءمة التنظيمية والتواصل بالإضافة إلى مراقبة تنفيذ المبادرات الاستراتيجية. تركز إدارة التسويق والاتصال المؤسسي في بنك ظفار على أمور مثل رؤية العلامة التجارية.

قسم خدمات الشركات

وانطلاقا من التزام بنك ظفار المستمر بتوفير تجربة زبائن لا مثيل لها، والتعلم من السياق الذي يعمل فيه، واتباع أفضل الممارسات المطبقة، تم تشكيل إدارة ملاحظات الزبائن في بنك ظفار، والتي تقدم تقاريرها مباشرة إلى رئيس خدمات الشركات في البنك
يضم القسم وحدات رئيسية مختلفة مسؤولة عن خدمة العملاء وضمان الجودة. تتمثل المهمة الرئيسية للإدارة في معالجة جميع شكاوى العملاء وإيجاد الحلول المناسبة التي تلبي تطلعات العملاء وتتجاوز توقعاتهم بما يتماشى مع هدف البنك المتمثل في تقديم أفضل تجربة مصرفية وإظهار أقصى قدر من الحوكمة وفقا للمبادئ التوجيهية التنظيمية.

الإدارة القانونية

تقدم الإدارة القانونية مجموعة كاملة من الدعم والمشورة القانونية لجميع إدارات البنك وفروعه من أجل حماية مصالح البنك ومنع أي انتهاكات. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الإدارة القانونية في بنك ظفار بدعم مكاتب المحاماة الخارجية بكل الدعم اللازم من أجل التعامل مع قضايا البنوك بكفاءة لحماية مصالح البنوك من جميع الجوانب.

قسم الامتثال

تسترشد أنشطة الالتزام في البنك بإرشادات البنك المركزي العماني وهيئة السوق المالية وغيرها من المبادئ التوجيهية الدولية لسوق رأس المال والمبادئ التوجيهية / الالتزامات القانونية المحلية والدولية المعمول بها وأفضل الممارسات الدولية. أنشأ مجلس إدارة بنك ظفار وظيفة امتثال فعالة في البنك وفرض أنشطته من خلال مجموعة من السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة والإجراءات المعتمدة من الإدارة. يعهد إلى قسم الالتزام في بنك ظفار برعاية الإدارة الفعالة للمخاطر في البنك بشكل مستقل من خلال إجراء مراقبة واختبار الامتثال بشكل دوري، وإجراء تحليلات للثغرات في المبادئ التوجيهية التنظيمية والقانونية المعمول بها، وتعزيز العناية الواجبة للزبائن والمعاملات ومراقبة المعاملات.

قسم تكنولوجيا المعلومات

يدعم قسم تكنولوجيا المعلومات في بنك ظفار نموذج عمليات البنك «التشغيل والنمو والتحول» وهو مسؤول عن استراتيجية التكنولوجيا وأنظمة التطبيق وأنظمة القنوات الرقمية والبنية التحتية. كان هناك عدد من المبادرات التكنولوجية الرئيسية بما في ذلك الشروع في توسيع شبكة كبيرة من خلال إضافة فروع جديدة وأجهزة الصراف الآلي وأجهزة الإيداع النقدي.

قسم إدارة المخاطر

لدى بنك ظفار قسم راسخ لإدارة المخاطر مع فريق من المهنيين ذوي الكفاءة العالية والخبرة. وتتمثل المسؤولية الرئيسية لهذا القسم في ضمان وجود إطار فعال لإدارة المخاطر، على أساس مستمر، وعمل مختلف أقسام بنك ظفار، بما في ذلك ميسرة، ضمن هذا الإطار.

قسم المراجعة الداخلية للحسابات

قسم التدقيق الداخلي في بنك ظفار هو قسم مستقل وموضوعي للتأكيد والاستشارات يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات بنك ظفار. وهو يقدم نهجا منهجيا ومنضبطا لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة في بنك ظفار. إلى جانب اضطلاع قسم التدقيق الداخلي بالمسؤولية الرقابية لبنك ظفار في توفير الضمان في جميع وظائفه، يقدم خدمات استشارية لتعزيز والحفاظ على الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات الحوكمة.

نمو الاعمال والاداء

كما في 30 يونيو 2023، أصبح بنك ظفار ثاني أكبر بنك في سلطنة عمان "من حيث القيمة السوقية وإجمالي الأصول"، تمكن بنك ظفار من نيل سمعة ممتازة كمؤسسة مالية ذات التزام قوي في الاستدامة والنمو.

ومع أصول تتجاوز قيمتها أكثر من 4.67 مليار ريال عماني كما في 30 يونيو 2023، أصبح بنك ظفار واحداً من أسرع البنوك نموا في سلطنة عُمان.

يبين الجدول أدناه الأداء ونمو الأعمال لدى البنك:

" بالمليون ريال عماني "

	اعتبارا من 30 يونيو 2023	2022	2021	2020
إجمالي الأصول	4,674.52	4,317.33	4,438.79	4,257.02
السلف والقروض والتمويل المقدم للعملاء	3,420.22	3,430.49	3,346.22	3,265.49
الودائع من العملاء	3,072.75	2,891.82	2,975.64	2,861.32
الدخل من عمليات التشغيل	74.26	143.15	126.45	129.99
الربح من عمليات التشغيل	40.46	73.47	54.11	64.91
صافي الربح	18.43	34.17	25.12	30.59
كفاية رأس المال	19.0%	17.6%	17.74%	17.70%

كفاية رأس المال:

أبرز أنظمة البنك المركزي العُماني فيما يتعلق بكفاية راس المال:

"1" على حسب متطلبات بازل 2 :

"أ" الحفاظ على معدل كفاية راس المال بحد أدنى 11% من تاريخ 1 ابريل 2018. "وكان الحد الادنى سابقا 12%"
"ب" اتباع نهج موحد لمخاطر الائتمان لتنفيذ اتفاقية بازل الثانية، وذلك باستخدام السلطة التقديرية الوطنية من أجل

- اتخاذ وكالات التصنيف الائتماني كمؤسسات تقييم ائتمان خارجية للمطالبات المتعلقة بالديون السيادية والبنوك.
- اتباع طريقة بسيطة / شاملة لتخفيف مخاطر الائتمان.
- معاملة كافة مخاطر تعرض الشركات للأخطار على أنها غير مصنفة وتحديد المخاطر بنسبة 100%.

"ج" اعتماد نهج موحد لمخاطر السوق ونهج المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية.
"د" يجب تقديم إقرارات كفاية رأس المال إلى البنك المركزي العُماني بشكل ربع سنوي.
"هـ" يجب على مراقب حسابات البنك الخارجي مراجعة إقرارات كفاية رأس المال.

"2" بموجب بازل 3 :

أصدر البنك المركزي العماني تعميماً بشأن «رأس المال التنظيمي بموجب اتفاق بازل 3» يوفر مبادئ توجيهية بشأن رأس المال التنظيمي ومتطلبات الإفصاح بموجب اتفاق بازل 3.

أ. يجب أن يكون الشكل السائد لرأس المال هو رأس المال من المستوى الأول الذي سيشكل مستوى الأسهم المشترك "CET 1" المكون الرئيسي، يجب أن يكون الحد الأدنى لمستوى الأسهم المشترك 1 هو 7 ٪ والحد الأدنى للمستوى الأول 9 ٪.
ب. الحفاظ على معدل كفاية رأس المال "CAR" بحد أدنى 13.5 ٪ "بما في ذلك احتياطي الحفاظ على رأس المال" اعتبارًا من 01 يناير 2019. ومع ذلك، في خضم وضع جائحة كوفيد19-، تم تخفيض احتياطي الحفاظ على رأس المال "CCB" بنسبة 50٪ من 2.5 ٪ إلى 1.25 ٪ اعتبارًا من 18 مارس 2020، مما رفع المتطلبات الإجمالية إلى 12.25 ٪.

ج. ويتعين على البنوك أن تحتفظ في جميع الأوقات بالحد الأدنى من نسب كفاية رأس المال التالي:

أ . ضمن المتطلبات الإجمالية البالغة 12.25 % "بما في ذلك احتياطي الحفاظ على رأس المال"، يجب الحفاظ على نسبة المستوى 1 بحد أدنى 10.25 %.

ب. ضمن الحد الأدنى لنسبة المستوى 1 البالغة 10.25 ٪، يجب الحفاظ على الحد الأدنى لنسبة مستوى الأسهم المشترك 1 عند 8.25 ٪؛ و

*علاوة على ذلك، ضمن الحد الأدنى لنسبة رأس المال الإجمالية البالغة 11 ٪ "باستثناء احتياطي الحفاظ على رأس المال"، يمكن قبول رأس المال من المستوى 2 بحد أقصى 2 ٪ من الأصول المرجحة للمخاطر "RWA" للبنك.

كما تم استحداث نظام احتياطي لرأس المال لمواجهة التقلبات المعاكسة "CyCB" لحماية القطاع المصرفي من المخاطر التنظيمية خلال فترات التقلبات الاقتصادية. ولم يطبق هذا النظام الاحتياطي الذي تم استحداثة بعد ولكن اذا تم تطبيقه، يجب أن يتراوح نسبته بين 0 ٪ و 2.5 ٪ من إجمالي الأصول المرجحة للمخاطر كامتداد لمخصص الحفاظ على رأس المال.
"د" الامتثال للبند 10 بموجب الجزء د من المبادئ التوجيهية CP -1 بشأن رأس المال التنظيمي بموجب اتفاقية بازل الثالثة.

"3" بموجب الإطار التنظيمي للمعاملات المصرفية الإسلامية

يجب أن تحتفظ النوافذ الإسلامية للبنوك المحلية التقليدية برأس مال مخصص لهذا الغرض بحد أدنى 10 مليون ريال عُماني في جميع الأوقات وتحتاج إلي الحافظ على معدل كفاية رأس المال بنسبة 11% كحد أدنى. في حدود 11٪ من نسبة كفاية رأس المال، وتحتاج النافذة الإسلامية إلى الاحتفاظ بحد أدنى قدره 9٪ من RWA كنسبة رأس المال من المستوى الأول. يتم فرض متطلبات الاحتياطي المؤقت لرأس المال على المستوى الموحد وبالتالي لا ينطبق على مستوى النافذة الإسلامية.

(أ) هيكل رأس المال

إن قاعدة رأس المال للامتثال لمعايير رأس المال تختلف تمامًا عن رأس المال المحاسبي. يتم تصنيف رأس المال التنظيمي بشكل عام إلى فئتين – المستوى 1 والمستوى 2. يتكون الهيكل الرأسمالي لبنك ظفار من رأس المال من المستوى الأول ورأس المال من المستوى الثاني. وترد مكونات ومعايير الإدراج في رأس المال من المستويين 1 و2 في المبادئ التوجيهية بشأن رأس المال التنظيمي بموجب اتفاق بازل الثالث في التعميم بي إم 1114 "CP -1 "، وفيما يلي ملخص للسمات البارزة:

يشمل رأس المال من الفئة الأولى ويتألف من مستوي الأسهم المشترك 1 " وهو المكون الأساسي لرأس المال من الفئة الأولى ورأس المال الإضافي من الفئة الأولى" يشمل مستوي الأسهم المشترك، رأس المال المصدر واقساط الاسهم والاحتياطي القانوني والاحتياطات الأخرى العامة والقانونية والاحتياطات الأخرى المفصح عنها وتشمل احتياطيات القروض الثانوية والسندات الممتازة الدائمة غير التراكمية والأرباح المحتجزة "المتوافرة على أساس طويل الأجل" ناقصاً التعديلات التنظيمية كالخسائر المتراكمة للسندات المالية المصنفة على أنها متاحة للبيع، وحسن النية والأصول الأخرى غير الملموسة. يتكون رأس المال الإضافي من الفئة الأولى من سندات رأس المال المصدرة من فروع موحدة للبنك والتي تتوفر فيها معايير معينة وليست مشمولة في راس المال من الفئة الأولى ، العلاوة الناجمة عن إصدار أدوات راس مال إضافية من الفئة الأولى وأدوات رأس المال الإضافي المؤهل من الفئة الأولى المصدرة من الشركات التابعة للبنك والتي يستحوذ عليها أطراف ثالثة وفق اللوائح الصادرة عن البنك المركزي العماني على أساس مصلحة أقلية والتي لا تعتبر مشمولة في رأس المال من الفئة الأولى ، ناقصا التعديلات التنظيمية المطبقة في احتساب رأس المال الإضافي من الفئة الأولى وكما هو مبين في اللوائح الصادرة عن البنك المركزي العماني.

يشمل رأس المال من الفئة الثانية من الاحتياطيات غير المعلن عنها واحتياطيات إعادة التقييم / أرباح القيمة العادلة المتراكمة المتعلقة بالسندات المالية المتاحة للبيع ومخصص خسائر القروض العامة/ واحتياطي خسائر القروض العامة في رأس المال وسندات رأس المال لديون متفرقة وديون لآجل ثانوية خاضعة لشروط محددة.

يتضمن رأس مال البنك من المستوى الثاني أيضًا 45 ٪ من احتياطي إعادة تقييم الاستثمار والمخصصات العامة إلى حد إجمالي خسارة الائتمان المتوقعة من المرحلة الأولى والمرحلة الثانية المسموح بها، والتي ينطبق عليها البنك باتباع نهجين:
1. تظل المرحلة 1 والمرحلة 2 من رأس المال الاضافي خاضعة لـ 1.25 ٪ من الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان.
2. يمكن إضافة الخسائر الائتمانية المتوقعة الإضافية "المرحلة 2 من الخسائر الائتمانية المتوقعة في تاريخ الإبلاغ المعني ناقص المرحلة 2 من الخسائر الائتمانية المتوقعة في 31 ديسمبر 2019" مرة أخرى إلى رأس المال من المستوى 2 بالطريقة التالية. لن تخضع المرحلة الإضافية 2 من رأس المال الاضافي لأي سقف في الوقت الحالي.

السنة المالية جزء من بدل رأس المال الاضافي للمرحلة الإضافية 2 النظر في رأس المال من المستوى 2	
2020	100%
2021	80%
2022	60%
2023	40%
2024	20%

تفاصيل هيكل رأس المال كما في 30 يونيو 2022 هي كالتالي:
بالألف ريال عماني

التفاصيل	المبلغ
رأس المال من الفئة الأولى	
راس المال المصدر	299,635
احتياطي قانوني	67,955
علاوة إصدار	95,656
احتياطي خاص	16,988
سندات ثانوية واحتياطي قرض	-
أرباح مُحتجزة	57,111
رأس المال من الفئة الأولى	537,345
تعديلات إضافية نظامية من الفئة 1:	
الأصول الضريبية المؤجلة	(6,127)
احتياطي إعادة تقييم	(6,872)
إجمالي رأس المال فئة الأسهم العامة 1	524,346
رأس المال من الفئة الأولى الإضافية	155,500
إجمالي رأس المال من الفئة الأولى	679,846
إجمالي رأس المال من الفئة الثانية	
احتياطي إعادة تقييم استثمار	1,095
مخصص عام	24,523
قروض ثانوية	-
إجمالي رأس مال من الفئة الثانية	25,618
إجمالي رأس المال ذو الأهلية المالية	705,464

كفاية رأس المال

قام البنك باتباع الطريقة القياسية في احتساب عبء رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، كما اتبع طريقة المؤشر لمخاطر التشغيل وبموجب الطريقة القياسية لمواجهة مخاطر الائتمان فقد اتبع البنك الطريقة البسيطة في إثبات الضمانات في سجلاته المحاسبية ولتقييم مخاطر المطالبات المقدمة إلى الجهات السيادية والمصارف ، وتستخدم التصنيفات الائتمانية الصادرة عن مؤسسات خارجية لتقييم الائتمان، ويتم تقييم كفاية رأس المال بالتوازي مع إقرارات كفاية رأس المال التي يتم إرسالها إلى البنك المركزي العُماني.

بلغ معدل كفاية رأس المال البنك 19.02% كما في 30 يونيو2023 مقارنة بالمعدل المحدد من قبل البنك المركزي العُماني البالغ 12.25%. تتمثل سياسة البنك في إدارة رأس المال والحفاظ عليه بهدف المحافظة على المستوى المناسب من كفاءة رأس المال وبالتالي فإن البنك يحتفظ بمستويات رأس مال كافية لامتصاص كافة المخاطر المادية التي يتعرض لها البنك ولتوفير أرباح سوقية للمساهمين. كما يعمل البنك أيضا على التأكد من أن مستويات رأس المال تتطابق مع المتطلبات القانونية وتفي بمتطلبات وكالات تصنيف الائتمان الخارجية والمستفيدين الآخرين بما فيهم المودعين وكبار الدائنين لذلك فإن الهدف الكلي لعملية إدارة رأس المال لدى البنك هو التأكد من أن البنك يفي دائما برأس مال كافي على الدوام. في عام 2015، قام البنك بتحقيق رأس مال إضافي من الفئة الأولى بمقدار 300 مليون دولار امريكي في شكل سندات دائمة مدرجة في البورصة الأيرلندية "تسمى الآن يورونيكست دبلن " والتي تم سدادها في عام 2022 بالإضافة إلى ذلك، نجح البنك في جمع سندات بمبلغ 40 مليون ريال عماني من رأس المال من الفئة الأولى في عام 2018 وسندات بقيمة 115.5 مليون ريال عماني في عام 2022 وهي مدرجة حاليا في بورصة مسقط.

لدى البنك عملية تقييم داخلية لمدى كفاية رأس المال "ICAAP" لتقييم مدى كفاية رأس مال البنك فيما يتعلق بالمخاطر بالإضافة إلى استراتيجية للحفاظ على مستوى رأس المال الخاص. ويتمثل الهدف من هذا التقييم هو شرح سياسات البنك المتعلقة بالمخاطر المعتمدة وهيكل المخاطر المستهدفة وتخطيط رأس المال، وإجراءات تقييم كفاية رأس المال لأعراض الائتمان ومخاطر السوق والعمليات التشغيلية وبما أن الفئة الأولى لا تعطي إجراءات معينة لتقييم المخاطر فقد قام البنك باتباع إجراءات آلية الرقابة الداخلية وأساليب الاختبار المشددة.

كما قام البنك أيضا بتشكيل فريق عمل خاص لتخطيط رأس المال حيث يعقد اجتماعات دورية لتقييم مدي كفاية رأس المال دعما للنمو المتوقع في الأصول، إذ يتم دوريا تقييم معدل كفاية رأس المال وإرساله إلى لجنة مستقلة لإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة كما يتم أيضا تحليل رأس المال من حيث فئاته الأولى والثانية والإجمالية للتأكد من ثبات رأس المال والعمل على تقليل التقلبات في هيكل رأس المال

تفاصيل كفاية رأس المال كما في 30 يونيو 2023
بالألف ريال عماني

التفاصيل	المبلغ
الأصول المرجحة للمخاطر	
الدفتر المصرفي	3,392,736
دفتر التداول	67,181
المخاطر التشغيلية	248,375
الإجمالي للأصول المرجحة للمخاطر	3,708,292
إجمالي رأس المال من الفئة الأولى	679,846
الفئة الثانية من رأس المال	25,618
إجمالي رأس المال ذو الأهلية المالية	705,464
نسبة حقوق الملكية المشتركة من الفئة الأولى	14.14%
نسبة رأس المال للفئة الأولى	18.33%
إجمالي نسبة كفاية رأس المال	19.02%

جودة الأصول والمخصصات

يقوم البنك بتقييم جودة أصوله الخاصة بمحفظة الإقراض باستخدام أسلوبين هما نسبة التخصيص ونسبة القروض المتعثرة. نسبة التخصيص عبارة عن نسبة سنوية تؤخذ للمخصصات من إجمالي القروض. والأسلوب الثاني نسبة الأصول المتعثرة هي نسبة الأصول المتعثرة في السداد كنسبة من إجمالي القروض. علاوة على ذلك يتم متابعة حركة المخاطر من خلال تحليل تفصيلي للمحفظة. يلتزم البنك بالقواعد التنظيمية لتحديد أوزان المخاطر الناتجة عن الانكشافات الائتمانية بناءً على الأطراف المقابلة المعنية وأوزان المخاطر الخاصة بالانكشافات غير الممولة بعد تطبيق معاملات التحويل الائتماني. ويتبنى البنك أسلوباً موحداً في احتساب كفاية رأس المال. وينظر إلى تصنيف الانكشافات الائتمانية عند تحديد التسهيلات الائتمانية المتعثرة، وفق تعميم البنك المركزي برقم ب م 977 بتاريخ 25 سبتمبر 2004 و BM 1149 بتاريخ 13 أبريل 2017.وقد قام البنك بتنفيذ أحكام المعيار رقم 9 من معايير التقارير المالية الدولية التي أصبحت إلزامية اعتبارًا من 1 يناير 2018 ويتم الاحتفاظ بخسارة الائتمان المتوقعة مقابل فئات الأصول المختارة. وبالتوازي مع ذلك ، يحتفظ البنك أيضًا بالمخصصات وفقًا لمعايير البنك المركزي العماني مقابل القروض والسلف على أساس المحفظة والتي تمثل خسارة متوقعة للمحفظة.

لدى البنك سياسة لإدارة الأصول والالتزامات تم اعتمادها من جانب مجلس الإدارة وتشمل هذه السياسة كافة الجوانب الخاصة بإدارة الأصول والالتزامات في البنك.

3.6 إدارة المخاطر

يتولى مجلس إدارة البنك المسؤولية الأساسية لفهم المخاطر التي تهدد البنك والتأكد من إدارة هذه المخاطر بشكل سليم وملائم. حيث قام مجلس الإدارة بوضع سياسات المخاطر والقيود والإجراءات الواجب اتباعها من خلال تقييم قدرة البنك على تحمل المخاطر.

وقد تم تفويض لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بمراقبة وضبط المخاطر بالبنك "بما في ذلك النافذة الإسلامية «ميسرة»" وتقديم تقاريرها للمجلس حول الأمور المهمة وإبلاغه بشكل دائم بمستجدات عمليات إدارة المخاطر في البنك ولأداء هذه المهمة اعتمدت اللجنة على قسم مستقل في إدارة المخاطر.

ويضم القسم فريقاً من الاختصاصيين ذوي الكفاءة العالية تتمثل المهمة الأساسية لهذا الفريق التأكد بصورة مستمرة من وجود إطار فعال لإدارة المخاطر وأن الأقسام الأخرى لدى البنك "بما في ذلك ميسرة" ضمن هذا الإطار. كما يعتبر قسم إدارة المخاطر أيضا واجهة للتواصل بين الإدارة ومجلس الإدارة فيما يتعلق بتحديد مستويات المخاطر المحتملة لمختلف مجالات العمل التجاري وأقسام العمليات بالبنك. علاوة على التأكد من ملائمة السياسات والإجراءات لتلك المستويات المحتملة من المخاطر.

- تم التعبير عن بيان استراتيجية البنك لإدارة المخاطر كما يلي: -
- الالتزام بمتطلبات تنظيم رأس المال.
- ضمان أداء متوازن عبر وحدات الأعمال.
- التركيز على التنوع والجودة والاستقرار في الأرباح.
- اتباع استراتيجية استثمارات منضبطة وانتقائية.
- المحافظة على كفاية رأس المال.
- توفير العلامات النوعية والكمية لقياس الاصطفاف بين المبادرات والرغبة في المخاطرة.
- التمويل المستقر وإدارة السيولة الاستراتيجية التي تسمح بتخطيط الأعمال ضمن تحمل مخاطر السيولة والمتطلبات التنظيمية.

يحدد البنك استراتيجية المخاطر والرغبة في المخاطر على أساس المواءمة بين الخطة الاستراتيجية وإلى توحيد المخاطر وأيضاً لأداء رأس المال وتشمل استراتيجية البنك للمخاطر خطة رأس المال والرغبة في المخاطرة، والتي تسمح للبنك بما يلي: -

- مراجعة الأهداف الخاصة بمتطلبات كفاية رأس المال فيما يتعلق بالمخاطر من خلال التركيز على استراتيجية البنك وخطة العمل.
- تقييم القدرة على تحمل المخاطر فيما يختص بالمتطلبات الداخلية والخارجية.
- تطبيق اختبار الإجهاد لتقييم تأثير ذلك على طلب رأس المال وقاعدة رأس المال والسيولة.

3.7 أهداف البنك

استنادا إلى النظام الأساسي للبنك، فإن الأهداف التي من أجلها تم تأسيس البنك هي على سبيل المثال لا الحصر ما يلي وذلك في حدود المرخص له بها من قبل البنك المركزي العُماني وفقاً للقانون المصرفي وتعديلاته واللوائح المصرفية الصادرة بموجبه، وهي تشمل ولا تقتصر على ما يلي: -

1. أن يستلم الأموال لحين الطلب وكذالك الحساب الجاري و الوديعة او القرض او غير ذالك بفائدة او بدون فائدة او بشروط اخرى، ان يفتح الحسابات ويعرض ويقدم تسهيلات وتوظيف الأموال والأوراق المالية بشكل يراه البنك ضروريا.
2. أن يسلف او يقرض اموالاً مقابل اتعاب او دين دون مقابل وكذالك الكفالات واية ضمانات اخرى وبموجب اية شروط اخرى وان يقوم بتجديد واعادة جدولة ويغير باي وجة وتلك السلف والقروض.
3. أن يسحب ويحرر ويقبل ويظهر ويمنح ويخصم ويحصل على ويشتري ويبيع ويصدر ويتداول ويحول ويجوز ويستثمر او يتعامل في ويودي قيمة ويسحب ويدفع او يضمن السندات الأذنية والكمبيالات وبندات الخزينة "حيثما كان منطبقا" والشيكات وقسائم الدفع والحوالات وبوالص الشحن والكفالات والسندات والضمانات وغيرها من السندات والضمانات من اي نوع كان.
4. أن يودع ودائع في بنوك اخرى.
5. أن يشتري ويبيع ويتعامل بالعملات الاجنبية والذهب والصكوكات والمعادن النفيسة.
6. أن يمنح ويصدر ويداول خطابات الأعتماد و/ او خطابات الضمان والإشعارات المعتمدة الدورية وتقديم الأموال بناء على بوالص الشحن وشهادات النقل وسندات التسليم الخاصه بالبضائع المشحونه داخليا او خارجيا.
7. أن يصدر ضمانات وتعويضات لصالح اي شخص او شركة بضمانات اضافية او بدونها.
8. أن يستلم اوامر التحويل وشهادات الدين وبوالص الشحن وغيرها من الشهادات لحساب اي شخص او شركة.
9. أن يحتفظ في صندوق الأمانات بجميع انواع المستندات المكتوبه والعملات والمعادن النفيسة والضمانات والطرود والصناديق ويعمل كوصي ويقبل الوكلاء وبعين اوصياء.
10. أن يساهم في الاستثمارات والمشاريع الصناعية وغيرها من النشاطات الاقتصادية بما في ذلك الاشتراك في رأس المال سواء كان ذلك على شكل أسهم أو حصص أو خيارات أو سندات القبض او غير ذالك.
11. أن يقوم بالأعمال البنكية اللازمة لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه وجميع النشاطات الأخرى التي يجيزها القانون المصرفي أو الأعمال الأخرى التي يجوز القيام بها من قبل البنوك المرخصة وفقاً للقانون المصرفي العُماني.
12. أن يواصل العمل لتحقيق اهداف البنك في سلطنة عمان اة في اي مكان في العالم سواء كاصل او وكيل او وصي او متعاقد او غير ذالك وان يقوم بذالك بمفردة او من خلال اخرين وسواء كان ذالك عن طريق وكلاء او متعاقدين من الباطن او اوصياء او غير ذالك.
13. أن يحصل على ويحوز على أسهم او باي وجه يساهم في او يشترك مع اية موسسة اخرى تتشابه معه في أهداف البنك جميعها او بعضها او يمارس اي عمل من شانة ان يعود على البنك بالفائدة سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة.
14. ولدعم أهداف البنك ان يبرم عقوداً مع أفراد أو شركات داخل السلطنة أو خارجها لإدارة جميع أو جزء من أعماله ونشاطاته أو للمساعدة في تلك الإدارة من قبل مصادر خبرة محلية و اجنبية.
15. ولدعم أهداف البنك ان يدخل بالتعاون مع اية شركة او شركات اخرى قد تمارس اعمالا مشابهه لاعمال البنك ويمكن ان تساعد في تنفيذ اعدافة داخل او خارج السلطنة.
16. ممارسة الأنشطة المصرفيه المتوافق مع احكام الشريعة الأسلامية وفقا لاحكام القانون المصرفي ولوائح وتعليمات البنك المركزي العماني.
17. لدعم أهداف البنك، له أن يقوم بجميع التصرفات وإبرام جميع العقود والصفقات وجميع العقود والأعمال اللازمة والمناسبة والملائمة والصحيحة لتنفيذها والمصرح بها بموجب قوانين سلطنة عُمان التي تطبق من حين لآخر.

3.8 التراخيص

يملك البنك التراخيص الرئيسية التالية:

الهيئة/السلطة	نوع الرخصة	تاريخ الإصدار	تاريخ الانتهاء
وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	شهادة التسجيل التجاري رقم: 1291106	1990/01/14	10/01/2024
غرفة تجارة وصناعة عُمان	شهادة العضوية رقم: 656	2023/02/26	27/02/2024
البنك المركزي العُماني	رخصة النشاط المصرفي التجاري	26/01/2004	مستمر حسب القانون المصرفي
	رخصة نشاط الصيرفة الإسلامية	تم منح ترخيص للفروع التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية كل فرع ترخيص على حدة.	
	رخصة أعمال بنوك الاستثمار	26/01/2004	
الهيئة العامة لسوق المال	الترخيص رقم CMI020 لممارسة الأنشطة المرتبطة بالاستثمار والتي تشمل: "1 إدارة الإصدارات، "2 إدارة صناديق الاستثمار، "3 إدارة محافظ الأوراق المالية، "4 تسويق أوراق مالية غير عمانية،	27/01/2022	31/12/2024

3.9 الموافقات المؤسسية وغيرها من الموافقات التي تم الحصول عليها

3.9.1موافقة المساهمين
وافق المساهمون في البنك على إصدار السندات في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية بتاريخ 11 أكتوبر 2023

3.9.2 موافقة مجلس الإدارة
وافق مجلس الإدارة على إصدار السندات بتاريخ 23 أغسطس 2023

3.9.3 موافقة البنك المركزي العُماني
منح البنك المركزي العُماني موافقته من حيث المبدأ على إصدار السندات بموجب خطابه رقم SD/2023/BKUP/BD/421 بتاريخ 30 أكتوبر 2023

3.9.4 موافقة الهيئة العامة لسوق المال
اعتمدت الهيئة العامة لسوق المال نشرة الإصدار هذه بموجب القرار الإداري رقم " ج/2023/101 " بتاريخ 20 نوفمبر 2023

3.10 التغيرات في رأس مال البنك
يوضح الجدول التالي التغيرات في رأس مال البنك خلال السنوات الخمسة الماضية

السنة	الرصيد الافتتاحي لرأس المال بالألف ريال	التوزيعات على صورة أسهم مجانية-حق افضلية بالألف ريال	التوزيعات على صورة أسهم مجانية كنسبة مئوية من رأس المال المدفوع	رصيد رأس المال نهاية السنة بالألف ريال
2018	225,786	*54,247	-	280,033
2019	280,033	**19,602	-	299,635
2020	299,635	-	-	299,635
2021	299,635	-	-	299,635
2022	299,635	-	-	299,635
30/06/2023	299,635	-	-	299,635

*إصدار حقوق أولوية (36،184) ريال عماني وأسهم منحة مصدرة (18،063) ريال عماني ** أسهم منحة مُصدرة (19،602) ريال عماني

3.11 تفاصيل المساهمين
المساهمون الرئيسيون كما في تاريخ 30 يونيو 2023 الذين يمتلكون 5٪ أو أكثر في رأس المال المدفوع للبنك هم كما يلي:

الاسـم	الجنسية	فئة حقوق الملكية	عدد الأسهم	النسبة المئوية "%"
شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القابضة ش.م.ع.ع	سلطنة عُمان	حقوق ملكية	730,570,498	24.38
صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية	سلطنة عُمان	حقوق ملكية	317,564,101	10.60%
شركة ملتن للتجارة والمقاولات	سلطنة عمان	حقوق ملكية	298,010,868	9.95%
المهندس / عبد الحافظ سالم رجب العجيلي	سلطنة عمان	حقوق ملكية	247,833,840	8.27%
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية	سلطنة عمان	حقوق ملكية	271,098,600	9.05%
مؤسسة قيس العمانية ش.م.م	سلطنة عُمان	حقوق ملكية	209,238,751	6.98%
موسسة الراتب الدولية	سلطنة عُمان	حقوق ملكية	168,126,654	5.61%
شركة دولفن العالمية	سلطنة عُمان	حقوق ملكية	156,778,937	5.23%
صندوق تقاعد وزارة الدفاع	سلطنة عُمان	حقوق ملكية	155,444,072	5.19%

3.12 الأصول العقارية للبنك

الوصف	الموقع	ملكية حرة/ ملكية بالتأجير	ملاحظات
المبنى الرئيسي للبنك والأرض المقام عليها المبنى	منطقة مطرح التجارية	ملكية حرة	يمتلك البنك الأرض المقام عليها مبنى الفرع الرئيسي في منطقة مطرح التجارية

3.13 مصادر التمويل ونسبة الدين إلى حقوق الملكية
يوضح الجدول التالي مصادر التمويل الرئيسية

بالألف ريال عماني

البيان	كما في 30 يونيو 2023	كما في 31 ديسمبر 2022
مستحق للبنك	737,157	572,842
ودائع العملاء	3,072,752	2,891,819
التزامات أخرى	149,218	135,594
قروض ثانوية	-	-
إجمالي الديون	3,959,127	3,600,255
إجمالي حقوق المساهمين		
رأس المال	299,635	299,635
علاوة إصدار	95,656	95,656
احتياطي القانوني	67,955	67,955
احتياطي خاص	16,988	16,988
أعادة هيكلة الاحتياطي	(709)	(709)
احتياطي التقيم العادل للاستثمارات	(3,257)	(3,506)
احتياطي قروض ثانوية	-	-
احتياطي انخفاض القيمة	12,184	12,184
احتياطي القروض المعاد هيكلتها	1,281	1,281
الأرباح المحتجزة "الخسائر المتراكمة"	70,159	72,093
مجموع حقوق المساهمين المنسوبة لمساهمي البنك	559,892	561,577
سندات رأس مال دائمة من الفئة الأولى	155,500	155,500
إجمالي حقوق المساهمين	715,392	717,077
إجمالي مصادر التمويل	4,674,519	4,317,332
إجمالي الدين / الحقوق لحاملي السندات	7.07	6.41

3.14 الالتزامات العرضية

الاعتمادات المتعلقة بالأوضاع الطارئة

خطابات الاعتماد وضمانات البنك بسداد دفعات نيابة عن العملاء بصفة طارئة في حال تعسر العملاء في تنفيذ العقود.

بالألف ريال عماني	كما في 30 يونيو 2023	2022	2021	2020
خطابات الاعتمادات المستندية	66,970	88,961	68,983	67,981
ضمانات حسن تنفيذ العقود	606,883	573,787	500,242	593,510
الإجمالي	673,853	662,748	569,225	661,491

في 30 يونيو عام 2023، بلغت قيمة خطابات الاعتمادات المستندية والضمانات الأخرى 355.63 مليون وهي تمثل ضمان طرف آخر من قبل بنوك أخرى. في 31 ديسمبر 2022، خطابات الاعتماد والضمانات والالتزامات الأخرى بقيمة 293.72 مليون ريال عماني "2021: 168.18 مليون ريال عماني، 2020: 216.31 مليون ريال عماني" مضمونة من قبل البنوك الأخرى.

كما في 31 يونيو2023، بلغت قيمة الحدود غير المستغلة للقروض والسلف وتمويل العملاء 660.21 مليون ريال عماني "وفي 31 ديسمبر 2022 قيمته 614.94 ريال عماني" "2021: 623.41 مليون ريال عماني، 2020: 743.92 مليون ريال عماني".

التزامات رأس المال والاستثمار

بالريال العماني

	2022	2021	2020
الالتزامات التعاقدية للممتلكات والمعدات/برامج الحاسوب	3,001	4,927	9,426

التدقيق الداخلي

لم تكن هنالك أي ملاحظات سلبية هامة لم يبت بشأنها نتيجة إجراء عملية التدقيق الداخلي للبنك والمنتهية في 30 يونيو 2023

التفاصيل الخاصة بالموظفين

حتى 30 يونيو 2023، بلغ إجمالي عدد موظفي البنك 1,634 موظفاً وتبلغ نسبة تعمين الوظائف 93.93%

الإجراءات القضائية

ليس لدى البنك أي إجراءات قضائية كبرى/مهمة منظورة سواء كانت مرفوعة من قبل البنك أو ضده بخلاف القضايا المرفوعة من جانب العملاء أثناء سير العمل بشكله المعتاد. القضايا المرفوعة من جانب البنك ضد المقترضين في إطار النشاط المعتاد للبنك.

هنالك بعض القضايا التي صدرت فيها أحكام لصالح البنك والبعض الآخر في مواجهة البنك. وليس لهذه لأحكام أية تأثيرات على مزاولة البنك لأعماله المصرفية.

الفصل الرابع – الاقتصاد العُماني

نظرة اقتصادية عامة

سلطنة عمان هي ثالث أكبر عضو في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث عدد السكان ويبلغ ناتجها المحلي الإجمالي 40.4 مليار ريال عماني "2022".

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

	2018	2019	2020	2021	2022	2023*
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية "مليار ريال عماني"	35.2	33.9	29.2	33.9	40.4	*41.0
اجمالي الناتج المحلي للفرد "بالالف ريال عماني"	7.7	7.4	6.5	7.5	8.8	8.5
عدد السكان "مليون"	4.6	4.6	4.5	4.5	4.6	*4.8
التضخم السنوي %	0.9%	0.1%	% -0.9	1.5%	2.8%	*1.6%
رأس المال السوقي لبورصة مسقط "مليار ريال عماني"	18.2	18.8	20.2	22.1	22.1	23.7

* ارقام مؤقتة

المصدر: بورصة مسقط والبنك المركزي العماني، النشرة الإحصائية السنوية PwC, EIU

منذ اكتشاف النفط، كان استخراجه وتصديره بمثابة العمود الفقري لاقتصاد سلطنة عمان وهو المساهم الرئيسي في إيرادات الحكومة وصادراتها والناتج المحلي الإجمالي. تواصل الحكومة التركيز على تنويع الاقتصاد من أجل تقليل اعتمادها تدريجيا على عائدات النفط والهيدروكربونات.

رؤية عمان 2040

رؤية عمان 2040 هي المرجع الوطني للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي للفترة 2021-2040، ومصدر استراتيجيات القطاع الوطني وخطط التنمية الخمسية. تهدف رؤية 2040 إلى ضمان تصنيف عمان بين أكثر دول العالم تقدماً لضمان الرخاء والأمن المستدامين للجميع. وهو يحدد رؤية لانتقال عمان من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد قائم على المعرفة أكثر تنوعًا. ومن القطاعات الرئيسية التي تركز عليها رؤية عام 2040 قطاعات الصناعة التحويلية، والنقل والخدمات اللوجستية، والسياحة، ومصائد الأسماك والتعدين، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعليم، والصحة، والزراعة، والبيئة.

ميزانية 2023

صدرت ميزانية سلطنة عمان لعام 2023 بموجب المرسوم السلطاني رقم 1 لسنة 2023 الصادر في 1 يناير 2023 ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2 يناير 2023. تمثل ميزانية 2023 السنة الثالثة من خطة التنمية الخمسية العاشرة "2021-2025".

تتوقع سلطنة عمان عجزا ماليا قدره 1.3 مليار ريال عماني في عام 2023 "توقعات عجز عام 2022 بقيمة 1.6 مليار ريال عماني"، حيث يفوق النمو في الإنفاق الحكومي نمو أقوى في الإيرادات على خلفية الارتفاع المتوقع في عائدات النفط والغاز. هذا على الرغم من تحقيق فائض في الميزانية قدره 1.1 مليار ريال عماني في عام 2022 من حيث القيمة الفعلية، مما يشير إلى أن الحكومة لا تزال متحفظة في نهجها للنمو والإنفاق في السنوات القادمة.

تم تقدير الإيرادات والنفقات بما يتماشى مع رؤية عمان 2040 ومع مراعاة الخطة المالية متوسطة الأجل لخطة التنمية الخمسية العاشرة "2021-2025". تم إعداد الميزانية مع مراعاة عوامل مختلفة مثل عدم اليقين الذي يواجه أسواق النفط العالمية والتضخم العالمي وإنشاء الشركة العمانية لتنمية الطاقة وشركة الغاز المتكاملة. ويبدو أن هذا الأخير أدى إلى نقل الإنفاق على إنتاج النفط والغاز والنقل من الإنفاق الحكومي إلى القطاع الخاص، حيث تمت إزالة هذا البند من ميزانية الإنفاق لعام 2023.

ومن المتوقع أن تبلغ إيرادات النفط والغاز حوالي 6.7 مليار ريال عماني، أو ٪67 من إجمالي الإيرادات، بانخفاض 7.2 مليار ريال عماني عن عام 2022، عندما شكلت ٪68 من الإجمالي. تستند أرقام الإيرادات المتوقعة لعمان إلى سعر نفط مفترض يبلغ 55 دولارا للبرميل، ارتفاعا من التوقعات البالغة 50 دولارا للبرميل في ميزانية عام 2022. مرة أخرى ، يبدو أن متوسط سعر النفط المتوقع على أساس متحفظ بالنظر إلى أن أسعار النفط الحالية أعلى نسبيا وأن متوسط سعر النفط الفعلي للبرميل للخام العماني يبلغ 94 دولارا للبرميل في عام 2022.

يرجع الانخفاض بنسبة ٪5 في إجمالي الإيرادات في عام 2023 مقارنة بتقديرات عام 2022 إلى الانخفاض المتوقع في إيرادات النفط والغاز، وكذلك في الضرائب والرسوم ، وسداد رأس المال. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى إعادة هيكلة الأصول من الحكومة إلى القطاع الخاص، فضلا عن استمرار الإعفاءات من حوافز خطة التحفيز الاقتصادي، ومراجعة الرسوم الحكومية.

الإيرادات المتوقعة	10.1 مليار ريال عماني
النفقات المتوقعة	11.4 مليار ريال عماني
العجز المتوقع	1.3 مليار ريال عماني

المصدر: PwC

خطط التنمية

البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي "تنفيذ":

برنامج «تنفيذ» هو مبادرة أطلقتها الحكومة في عام 2016 بهدف خلق وتنفيذ مبادرات لتنويع الاقتصاد العماني بعيداً عن الهيدروكربونات، حيث أن القطاعات التي سيتم التركيز عليها تشمل السياحة والصناعات التحويلية واللوجستية بهدف تحسين المناخ الاستثماري في عمان وتسهيل إجراءات ممارسة الأعمال التجارية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

الفصل الخامس ـ وصف القطاع المصرفي

نظرة عامة على القطاع المصرفي في سلطنة عُمان

يتكون القطاع المصرفي في سلطنة عُمان من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة "مثل بنك الإسكان و بنك التنمية العماني" والبنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية وشركات التمويل غير المصرفية وشركات التأجير ومحال الصرافة. حتى 31 ديسمبر 2021، بلغ عدد البنوك التجارية في سلطنة عُمان 16 بنكاً تجارياً تشمل 7 مصارف مسجلة محلياً و9 فروع لبنوك أجنبية. البنوك التجارية التقليدية المؤسسة محليا هي بنك ظفار ش.م.ع.ع، وبنك مسقط ش.م.ع.ع، والبنك الوطني العماني ش.م.ع.ع، وبنك HSBC عمان ش.م.ع.ع، وبنك عمان العربي ش.م.ع.م، بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع والبنك الأهلي ش.م.ع.ع. وقد أبرم بنك صحار الدولي وبنك إتش إس بي سي عمان مؤخرا عملية الاندماج مما أدى إلى توقف بنك إتش إس بي سي عمان عن التواجد في سلطنة عمان. حصل بنك HSBC إتش إس بي سي الشرق الأوسط مؤخرا على موافقة البنك المركزي العماني لفتح فرع له في سلطنة عمان. كما تم منح موافقة البنك المركزي العماني لبنك المشرق وبنك الخليج الدولي لفتح فرع في سلطنة عمان على الرغم من أن تفاصيل أي عمليات فعلية لهذه الفروع لم تبدأ بعد.

يشمل النظام المصرفي اثنين من البنوك المتخصصة المملوكة للحكومة وهما بنك الإسكان وبنك التنمية العماني اللذان أسستهما الحكومة العمانية لتوفير التمويل طويل الأمد إلى المواطنين من محدودي ومتوسطي الدخل وكذلك توفير القروض للمشاريع التنموية في قطاعات مثل الزراعة والصيد وتربية الماشية والسياحة والحرف التقليدية. توفر الحكومة الدعم لفوائد القروض التي يقدمها البنكان المتخصصان. علاوة على ذلك فقد وافق البنك المركزي العماني على إنشاء بنك استثماري جديد "بنك عمان للاستثمار" مع مراعاة استيفاء شروط معينة

كما يشمل القطاع مجموعة تضم 5 شركات تأجير وهي مؤسسات مالية غير مصرفية وتخضع هذه الشركات لإشراف البنك المركزي العماني وتعمل في مجال تأجير واستئجار وشراء وهيكلة الدين وأنشطة التمويل التي تعتمد على الأصول في سلطنة عمان. تعمل شركات التأجير بشكل أساسي في تمويل شراء المركبات والأصول الأخرى وتركز بشكل أساسي على تلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع التجزئة والعملاء من الشركات.

نمو كبير في قاعدة الأصول

نما إجمالي الأصول المصرفية في عمان "التقليدية والإسلامية" بنسبة 0.8٪ في عام 2022 ومن المتوقع أن ينمو بمعدل نمو سنوي مركب قدره 4.3٪ بين عامي 2022 و 2026. اعتبارا من عام 2022 ، بلغ إجمالي أصول القطاع 38,815 مليون ريال عماني.

توقعات الأصول "عمان 2021-2026"

2026f	2025f	2024f	2023f	2022	2021	
45,887	43,702	41,820	40,212	38,815	38,519	إجمالي الأصول، ريال عماني
119,344	113,661	108,766	104,583	100,949	100,180	إجمالي الأصول، دولار أمريكي
88.3	87.3	86.5	85.7	86.3	110.1	إجمالي الأصول، ٪ من الناتج المحلي الإجمالي
5	4.5	4	3.6	0.8	7.6	إجمالي الأصول، ٪ على أساس سنوي
34,904	33,085	31,509	30,297	29,020	27,723	قروض العملاء، ريال عماني
90,779	86,047	81,949	78,797	75,476	72,102	قروض العملاء، بالدولار الأمريكي
67.2	66.1	65.2	64.6	64.5	79.2	قروض العملاء، ٪ من الناتج المحلي الإجمالي
5.5	5	4	4.4	4.7	4.5	قروض العملاء، ٪ على أساس سنوي
18,732	17,998	17,385	16,966	16,492	15,950	قروض العملاء، بالدولار الأمريكي للفرد الواحد
76.1	75.7	75.3	75.3	74.8	72	قروض العملاء، ٪ من إجمالي الأصول

المصدر: Fitch Solutions

نمو ائتماني صحي وسط انكماش طفيف في الودائع

وفقا لإحصائيات البنك المركزي العماني، سجل القطاع المصرفي في السلطنة انخفاضا في إجمالي الودائع في عام 2022 ليصل إلى قيمة إجمالية بلغت 21,021 مليون ريال عماني "انخفاضا من 21,207 مليون ريال عماني في عام 2021".

إجمالي ودائع البنوك التقليدية

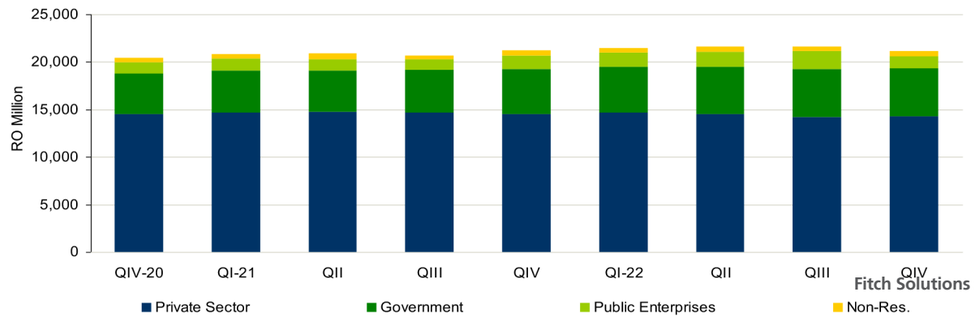

المصدر: Fitch Solutions

وفقا لإحصاءات البنك المركزي العماني، سجل القطاع المصرفي في السلطنة زيادة بنسبة 3.4٪ في إجمالي الائتمان في عام 2022 ليصل إلى قيمة إجمالية بلغت 23,784 مليون ريال عماني "ارتفاعا من 23,011 مليون ريال عماني في عام 2021".

إجمالي الائتمان للبنوك التقليدية

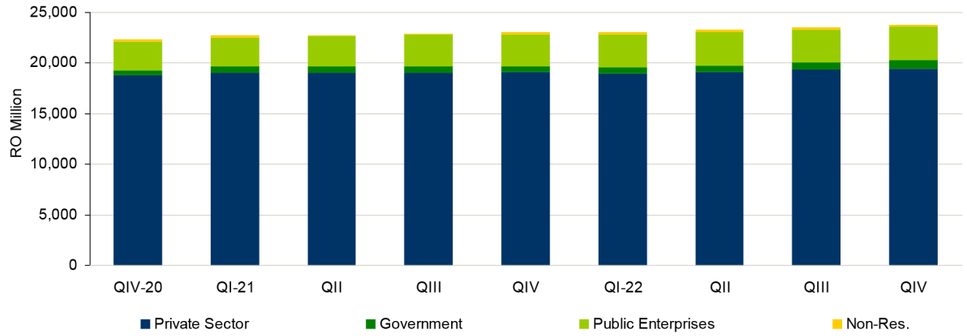

المصدر: Fitch Solutions

البيئة التنظيمية للقطاع المصرفي

البنك المركزي العماني هو المنظم والمشرف الوحيد على النظام المصرفي، وهدفه هو وضع إطار للنمو في القطاع المصرفي العماني والاقتصاد ككل مع الحفاظ على الاستقرار العام للقطاع. وفي الآونة الأخيرة، تحرك البنك المركزي العماني لاعتماد معايير دولية بما في ذلك الإشراف القائم على المخاطر على البنوك، فضلا عن تنفيذ اتفاقيات بازل لمتطلبات رأس المال. إلى جانب ذلك، ركز البنك المركزي العماني مؤخرا على تطوير أنظمة دفع جديدة كجزء من هدف استراتيجي أكبر لتعزيز البنية التحتية المالية في سلطنة عمان.

وعلى غرار ما حدث في دول أخرى، غيرت عمان نهجها بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008 للتركيز على إدارة المخاطر والإشراف على القطاع المالي. واستند النهج المذكور إلى لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي وجهودها الرامية إلى وضع قواعد متميزة للمصارف ذات الأهمية النظامية؛ في يناير 2015 ، نشر البنك المركزي العماني إطارا ل D-SIBs في عمان.

الفصل السادس ـ شروط واحكام الإصدار

ما يلي عبارة عن الشروط والأحكام الخاصة بسندات رأس المال "عدا النص الوارد بالخط المائل" "الأحكام"

1. يتم إصدار كل من سندات رأس المال الدائمة كسندات إضافية لرأس المال من الفئة الأولى وأية سندات رأسمال دائمة إضافية يتم إصدارها بموجب البند " 6.16 إصدارات أخرى"، من قبل بنك ظفار ش.م.ع.ع بصفته المصدر.

2. أية إشارة إلى الحملة فيما يتعلق بأي سندات تعني الأشخاص الذين تسجل السندات باسمهم لدى مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م "السجل"

1 النموذج، الفئة والملكية

6.1.1 النموذج والفئة

يكون لكل سند قيمة اسمية وقدرها 1000 ريال عماني تدفع بالكامل في وقت إصدارها. وسيتم تسجيل كل سند في سجل حملة السندات" السجل ".

6.1.2 الملكية

تتصرف مسقط للمقاصة والإيداع بمثابة أمين التسجيل ووكيل الدفع/ وكيل حملة السندات بالنسبة للسندات وفقاً لبنود اتفاقية الوكالة، والتي سيتم الدخول فيها من قبل المصدر ووكيل حملة السندات. وتثبت الملكية في السندات بتسجيل النقل في السجل. يعامل المالك المسجل للسندات بصفته المالك المطلق للسندات لجميع الأغراض، باستثناء ما تتطلب بخلافه قوانين السلطنة.

6.2 نقل السندات

6.2.1 نقل المصلحة في السندات

تحتفظ مسقط للمقاصة والإيداع، أمين التسجيل، بإدارة تسجيل نقل السندات. وسوف تتصرف مسقط للمقاصة والإيداع بمثابة أمين التسجيل بالنسبة للسندات والاحتفاظ بالسجل الذي يتضمن أسماء وعناوين وأرقام السندات المملوكة وتفاصيل الحساب البنكي لحملة السندات وتكون الحد الأدنى للسندات التي يمكن نقلها وإجراءات النقل وفقاً لتنظيمات الهيئة العامة لسوق المال وبورصة مسقط.

6.2.2 تكاليف التسجيل

يتحمل مشتري و/أو بائع السندات تكاليف أي صفقة أو أي رسوم أخرى تفرضها مسقط للمقاصة والإيداع وفقاً للتنظيمات السائدة. ويتم إجراء جميع حالات النقل للسندات والتدوينات في السجل بمراعاة التنظيمات المتعلقة بنقل السندات.

6.3 الحالة والالتزام التابع للسندات

6.3.1 حالة السندات

جميع السندات بمرتبة متساوية دون تفضيل أو أولوية، مع جميع السندات الأخرى من هذا الإصدار.

6.3.2 وضع السندات في رتبة ثانوية

"أ" التزامات الدفع من قبل البنك بموجب السندات:"1" تمثل رأس المال من الفئة الأولى، "2" تمثل التزامات مباشرة وغير مضمونة وغير مشروطة وثانوية للبنك وتأخذ مرتبة متساوية فيما بينها؛ "3" وتأخذ مرتبة أقل مقارنةً بجميع الالتزامات الرئيسية؛ "4" تأخذ مرتبة متساوية مع جميع الالتزامات المتساوية؛ و "5" تأخذ أولوية فقط مقارنةً بجميع الالتزامات الأدنى.

"ب" مع مراعاة القانون المعمول به، لا يمكن لأي حامل سندات أن يمارس أو يطالب بأي حق للتسوية بالنسبة لأي مبلغ مدين عليه للبنك ناشئ أو بموجب أو فيما يتعلق بالسندات، ويعتبر كل حامل للسندات قد تنازل عن كافة هذه الحقوق بالتسوية، وذلك بسبب كونه حاملاً للسندات.

"ج" وفقاً لهذه الشروط، فإن الالتزامات لن تكون مؤمنة ولا مضمونة من قبل أي كيان ولا تخضع لأي ترتيب آخر، يعزز أولية مطالبات حملة سندات رأس المال قانونياً أو اقتصادياً أو غيره، بالنسبة للالتزامات مقارنةً بمطالبات حملة أو مستفيدين من الالتزامات الرئيسية.

6.3.3 إصدارات أخرى

طالما ظلت أي من السندات مستحقة، لن يصدر البنك أية سندات "بصرف النظر عن الاسم أو الدلالة" ولن يُنشأ أي ضمان أو يقدم أي ترتيبات دعم التعاقدي لالتزامات أي كيان آخر والذي يتمثل في جميع الأحوال رأسمال من الفئة الأولى المصدرة من قبل البنك "سواء على أسس منفردة أو منفردة معززة أو موحدة" إذا كانت المطالبات المتعلقة بالسندات أو بالضمان أو بتنظيمات دعم التعاقد تحتل مرتبة رئيسية للالتزامات "بالنسبة الى التوزيعات على أرباح الأصول أو عند الحل والتصفية أو بالنسبة للتوزيع أو دفع أنصبة الأرباح و/أو أية مبالغ أخرى". ولا ينطبق هذا الحظر خلال أو قبل:
"أ" تعديل هذه الشروط لضمان أن البنك يحصل على؛ و/أو
"ب" تكون للالتزامات منفعة، مثل الحقوق والاستحقاقات الواردة في أو الملحقة بتلك السندات أو بموجب الضمان أو تنظيمات لدعم التعاقد حسبما هو مطلوب لضمان أن تحتل مطالبات الالتزامات مرتبة متساوية مع، وتحتوي على حقوق مماثلة من ناحية الأولوية مثل التوزيعات أو المدفوعات على تلك الأوراق المالية أو بموجب ذلك الضمان أو تنظيمات دعم التعاقد.

6.4 الفوائد

6.4.1 مدفوعات الفوائد

مع مراعاة البند 6.5 "قيود الفوائد"، تترتب على السندات فوائد خلال الفترة الأولية بمعدل الفائدة الأولي على المبلغ الأساسي المستحق للسندات طبقاً لأحكام البند رقم 6.4 هذا. وتترتب على السندات فوائد في كل تاريخ تعديل إلى تاريخ التعديل التالي بإعادة تعديل الفائدة للمعدل السائد للخمسة سنوات ذات الصلة.

ومع مراعاة البند 6.5 "قيود الفوائد"، تكون الفوائد على السندات قابلة للدفع نصف سنوياً في كل تاريخ لدفع الفوائد، وفي كل حالة حسب أحكام البند رقم 6.4 هذا. الفوائد لن تكون تراكمية، وأية فوائد غير مدفوعة لن تتراكم ولن تتضاعف ولن يكون لحملة السندات حق استلام تلك الفوائد في أي وقتٍ من الأوقات، حتى لو تم دفع الفوائد بالنسبة لأي فترة فوائد تالية.

في حالة كانت هناك حاجة لاحتساب الفائدة عن فترة تقل عن كامل فترة الفائدة "الفترة المعنية"، فسيتم احتسابها بالريال العماني كمبلغ يساوي الناتج:

"أ" معدل الفوائد المطبق
"ب" المبلغ الأساسي المستحق للسند المالي المعني و
"ج" نسبة أيام التوزيع خلال العام المنطبق للفترة المعنية
مع تقريب الرقم الناتج إلى أقرب رقم "بحيث يقرب كسر النصف للأعلى".

"أ" معدل الفوائد

وفق البند 6.5 "قيود الفوائد" ، سيكون للسندات المالية فوائد من "وتشمل" تاريخ الإصدار إلى "عدا" تاريخ أول استرداد بمعدل 7% "تاريخ الفوائد الأولية" على المبلغ الأساسي المستحق للسندات المالية وفقا لأحكام
البند 6.4.1 "أ"

وفقا لتشريعات رأس المال، سيتم دفع الفوائد من المبالغ المخصصة للتوزيع "الأرباح المتراكمة والمحققة كما هو معتمد من البنك المركزي العماني طالما تم توزيعها من قبل أو رسملتها ، مخصوما منها الخسائر المتراكمة"

"ب" تعديل نسبة الفائدة

لغرض حساب مدفوعات الفوائد ومن تاريخ أول استرداد، يتم تعديل نسبة الفائدة في كل تاريخ تعديل على أساس مجموع الهامش المبدئي ومعدل التعديل لفترة 5 سنوات المعني بتاريخ التحديد، حسب تقرير البنك. ولتجنب الشك، يطبق التعديل على معدل التعديل لفترة 5 سنوات المعنية وليس على الهامش المبدئي.
سيقوم البنك، وفي أقرب وقتٍ معقول عملياً بعد تحديد نسبة الفائدة الذي سيطبق على فترة التعديل بدءاً من تاريخ التعديل المعني، بالإيعاز بإشعار حملة السندات بنسبة الفائدة المطبق ومبلغ دفعة الفوائد المقابلة وفقاً للبند 6.15" الإشعارات "، وذلك في أقرب وقتٍ ممكن بعد تحديده ولكن في كل الأحوال ليس بعد ثاني يوم عمل.

"ج" قرارات البنك ملزمة

تكون إشعارات وآراء وتقديرات وشهادات وحسابات وعروض أسعار والقرارات المتخذة والمعبر عنها أو التي تم الحصول عليها لأغراض هذا البند 6.4 "في غياب الإخفاق والتخلف المتعمد أو سوء النية أو الخطأ الظاهر"ملزمة لحملة سندات رأس المال و في غياب الإخفاق والتخلف المتعمد أو سوء النية أو الخطأ الظاهر" لا يلحق البنك التزام تجاه حملة سندات راس المال فيما يتعلق بممارسة أو عدم ممارسة البنك لصلاحياته، وواجباته وخياراته.

6.5 قيود الفوائد

6.5.1 حالة عدم الدفع

بغض النظر عن البند 6.4.1 " مدفوعات الفوائد"، في حال حدوث أي من الوقائع المذكورة أدناه "كل منها، حالة عدم الدفع"، فإنه لن يتم سداد مبالغ دفع الفوائد في أي تاريخ دفع للفوائد.

يتم دفع الفوائد المستحقة، التي تم احتسابها مع أية توزيعات أو مبالغ واجبة الدفع من قبل البنك عن أية التزامات متساوية، وتكون مستحقة وواجبة الدفع في نفس تاريخ دفع تلك التوزيعات أو في حالة أخرى تكون مستحقة بتاريخ دفع الفوائد أو التاريخ المعني لسداد الفوائد والارباح القابلة للتوزيع؛

إذا كان البنك، بتاريخ دفع الفوائد، مخالفاً للقانون المعمول به في متطلبات رأس المال" بما فيها أية قيود على الدفع بسبب مخالفة لوائح رأس المال المفروضة على البنك من قبل الجهة المنظمة" أو أن يؤدي سداد الفائدة المدفوعة ذات الصلة إلى مخالفته لهذه المتطلبات

طلب الجهة المنظمة عدم دفع مبلغ الفوائد المستحقة في تاريخ دفعها.

6.5.2 خيار عدم الدفع

بغض النظر عن البند 6.4.1 "مدفوعات الفوائد"، يمكن للبنك وفقا لما يراه وحده اختيار عدم سداد مبالغ دفعة الفوائد إلى حملة السندات في أي تاريخ لدفع الفوائد "كل منها، »خيار عدم الدفع". ولا ينطبق ما سبق بالنسبة لأية مبالغ مستحقة بأي تاريخ يتم فيه استرداد السندات بالكامل وفقاً للبند 6.8.1 "الاسترداد والتغيير".

ولتجنب الشك، يحق للبنك استخدام أية مبالغ مستحقة كفوائد والتي لم يتم دفعها لحملة السندات ولن يشكل عدم السداد أي قيود على البنك عدا القيود المنصوص عليها في البند 6.5.4 "التوزيعات والقيود على الاسترداد".

6.5.3 أثر حالة عدم الدفع أو خيار عدم الدفع

إذا اتخذ البنك خيار عدم الدفع أو في حال حدوث حالة عدم الدفع، يتعين على البنك تقديم إشعار إلى حملة السندات وفقاً للبند 6.15 "الإشعارات "، وفي كل حالة، بتقديم تفاصيل خيار عدم الدفع أو حالة عدم الدفع: "أ "في حالة خيار عدم الدفع يرسل الإشعار خلال 14 يوماً تقويمياً قبل تلك الحالة، و"ب "في حالة عدم الدفع يرسل الإشعار في أقرب وقت ممكن بعد ذلك ولكن وفي جميع الأحوال على أن لا يتعدى عن يوم عمل واحد قبل تاريخ دفع الفوائد المعني.

على أية حال فإن أي تقصير في تقديم هذا الإشعار لا يُبطل إلغاء دفع مبلغ الفوائد المعني.

وليس لحملة السندات الحق بالمطالبة لمبلغ دفعة الفوائد غير المدفوعة نتيجة لعدم الدفع أو حالة عدم الدفع، ولا يشكل عدم دفع مبلغ دفع الفوائد في هذه الظروف حالة تخلف أو إخفاق. ولا يكون على البنك أي التزام بأداء أية دفعة لاحقة بالنسبة لأي فوائد غير مدفوعة.

6.5.4 القيودعلى توزيعات الأرباح والاسترداد

في حال عدم دفع أي مبالغ مستحقة كفوائد نتيجةً لاختيار عدم السداد أو لوقوع أية حالة من حالات عدم السداد حسب البند 6.5.1" حالة عدم الدفع" أو 6.5.2 "خيار عدم الدفع" "حسب الحال"، عندئذ، فإنه من تاريخ حالة عدم الدفع أو خيار عدم الدفع وطالما ظلت السندات مستحقة ، فإن البنك لن:

"أ" يعلن أو يدفع أي توزيع أو أنصبة أرباح أو أداء أية مدفوعات أخرى، وسوف يعمل على أنه لا تؤدى أية توزيعات أو أنصبة أرباح أو أية مدفوعات أخرى للأسهم العادية" ما عدا في حدود أن أي توزيع أو أنصبة أرباح أو أية مدفوعات أخرى قد تم الإعلان عنها قبل تاريخ إيقاف أنصبة الأرباح ذلك "؛ أو

"ب" يدفع فوائد، أو أرباح أو أية توزيعات أخرى على أي من سندات رأسمال من الفئة الأولى الأخرى، والتي تحتل نفس المنزلة، بالنسبة لحق دفع انصبة الأرباح، أو التوزيعات أو المدفوعات الأخرى المشابهة، والأدنى أو المساوية للالتزامات" مع استبعاد الأوراق المالية التي لا تمكن البنك أحكامها في الوقت المعني من تأجيل الدفع أو إيقافه "، وفقط في الحدود التي تسمح ذلك القيد على الدفع أو التوزيع بموجب القانون المعمول به في متطلبات رأس المال؛ أو

"ج" أن يقوم بشكلٍ مباشر، أو غير مباشر بالاسترداد ،أو شرائها أو إلغائها أو تخفيضها أو الحصول على أسهم عادية؛ أو

"د" أن يقوم شكل مباشر أو غير مباشر باسترداد أو شراء أو إلغاء أو التخفيض أو الحصول بأي شكل آخر على أي أوراق مالية أو سندات رأسمال من الفئة الأولى الأخرى الصادرة من البنك والتي تحتل في تصنيفها في حق إعادة سداد رأس المال مرتبة أدنى أو مساوية للالتزامات "باستثناء الأوراق المالية التي تنص بنودها الاسترداد الملزم أو التحويل إلى حقوق رأسمالية"، الى الحد المسموح على الاسترداد أو الشراء أو الإلغاء أو التخفيض أو الاستحواذ بموجب متطلبات القانون المعمول به في متطلبات رأس المال،

في كل حالة ما لم أو حتى يتم دفع مبلغ الفوائد بالكامل بعد تاريخ إيقاف أنصبة الأرباح.

6.6 المدفوعات

6.6.1 المدفوعات بخصوص السندات

مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها أدناه، سيتم أداء المدفوعات عن طريق رصيد دائن أو تحويل إلى الحساب المصرفي لحامل السندات المسجل لدى مسقط للمقاصة والإيداع "الحساب المخصص".

ويتم أداء مدفوعات المبلغ الأساسي بالنسبة لكل سند إلى الحساب المخصص لحامل السند والظاهر في السجل قبل تاريخ الاستحقاق المعني. وفي حالة لم يكن لحامل السند حساب مخصص أو إذا تم تزويد أمين التسجيل برقم الحساب المخصص الخاطئ سيتم تعليق دفع المبلغ الأساسي حتى يتم انشاء الحساب المخصص أو تصحيحه لدى مسقط للمقاصة والإيداع.

وسيتم أداء مدفوعات الفوائد بالنسبة لكل سند إلى الحساب المخصص لحامل السند "أو من يذكر اسمه أولًا في حالة الحملة المشتركين" والظاهر في السجل في / قبل تاريخ الاستحقاق المعني على عنوانه المقيد في السجل . وعند تقديم حامل السند طلباً إلى المقر الرئيسي للبنك، يمكن دفع المبلغ بتحويله بتاريخ الاستحقاق بالأسلوب الوارد في الفقرة السابقة.

ينطبق أي طلب من هذا القبيل على جميع مدفوعات الفوائد مستقبلًا "عدا مدفوعات الفوائد المستحقة عند الاسترداد" بالنسبة للسندات التي تصبح قابلة للدفع لحامل السندات الذي قدم الطلب الأولي حتى حلول ذلك الوقت الذي يبلغ فيه أمين التسجيل خطياً بعكس ذلك من قبل حامل السند. وسيتم دفع مبالغ دفعة الفوائد المستحقة بالنسبة للسندات عند الاسترداد بنفس أسلوب دفع المبلغ الأساسي لتلك السندات.

ولن يحق لحملة السندات أية فوائد أو أية مدفوعات أخرى عن أي تأخير في استلام أي مبلغ مستحق بالنسبة لأي سند في حال عدم وجود الحساب المخصص و/أو تزويد أمين التسجيل برقم الحساب المخصص الخاطئ. ولا يتم اقتضاء عمولات أو مصاريف إلى حملة السندات من قبل أمين التسجيل بالنسبة لأية مدفوعات للمبلغ الأساسي أو الفوائد المرتبطة بالسندات و التي تتم داخل عمان وقد يتم تطبيق رسوم البنك فيما يتعلق بمدفوعات للمبلغ الأساسي و/أو الفوائد المرتبطة بالسندات الدائمة خارج عمان.

6.6.2 المدفوعات الخاضعة للقوانين

تخضع كافة المدفوعات في كل الأحوال لـ "أ" القوانين، التشريعات والتوجيهات المطبقة ولكن بدون المساس بأحكام البند 6.13 " الضرائب" و "ب" أي استقطاع أو خصم مطلوب بموجب أي قانون في أي اختصاص يطبق أسلوب بين الحكومات متعلق بذلك.

لن يتم تحصيل أي عمولات أو مصاريف من حاملي السندات فيما يتعلق بهذه المدفوعات.

6.6.3 يوم الدفع

إذا كان تاريخ الدفع لأي مبلغ بالنسبة لسندات رأس المال هو يوم من غير « أيام العمل» ، فإنه لا يحق لحاملي السندات الحصول على أي مبلغ إلى أن يحل يوم العمل التالي ولا يحق لهم استلام فوائد إضافية أو أية مدفوعات أخرى بالنسبة لذلك التأخير. ولهذه الأغراض، فإن يوم الدفع يعني أي يوم عمل يكون مع مراعاة البند "6.14" "التقادم" يوماً تكون فيه البنوك التجارية مفتوحة للعمل العام في سلطنة عمان.

6.7 تفسير المبلغ الأساسي والفائدة

أية إشارة في الشروط إلى المبلغ الأساسي بالنسبة للسندات تعتبر متضمنة حسب الانطباق:

"أ" أية مبالغ إضافية قد تكون قابلة للدفع للمبلغ الأساسي بموجب البند 6.13 "فرض الضرائب"؛
"ب" مبلغ الاسترداد المبكر للسندات؛
"ج" مبلغ استرداد حالة تغيير في رأس المال للسندات؛
"د" مبلغ استرداد الضرائب للسندات.

أية إشارة في البنود إلى الفوائد بالنسبة للسندات تعتبر متضمنة، حسب المعمول به، أية مبالغ إضافية يمكن أن تكون قابلة للدفع بالنسبة للتوزيعات بموجب البند 6.13 "فرض الضرائب".

6.8 الاسترداد والتغيير

6.8.1 الاسترداد والتغيير

"أ" لا يوجد تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد والتغيير

إن السندات سندات دائمة و لا يوجد تاريخ استرداد محدد أو نهائي وللبنك فقط" مع مراعاة احكام البند 6.12 "وقائع التخلف" ودون المساس بأحكام البند 6.14 "التقادم" حق استرداد السندات أو تغيير بنودها وفقاً للأحكام التالية للبند 6.8 .

يخضع استرداد السندات أو تغيير الشروط، في كل حالة وفقاً للبند 6.8 للقوانين السائدة بالسلطنة وللشروط التالي
1. الموافقة المسبقة للجهة المنظمة؛
2. أن يكون البنك ممتثلا للقانون المعمول به في متطلبات رأس المال في الوقت الذي يقدم فيه إشعار الاسترداد أو التغيير المعني وعقب ذلك الاسترداد أو التغيير فوراً" حسب الحال "و
3. "في حالة البند 6.8.1 ج" "الاسترداد أو التغيير بسبب فرض الضرائب " أو 6.8 " د" " الاسترداد أو التغيير بسبب تغيير في رأس المال"
" في حالة"1"و" 2"أعلاه فقط، باستثناء نطاق أن الجهة المنظمة لم تعد تتطلب ذلك"

يحق للبنك دون الحاجة الى الحصول على موافقة مسبقة من حاملي السندات، وبما لا يتعارض مع المادة "155" من قانون الشركات التجارية.

أ" تعديل "عدا كما هو مبين أدناه" شروط السندات بما لا يمس المصالح الخاصة بحملة السندات.

ب" تغيير شروط السندات طالما أن هذا التغيير في الشكل أو ذو طبيعة فنية أو تم القيام بها لتصحيح خطأ ظاهر أو ثابت أو للالتزام بالأحكام الإلزامية للقوانين المطبقة في سلطنة عمان.

سيكون أي من هذه التغييرات ملزما على حائزي السندات المالية وسيتم إبلاغهم بهذا التغيير بموجب البند 6.15 "الإشعارات" بأسرع وقت ممكن من الناحية العملية بعد ذلك.

"ب" خيار الاسترداد للبنك

يمكن للبنك، مع مراعاة البند "6.8.1" "أ" "لا يوجد تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد والتغيير "، تقديم إشعار مسبق بما لا يقل عن 30 يوماً ولا يزيد عن 60 يوماً إلى حملة السندات وفقا للبند 6.15 " الإشعارات"والتي تكون غير قابلة للنقض وتحدد التاريخ المحدد للاسترداد" باسترداد جميع، وليس بعض السندات بمبلغ الاسترداد المبكر.

لا يمكن استرداد السندات وفقاً لهذا البند 6.8.1 "ب" إلا في تاريخ أول استرداد أو أي تاريخ استرداد بعد ذلك.

عند ممارسة خيار الاسترداد، سيلتزم البنك بالتشريعات الخاصة برأس المال بما في ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر

- استبدال السندات بنفس السندات أو بجودة أفضل بطريقة تكون فيها شروط الاستبدال مستدامة بما يتناسب مع كفاءة الدخل للبنك.
- تقديم ما يفيد للبنك المركزي العماني بأن الموقف المالي مُحافظ عليه أو يمكن الحفاظ عليه فوق حد كفاءة رأس المال المطلوب ومتطلبات كفاءة رأس المال المحددة في لوائح رأس المال حتى بعد ممارسة خيار الاسترداد.
- الحصول على موافقة كتابية مسبقة من البنك المركزي العماني.

لتجنب الشك فإن البنك لن يقوم بأي شيء يخلق توقعاً بأن البنك سيمارس خيار الاسترداد

"ج" الاسترداد أو التغيير بسبب فرض الضرائب

"1" عند حدوث حالة ضرائب، ووفقا للبند 6.8.1 "أ" "لا يوجد تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد والتغيير"، يمكن للبنك تقديم إشعار مسبق لا يقل عن 30 يوماً ولا يتجاوز 60 يوماً"ما لم يكن تاريخ تطبيق التغيير في قوانين الضرائب، أو تعديل في تفسير قوانين الضرائب، مما ينتج عنه حدوث حالة الضريبة في أقل من 30 يوماً، وفي هذه الحالة يمكن للبنك أن يقدم إشعاراً في أي وقتٍ من الأوقات بعد تاريخ التطبيق" إلى حملة السندات وفقاً للبند 6.16 "الإشعارات"، بحيث تكون هذه الإشعارات غير قابلة للنقض

"أ "استرداد كل وليس بعض السندات فقط بمبلغ استرداد الضرائب؛ أو

"ب"تغيير بنود السندات بحيث تظل، أو حسب الملائم، تصبح، سندات مؤهلة لرأس المال من الفئة الأولى، وفي كل حالة دون أي متطلبات لإذن أو موافقة حملة السندات.

"2" يمكن استرداد السندات، أو تغير الشروط، وفقاً لهذا البند 6.8.1 "ج" في أي تاريخ بتاريخ الإصدار أو بعده" سواء كان تاريخ دفع الفوائد أو لم يكن"، شريطة أن لا يقدم إشعار الاسترداد قبل 90 يوماً من التاريخ الأبكر والذي يلزم فيه البنك بسداد تلك المبالغ الإضافية حيث يكون الدفع بخصوص السندات مستحقاً حينذاك.

"3" قبل نشر أي إشعار باسترداد أو تعديل "على حسب الحالة" بموجب البند 8.1 "ج"، سيعطي البنك لحملة السندات

"أ" شهادة موقعة من المفوضين بالتوقيع من جانب البنك تفيد بأن

"1" الشروط المحددة في البند 6.8.1 "أ"تاريخ استرداد غير محدد وشروط الاسترداد والتغيير" قد تم استكمالها

"2" حدوث حالة ضريبية و

"3" في حالة التغيير فقط، فإن السندات المالية التي تم تغييرها مؤهلة كسندات مالية من الفئة الأولى وأن الجهة المنظمة قد أكدت أنها

"أ" تنطبق عليها تعريف السندات المؤهلة من الفئة الأولى و

"ب" تأييد المستشارين القانونيين المستقلين بأن البنك حاليا ملتزم أو أنه سيصبح ملتزما بدفع مبالغ إضافية نتيجة حالة رأس المال. ستكون الشهادة التي يتم تسليمها وفقا لهذا البند دليلا قوياً على الوفاء بالبند السابق المحدد أعلاه. عند انتهاء صلاحية هذا الإشعار، سيقوم البنك باسترداد أو تغيير شروط السندات المالية "على حسب الحالة"

يمكن أن تلزم تشريعات رأس المال السارية من وقتٍ لآخر البنك أن يبرهن بما يُرضي الجهة المنظمة أن" من بين أشياء أخرى" حالة فرض الضرائب لم تكن متوقعة بشكل معقول عند تاريخ الإصدار.

"د" الاسترداد أو التغيير بسبب حالة تغيير في رأس المال

"1" عند حدوث حالة تغيير في رأس المال، وفقا للبند 6.8.1 "أ" "لا يوجد تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد والتغيير" ، يمكن للبنك تقديم إشعار مسبق لا يقل عن 30 يوماً ولا يزيد عن 60 يوماً إلى حملة السندات وفقاً للبند 6.15 "الإشعارات"، وبحيث يكون الإشعار غير قابل للنقض:

" أ "استرداد كل وليس بعض السندات فقط بمبلغ استرداد حالة تغيير في رأس المال؛ أو

" ب "فقط ولغرض التأكد من الالتزام بمتطلبات رأس المال التنظيمية المطبقة ، تغيير بنود السندات بحيث تظل أو، حسب الملائم، تصبح، سندات مؤهلة للفئة الأولى دون أي متطلبات لإذن أو موافقة حملة السندات .

"2" استرداد السندات أو تغيير الشروط وفق البند 6.8.1 "د" في أي تاريخ في أو بعد تاريخ الإصدار" سواء كان تاريخ دفع الفوائد أو لم يكن".

"3" في نفس وقت تسليم أي اشعار بالاسترداد أو التغيير "على حسب الحالة" بموجب البند 6.8.1 "د"، أ"شهادة موقعة من المفوضين بالتوقيع من جانب البنك إلى حملة السندات تفيد بأن "1" الشروط المحددة في البند 6.8.1 "أ"تاريخ استرداد غير محدد وشروط الاسترداد والتغيير" قد تم استكمالها "2" وقوع تغير في رأس المال و"3" في حالة التغيير فقط ، فإن السندات المالية التي تم تغييرها مؤهلة كسندات مالية من الفئة الأولى وأن المنظم قد أكد أنها "أ" تنطبق عليها تعريف السندات المؤهلة من الفئة الأولى

و "ب" تأييد المستشارين القانونيين المستقلين بأن البنك حاليا أو سيصبح ملتزما بدفع مبالغ إضافية نتيجة حالة ضريبية. ستكون الشهادة التي يتم تسليمها وفقا لهذا البند دليلا دامغاً وملزما للبند السابق المحدد أعلاه. عند انتهاء صلاحية هذا الإشعار، سيقوم البنك باسترداد أو تغيير شروط السندات المالية "على حسب الحالة"

يمكن أن تلزم تشريعات رأس المال السارية من وقتٍ لآخر البنك أن يبرهن وفق رضا الجهة المنظمة أنه" من بين أشياء أخرى" حالة التغيير في رأس المال لم تكن متوقعة بصورةٍ معقولة بتاريخ الإصدار.

"هـ" الضرائب بعد التغيير

في حال التغيير وفقاً للبنود 6.8.1 "ج" الاسترداد أو التغيير بسبب فرض الضرائب"أو6.8.1 "د" "الاسترداد أو التغيير بسبب تغيير في رأس المال"، فلن يكون البنك ملزماً بالسداد ولن يقوم بدفع أي التزام لأي حامل للسندات لضريبة الشركات أو ضريبة دخل الشركات أو الضريبة على الأرباح أو المكاسب أو أية ضريبة مشابهة متعلقة بتغير الضرائب على السندات على أنه "في حالة الضرائب" أو من أجل "في تغيير في رأس المال" أن تظل أو، تصبح، سندات مصنفة من الفئة الأولى، بما في ذلك أي رسوم أو ضرائب أخرى مشابهة ناشئة عند أي نقل لاحق أو تصرف أو ما يعتبر تصرفاً للسندات المؤهلة من الفئة الأولى من قبل ذلك الحامل للسندات.

6.9 الشراء

في حالة التزام البنك مما يلي:

"أ" الحصول على إذن كتابي مسبق من الجهة المنظمة؛

"ب" أن يكون ممتثلًا بالقانون المعمول به في متطلبات رأس المال و

"ج" ممتثلًا لمتطلبات الهيئة العامة لسوق المال،

يجوز للبنك في أي وقتٍ من الأوقات بعد تاريخ الاسترداد الأول، شراء جميع أو بعض السندات بأي سعر في السوق المفتوح أو غيره. ويجب إلغاء تلك السندات من قبل البنك.

6.10 الإلغاء

سيتم إلغاء جميع السندات التي يتم استردادها فوراً. ويتم إحالة جميع السندات الملغية هذه وأية سندات تم شراؤها وإلغاؤها وفقاً للبند 6.9 "الشراء" أعلاه بإحالتها للبنك ولا يمكن إعادة إصدارها أو إعادة بيعها.

6.11 التخفيض عند نقطة التعسير

6.11.1 حالة التعسير

في حال حدوث حالة التعسير، فسيتم التخفيض وفقاً للبند 6.11.2 " إشعار التعسير" أدناه.

وتعني حالة التعسير أنه بعد حدوث حدث مهم، والتي تكون، طبقاً لتعريف حالة التعسير في الجزء الخاص بالتعريفات والاختصارات في نشرة الإصدار هذه هو وقوع أياً من الآتي:

" أ "أن تكون الجهة المنظمة قد أبلغت البنك خطياً أنه قرر أن البنك قد أصبح أو سيصبح غير قابلًا للاستمرار دون إجراء تخفيض، أو

" ب "تم اتخاذ قرار بإجراء ضخ من القطاع العام أو دعم مماثل، بحيث أن البنك بدونه يكون أو سيصبح غير قابلًا للاستمرار.

ويتم تخفيض السندات بصورة دائمة بالكامل أو جزئياً، حسبما ورد بتفصيل أكبر في تعريف التخفيض في الجزء الخاص بالتعريفات والاختصارات في نشرة الإصدار هذه، حسبما يتم تحديده من قبل البنك بالتنسيق مع الجهة المنظمة وفقا لتشريعات رأس المال. ولتجنب الشك، حيثما قررت الجهة المنظمة أنه يتطلب ضخ من القطاع العام لرأس المال" أو دعم مماثل "سيكون التخفيض تاماً ودائماً، ويحدث قبل أي ضخ من القطاع العام لرأس المال أو الدعم المماثل.

التعسير بالنسبة للبنك يعني:

"1" معسر أو مفلس أو غير قادر على سداد جزء مادي من التزاماته عند حلول استحقاقها أو غير قادر على القيام بأعماله؛ أو

"2" أية حالة أخرى أو ظرف مما حدد بأنه يمثل التعسير من قبل الجهة المنظمة أو كما هو محدد في تنظيمات الأعمال البنكية المعمول بها.

وإن التخفيض لا يمثل حالة إخلال.

يتم التخفيض فقط بموافقة البنك المركزي العماني .

رغم أن ذلك سيعتمد على بنود ترتيبات مالية أخرى يكون فيها البنك طرفاً كمتعهد، فإن البنك يعتقد بأن التخفيض الذي لا يمثل حالة إخلال بموجب الشروط، لن يثير بنود التخلف الافتراضي في تلك الترتيبات المالية الأخرى.

إن من نية البنك بتاريخ هذه النشرة أن التخفيض سيحدث:

- بعد امتصاص أسهم البنك العادية للخسائر" في حال السماح بامتصاص للخسائر من هذا القبيل في الوقت المعني بموجب جميع القواعد والتنظيمات ذات الصلة والمنطبقة على البنك في ذلك الوقت "وأن الجهة المنظمة لم تقم بإشعار البنك خطياً بأن حالة التعسير قد تم معالجتها نتيجة لامتصاص الخسارة؛
- في نفس الوقت مع تخفيض أي من التزامات البنك الأخرى بالنسبة لرأس المال من الفئة الأولى والسندات الأخرى المرتبطة بالتزامات البنك الأخرى التي تشكل رأسمال من الفئة الأولى؛ و
- قبل تخفيض أي من التزامات البنك الأخرى بالنسبة لرأس المال من الفئة الثانية والسندات الأخرى المرتبطة بالتزامات البنك الأخرى التي تشكل رأسمال من الفئة الثانية

على أنه، في حالة "2" و"3" أعلاه، سيطبق هذا فقط في نطاق أن يكون للسندات الأخرى أحكاماً تعاقدية للتخفيض المماثل عند الإعسار أو أن تخضع لإطار قانوني يغطي التخفيض المماثل. على أية حال فإنه يحق للبنك في أي وقت من الأوقات ووفق تقديره المطلق الخروج عن هذه السياسة.

6.11.2 إشعار التعسير

عند حدوث حالة التعسير، في ثالث يوم عمل عقب حدوث حالة التعسير تلك" أو التاريخ الأبكر حسب تقرير الجهة المنظمة"، سوف يقوم البنك بإشعار حملة السندات بذلك وفقاً للبند 6.15 " الإشعارات " "إشعار التعسير". وبعد تقديم إشعار التعسير هذا، سيتم إجراء تخفيض للسندات بتاريخ التخفيض لحالة التعسير، وبعد ذلك التاريخ، لن يحق للحملة بمطالبة أي مبالغ متعلقة بالتخفيض للسندات. وأي تخفيض من هذا القبيل لا يمثل حالة إخلال. ويقر حملة السندات أنه لن يكون ثمة اتجاه للمنظم بالنسبة لأي قرار يتم اتخاذه من قبله لحدوث حالة التعسير.

عقب أي تخفيض للسندات وفقاً لهذا البند 6.11.2:

" أ "تفسر الإشارات في هذه الشروط للمبلغ الأساسي أو المبلغ الأساسي المستحق للسندات برجوعها للمبلغ المخفض؛
" ب "سيتم إلغاء المبلغ الأساسي المخفض وسيستمر استحقاق الفوائد فقط على المبلغ الأساسي المتبقي عقب ذلك الإلغاء، مع مراعاة الشروط 6.5.1 -" حالة عدم الدفع "و6.5.2 " خيار عدم الدفع "حسب وصفه هنا؛ و
" ج "لا يمكن استرداد أية مبالغ تم تخفيضها بموجبه ولا يكون لحملة السندات أية مطالبة بها تحت أية ظروف، بما في ذلك، ودون حصر:

1. حيث أن حالة التعسير لم تعد قائمة
2. في حالة تصفية أو حل البنك،
3. عقب ممارسة خيار الاسترداد من قبل البنك وفقاً للبند 6.8.1 ب"خيار الاسترداد للبنك"، أو
4. عقب استرداد أو تغيير السندات بعد حدوث حالة ضرائب" طبقاً للبند 6.8.1 "ج" "الاسترداد أو التغيير بسبب فرض الضرائب" أو تغيير في رأس المال "طبقاً للبند 6.8.1 "د" "الاسترداد أو التغيير بسبب حالة رأسمال"

6.12 حالات الإخلال

بصرف النظر عن أية أحكام أدناه في هذا البند 6.12 ، فإن حق بدء إجراءات التصفية مقصورة على ظروف يصبح السداد فيها مستحقاً. وفي حال استحقاق الفوائد المتعلقة للسندات، فيمكن شطب السداد وفقا للبند "6.5 " قيود الفوائد" و، في حالة شطبها فإنها لن تصبح مستحقة بتاريخ الدفع المعني، وفي حالة دفع المبلغ الأساسي يخضع ذلك السداد للوفاء بالشروط الواردة في البند 6.8.1 "أ" "لا يوجد تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد والتغيير"، وفي حالة عدم الوفاء بهذه الشروط فلن تصبح مستحقة بتاريخ الدفع ذلك. لا يعد إلغاء دفع الفوائد أو دفع المبلغ الأساسي حالة إخلال بالسداد.

وعند حدوث حالة إخلال، فيمكن لأي حامل للسندات أن يقدم إشعار خطي إلى البنك في المكتب المسجل للبنك بأن ذلك السند مستحق الدفع، ويكون الإشعار ساريا بتاريخ استلامه من قبل البنك، حيث يصبح ذلك، مع مراعاة البند 6.8 " الاسترداد والتغيير" مستحقاً وقابلاً للدفع بمبلغ استرداده المبكر مع الفوائد المستحقة للدفع بموجب الشروط "إن وجدت" إلى تاريخ السداد دون عرض أو مطالبة أو احتجاج أو إشعار آخر من أي نوع.

وفي نطاق ما يسمح به القانون المطبق وبموجب هذه الشروط، فيمكن لأي حامل للسندات وفقا لتقديره بدء إجراءات حل البنك وإغلاقه و/أو الإثبات في حل البنك وإغلاقه و/أو المطالبة بتصفية البنك عن تلك الدفعة، ولكن بدء تلك الإجراءات لن يكون لها أثر أن يلزم البنك بدفع أي مبلغ أو مبالغ أبكر مما هو قابل للدفع من قبله.

ولا توجد وسيلة شرعية ضد البنك سوى بدء الإجراءات المشار إليها في هذا البند 6.12 " حالات إخلال" ، وإثبات أو المطالبة بأي حل أو تصفية للبنك، تكون متوفرة لحملة السندات ، سواءً لاسترداد المبالغ المستحقة بالنسبة للسندات أو بالنسبة لأي خرق من قبل البنك لأي من الالتزامات أو الشروط أو الأحكام الملزمة له بموجب السندات.

6.13 فرض الضرائب

يقوم البنك بسداد جميع أصول الدين والتوزيعات فيما يتعلق بسندات رأس المال دون الاقتطاع، أو الخصم لحساب ،أو بسبب أي ضرائب أو رسوم حالية أو مستقبلية أيا كانت طبيعتها تفرضها أو تجبيها سلطنة عمان أو أي جهة نيابة عنها أو أي فرع سياسي أو سلطة قائمة أو تكون في ذلك الوقت لها صلاحية فرض الضرائب أو الحجز أو إجراء تخفيض بموجب القانون.
في مثل هذه الحالة، سيدفع البنك المبالغ الإضافية على حسب الحاجة بما يضمن أن تكون صافي المبالغ التي يتم استلامها من جانب حاملي السندات بعد مثل هذا الاستقطاع أو الخصم مساو للمبلغ الأساسي والفوائد المعنية والتي كانت ستكون مستحقة لسندات رأس المال (على حسب الحالة) وفي حالة عدم وجود مثل هذا الاستقطاع أو الخصم (المبالغ الإضافية) ، عدا أن مثل هذه المبالغ الإضافية ستكون مستحقة لأي من السندات.

(أ) تم تقديمها للدفع عن طريق أو نيابة عن حائز السندات المسؤول عن دفع هذه الضرائب او الرسوم المتعلقة بهذا السند بسبب وجود علاقة خاصة بسلطنة عمان غير أنه حامل هذا السند، أو

(ب) تم تقديمها للدفع عن طريق أو نيابة عن حائز السندات بعد أكثر من 30 يوم بعد التاريخ المعني عدا الحد الذي يكون من حق الحائز في ذلك الوقت الحصول على مبلغ إضافي عند التقديم للدفع في اليوم الثلاثين (30) على افتراض أن ذلك اليوم هو يوم الدفع.

6.14 التقادم

تصبح المطالبات بالسداد فيما يتعلق بسندات رأس المال لاغية ما لم تتم خلال فترة عشر سنوات بعد التاريخ المعني بها.

6.15 الإشعارات

تكون جميع الإشعارات إلى حملة السندات صحيحة إذا أُرسلت إليهم على عناوينهم في سجل حملة السندات من قبل أمين السجل. ويعتبر أي إشعار انه قد تم تقديمه بشكل صحيح بعد إرساله عن طريق البريد في اليوم الثاني لإرساله أو في يوم النشر أو في حالة نشره أكثر من مرة أو بتواريخ مختلفة، في اليوم الأول لنشره.

وتكون الإشعارات التي يقدمها أي حامل للسندات كتابية وتقدم بتسليمها إلى المكتب المسجل للبنك إلى عناية مكتب الرئيس التنفيذي وسيتم اعتبارها قد تم استلامها من جانب البنك عندما يتم وضع الختم الرسمي الخاص بالتاريخ للبنك.

6.16 الإصدارات أخرى

يمكن للبنك من وقتٍ لآخر ودون إذن حملة السندات، إنشاء وإصدار سندات تحتل منزلة متساوية من جميع الأوجه" أو من جميع النواحي ما عدا التاريخ الذي تبدأ منه التوزيعات أو تستحق الفوائد عليها والمبلغ وتاريخ أول توزيعات أو فوائد عليها" أو أي مبلغ آخر مماثل "على تلك السندات الأخرى ". وتشمل الإشارات في هذه الشروط إلى السندات" ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك "أية سندات أخرى صادرة بموجب هذا البند 6.16

6.17 اجتماعات حملة السندات والتعديل

لحملة السندات الحق في المشاركة في اجتماعات جمعية حملة السندات وفقا لأحكام اتفاقية الوكالة والمواد 154، 155، 156، 158، 159 من قانون الشركات التجارية.

تكون القرارات التي تم اعتمادها بصورة قانونية في اجتماع جمعية حملة السندات ملزمة على جميع حملة السندات.

تتم دعوة اجتماع جمعية حملة السندات لإصدار معين بموجب النشروالارسال الالكتروني لحملة السندات إضافة الى إشعار ينشر في جريدة واحدة على الأقل ولمرة واحدة ويرسل إلى حملة السندات قبل 15 يوما على الأقل من الموعد المحدد للاجتماع، ولا تكون الدعوة صحيحة ما لم تتضمن جدول أعمال الجمعية.
لا تكون قرارات اجتماع الجمعية لحملة السندات صحيحا الا إذا حضره بالأصالة او الانابة عدد من حملة السندات يمثل على الأقل ثلثي سندات الإصدار، واذا لم يكتمل هذا النصاب وجب دعوة الجمعية الى اجتماع اخر، ويكون هذا الاجتماع صحيحا اذا حضره عدد يمثل ثلث السندات بشرط ان يتم الاجتماع خلال "30" يوما من تاريخ الاجتماع الأول.

ويشترط لصحة الانابة في حضور اجتماعات هذه الجمعية ان تكون ثابته بتفويض كتابي.

ولا تكون قرارات الجمعية العامة لحملة السندات بالموافقة على تمديد مهلة الوفاء بالسندات او تخفيض الضمانات صحيحا الا اذا احضر الجمعية من يمثل ثلثي السندات على الأقل، وفي جميع الأحوال يجب ان تصدر قرارات الجمعية العامة لحملة السندات بأغلبية ثلثي حملة السندات الحاضرين.

وعلى البنك أن يوجه للوكيل ذات الدعوة التي وجهها الى حملة السندات لحضور اجتماع الجمعية، وعلى الوكيل حضور هذه الاجتماعات والمناقشة في النقاشات التي تجري فيها، ولا يكون لوكيل حملة السندات صوت معدود فيما يصدر من قرارات.

وعلى الرغم مما سبق، سيتم عقد اجتماع لحملة السندات وفقا لأحدث الأحكام والإرشادات والتعاميم الصادرة عن هيئة العامه لسوق ، وإجراءات مسقط للمقاصة والإيداع كما يتم تحديثها ومراجعتها من وقت لآخر.

6.18 حقوق الأطراف الثالثة

لا يمنح للأطراف الثالثة اي حقوق لفرض أي بند من هذه البنود، ولكن، لن يؤثر هذا على أي حق أو تعويض قائم أو متوفر لأي شخص بموجب القوانين السارية.

6.19 القانون الحاكم وحل النزاع

6.19.1 القانون الحاكم

تخضع السندات وأية التزامات غير تعاقدية ناشئة عن السندات أو فيما يرتبط بها وتفسر بموجب قوانين سلطنة عمان. ويخضع إصدار السندات لقوانين سلطنة عمان ويكون للمحاكم في سلطنة عُمان السلطة القضائية الحصرية بتسوية أي نزاع ويسلم البنك للسلطة القضائية الحصرية لهذه المحاكم.

الفصل السابع ـ البيانات المالية التاريخية

في ما يلي تفاصيل البيانات المالية التاريخية من تاريخ 31 ديسمبر 2020 الى 30 يونيو 2023 . للحصول على البيانات المالية الكاملة للبنك، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للبنك من خلال الرابط https://www.bankdhofar.com/en-gb/Investor_Relations.aspx

بيان الربح والخسارة
"بالألف ريال عماني"

	للفترة المنتهية	للسنة المنتهية 31 ديسمبر		
	30 يونيو 2023	2022	2021	2020
إيرادات الفوائد	105,924	184,807	173,132	174,944
مصاريف الفوائد	(59,638)	(84,146)	(90,373)	(82,725)
صافي إيرادات الفوائد	46,286	100,661	82,759	92,219
إيراد التمويل الإسلامي	20,473	36,462	33,588	30,310
حصة صاحب حساب الاستثمار غير المقيد من الأرباح ومصروفات الربح	(9,763)	(14,707)	(13,924)	(14,889)
صافي الدخل من أنشطة التمويل الإسلامي والاستثمارات	10,710	21,755	19,664	15,421
إيرادات الرسوم والعمولات	14,417	19,205	17,906	16,493
مصاريف الرسوم والعمولات	(1,849)	(4,313)	(2,459)	(2,904)
صافي دخل الرسوم والعمولات	12,568	14,892	15,447	13,589
إيرادات تشغيلية اخرى	4,691	5,844	8,576	8,764
الدخل التشغيلي	74,255	143,152	126,446	129,993
تكاليف الموظفين والتكاليف الادارية	(30,656)	(62,625)	(65,253)	(58,410)
الإهلاك	(3,140)	(7,058)	(7,087)	(6,669)
مصاريف التشغيل	(33,796)	(69,683)	(72,340)	(65,079)
صافي خسائر انخفاض القيمة على الموجودات المالية	(19,203)	(34,343)	(24,651)	(28,990)
استرداد الديون المعدومة -المشطوبة	430	1,078	-	-
الديون المعدومة - المشطوبة	-	-	-	(1)
الربح قبل الضرائب	21,686	40,204	29,455	35,923
مصاريف ضريبة الدخل	(3,253)	(6,031)	(4,332)	(5,338)
أرباح الفترة	18,433	34,173	25,123	30,585
الإيرادات الشاملة الأخرى "المصروفات":				
البنود التي يعاد تصنيفها أو قد يعاد تصنيفها إلى قائمة الدخل				
الحركة في احتياطي القيمة العادلة "أداة حقوق الملكية"	(183)	(406)	245	(368)
الحركة في احتياطيات القيمة العادلة ـ أداوات الدين	432	377	(1,352)	(1,375)
الإيرادات الشاملة الأخرى "الخسارة"/الإيرادات للفترة/السنة	249	(29)	(1,107)	(1,743)
إجمالي الدخل الشامل للفترة/السنة	18,682	34,144	24,016	28,842
ربحية السهم الاساسية و المخففة "ريال عماني"*	0.004	0.008	0.005	0.007

الميزانية العمومية

"بالألف ريال عماني"

	كما في	كما في 31 ديسمبر		
	يونيو 2023	2022	2021	2020 مجددا
الأصول				
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العماني	197,118	176,617	251,479	208,836
المستحق من البنوك وإيداعات سوق المال الأخرى	442,810	469,422	446,216	457,817
القروض والسلفيات	504,415	148,353	125,098	121,522
ذمم التمويل الإسلامي	2,798,635	2,880,469	2,855,580	2,790,468
المالية الاستثمارية	621,584	550,017	490,643	475,020
الممتلكات والآلات والمعدات	84,207	67,181	245,787	176,574
لأصول غير الملموسة بخلاف حسن النية	6,127	6,127	3,420	5,341
الأدوات المالية المشتقة "الأصول"	10,751	11,292	12,766	11,804
الأصول الضريبية المؤجلة	8,872	7,854	7,797	9,641
أصول أخرى	4,674,519	4,317,332	4,438,786	4,257,023
إجمالي الأصول				
الالتزامات	737,157	572,842	460,889	451,955
مستحق للبنوك	2,588,611	2,416,687	2,538,622	2,488,053
ودائع من العملاء "تجاري"	484,141	475,132	437,017	373,262
إيداع العملاء الإسلاميين	134,277	120,824	256,960	192,462
الخصوم الثانوية	13,745	13,632	9,422	17,804
الأدوات المالية المشتقة " المطلوبات"	1,196	1,138	2,357	2,623
الالتزامات الضريبية الحالية	-	-	35,000	35,000
التزامات أخرى	3,959,127	3,600,255	3,740,267	3,561,159
مجموع الالتزامات				
حقوق المساهمين	299,635	299,635	299,635	299,635
رأس المال	95,656	95,656	95,656	95,656
علاوة الإصدار	67,955	67,955	64,538	62,025
احتياطي القانوني	16,988	16,988	16,988	17,488
احتياطي خاص	1,281	1,281	1,281	1,281
أعادة هيكلة الاحتياطي الخاص	12,184	12,184	12,184	12,184
احتياطي التقييم العادل للاستثمار	(709)	(709)	(709)	(709)
احتياطي قرض ثانوي	-	-	28,000	21,000
احتياطي انخفاض القيمة	(3,257)	(3,506)	(3,477)	(2,370)
احتياطي القروض المعاد هيكلتها	70,159	72,093	28,923	34,174
الأرباح المحتجزة "الخسائر المتراكمة"	559,892	561,577	543,019	540,364
مجموع حقوق المساهمين	155,500	155,500	155,500	155,500
الاوراق المالية الدائمة من المستوى الاول لراس المال	715,392	717,077	698,519	695,864
إجمالي الحقوق	4,674,519	4,317,332	4,438,786	4,257,023
مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين	673,853	662,748	569,225	661,491
صافي الأصول للسهم الواحد "ريال عُماني"	0.187	0.187	0.181	0.180

يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم 37 من البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 للاطلاع على تفاصيل إعادة البيان.

بيان التدفقات النقدية

	كما في	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر		
	يونيو 2023	2020	2021	2020 " معاد تشكيله "
التدفقات النقدية من "المستخدمة في" أنشطة التشغيل				
الربح قبل الضريبة "الخسارة"	21,686	40,204	29,455	35,923
تعديلات على				
تعديلات على مصروفات الإهلاك / الإطفاء	3,140	7,058	7,087	7,066
صافي انخافض قيمة الأدوات المالية	18,773	33,265	24,651	28,990
توزيعات الارباح	(490)	(265)	(126)	(222)
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للسنه	139	291	471	1,337
خسارة اعادة التقييم	-	115	13	-
ربح من التخلص من الممتلكات و المعدات	-	(95)	(16)	-
مصروفات الفوائد على القروض الثانوية	-	1,905	2,188	2,479
بيع الاستثمارات " ربح"	-	(13)	(2,071)	(114)
ربح التشغيل قبل تغير راس المال العامل	43,248	82,465	61,652	75,459
التغيير في راس المال العامل :				
مستحق للبنوك	164,315	110,492	8,934	(38,224)
مستحق من البنوك	(375,043)	31,129	(22,239)	311,273
القروض والسلفيات والتمويل	(8,506)	(122,028)	(105,079)	(231,667)
اوصل اخرى	(17,026)	169,933	(70,071)	(84,999)
ودائع العملاء	180.933	(93,401)	114,324	(81,873)
مطلوبات أخرى	13,452	(122,720)	65,753	62,956
النقد الناتج من / " المستخدم في " العمليات قبل الضريبة ومزايا نهايه الخدمه	(23,875)	55,870	53,274	12,925
الضرائب المدفوعه	(3,140)	(4,527)	(10,793)	(3,202)
مكافأة نهايه الخدمة المدفوعة	(80)	(1,510)	(737)	(426)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيليه	16,153	49,833	41,744	9,297
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار				

يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم 37 من البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 للاطلاع على تفاصيل إعادة البيان.

	كما في	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر		
	يونيو 2023	2020	2021	2020 " معاد تشكيله "
شراء الممتلكات والمعدات	(3,617)	(5,641)	(6,203)	(9,017)
توزيعات الأرباح المستلمة من الأوراق المالية الاستثمارية	490	265	126	222
شراء الاستثمارات	(31,019)	(81,533)	(86,185)	(176,002)
عائدات بيع/آجال استحقاق الاستثمارات	57,880	67,948	98,728	98,728
متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات	-	95	16	74
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	23,734	(18,866)	6,482	(89,995)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل				
"السداد" / عائدات الديون الثانوية	-	(35,000)	-	(28,875)
توزيعات أرباح مدفوعة	(14,983)	(5,993)	(11,985)	(8,989)
إصدار الأوراق المالية AT 1 "ريال عماني"	-	115.500	-	-
دفع الأوراق المالية AT 1 "بالدولار الأمريكي"	-	(115.500)	-	-
الفائدة على السندات الدائمة من المستوى 1	(5,384)	(9,376)	(9,376)	(10,144)
مصروفات الفوائد على القروض الثانوية	-	(1,905)	(2,188)	(2,479)
تكلفة إصدار AT1	-	(217)	-	-
صافي النقد من الأنشطة التمويلية	(20.367)	(52,491)	(23,549)	(50,487)
صافي التغير في النقد والنقد المعادل	19.520	(21,524)	24,677	(130,731)
النقد والنقد المعادل في 1 يناير	275,679	297,203	272,526	403,257
النقد والنقد المعادل في نهاية 31 ديسمبر	295,199	275,679	297,203	272,526
يتكون النقد وما يعادله من:				
النقد والأرصدة لدى البنك المركزي العماني	197,118	176,617	251,479	208,836
إيداع رأس المال لدى البنك المركزي العماني	(500)	(500)	(500)	(500)
مستحق من بنوك ذات أجل استحقاق قصير 3 أشهر أو أقل	98,581	99,562	46,224	64,190
	295,199	275,679	297,203	272,526

الفصل الثامن ـ حركة سعر السهم وسياسة توزيع الأرباح

يوضح الجدول التالي حركة سعر سهم البنك للفترة منذ 1 يناير 2020 الى 30 يونيو 2023.

8.1 حركة سعر السهم (القيمة بالريال العماني)

السنة المالية	سعر الافتتاح	أعلى سعر	أدنى سعر	سعر الإغلاق
2020				
الربع الأول	0.123	0.123	0.090	0.090
الربع الثاني	0.090	0.108	0.090	0.105
الربع الثالث	0.097	0.115	0.096	0.105
الربع الرابع	0.102	0.111	0.090	0.097
2021				
الربع الأول	0.098	0.109	0.098	0.106
الربع الثاني	0.103	0.130	0.100	0.126
الربع الثالث	0.126	0.130	0.117	0.117
الربع الرابع	0.117	0.135	0.117	0.125
2022				
الربع الأول	0.128	0.138	0.110	0.115
الربع الثاني	0.113	0.120	0.113	0.117
الربع الثالث	0.117	0.148	0.114	0.142
الربع الرابع	0.142	0.179	0.139	0.175
2023				
الربع الأول	0.175	0.179	0.145	0.160
الربع الثاني	0.160	0.193	0.155	0.173

المصدر: بورصة مسقط

8.2 سياسة توزيع الأرباح

يدفع البنك أرباحاً نقدية في حال توفر مخصصات وأرباح قابلة للتوزيع. ويتم الإفصاح عن هذه المخصصات والأرباح القابلة للتوزيع في كشف بيان حقوق ملكية المساهمين. ومن الممكن أن يقترح مجلس إدارة البنك دفع أرباح نقدية للمساهمين إما بصفة سنوية أو على فترات "أرباح مرحلية". ويتعين الحصول على موافقة البنك المركزي العُماني على عملية التوزيع قبل القيام بها.

وهنالك العديد من العوامل التي تؤدي إلى قرارات التوزيعات النقدية. من بين تلك العوامل الأرباح الحالية والمستقبلية المحتملة واستقرار تلك الأرباح وتوقعات النمو في المستقبل وكفاية رأس المال إلى غير ذلك. وإذا ما وضعت تلك العوامل في الاعتبار، فإن مجلس الإدارة ينوي عندها دفع توزيعات مستقرة متماشيةً مع المتطلبات القانونية والموافقات الصادرة عن الجهات التنظيمية.

وقد يقرر بنك ظفار توزيع أسهم مجانية. والهدف من وراء ذلك الإجراء هو زيادة رأس المال المصدر للبنك وتحويل الأرباح المحتجزة إلى رأس المال المصدر. وقد يتم إصدار السندات المجانية المشار إليها بالقيمة الاسمية أو بعلاوة "أي بأكبر من القيمة الاسمية". ويتم حجزها كعلاوة ومن ثم الإفصاح عنها بشكل منفصل في البيانات المالية.

إن التوصية بنسبة الأرباح الموزعة من صافي الأرباح ومن رأس المال يقوم بها مجلس إدارة البنك وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار التوجيهات التنظيمية وتوقعات النمو والعوامل الأخرى المذكورة سابقاً. وتخضع كافة التوزيعات لموافقة البنك المركزي العُماني والمساهمين.

وفيما يلي تفاصيل توزيعات البنك عن السنوات السابقة:

التوزيعات خلال السنة	التوزيعات النقدية كنسبة مئوية من رأس المال المصدر	التوزيعات على صورة أسهم مجانية كنسبة مئوية من رأس المال المصدر
2019	10.00%	7.00%
2020	3.00%	0.00%
2021	4.00%	0.00%
2022	2.00%	0.00%
2023	5.00%	0.00%

الفصل التاسع ـ التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يجري البنك بشروط متفق عليها بشكل متبادل، في سياق النشاط الاعتيادي، بعض المعاملات مع بعض أعضاء مجلس إدارته ومساهميه ومع شركات يستطيعون أن يمارسوا تأثيراً هاماً عليها. بلغ مجموع المبالغ والأرصدة مع تلك الأطراف ذات العلاقة ما يلي:

"بالألف ريال عماني"

	لفترة ستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2023	2022	2021	2020
قروض والسلفيات				
أعضاء مجلس الإدارة ومساهمون "يملكون 20٪ أو أكثر من سندات البنك"	54,189	52,250	53,728	51,274
أطراف أخرى ذات علاقة *	52,577	68,798	63,788	24,829
المجموع	106,766	121,048	117,516	76,103
قروض ثانوية				
أعضاء مجلس الإدارة ومساهمون "يملكون 20٪ أو أكثر من سندات البنك"	-	-	15,000	15,000
أطراف أخرى ذات علاقة*	-	-	14,000	14,000
المجموع	-	-	29,000	29,000
ودائع وحسابات أخرى				
أعضاء مجلس الإدارة ومساهمون "يملكون 10٪ أو أكثر من سندات البنك"	-	-	75,906	203,512
أعضاء مجلس الإدارة ومساهمون "يملكون 20٪ أو أكثر من سندات البنك"	74,242	58,452	54,117	61,686
أطراف أخرى ذات علاقة *	67,411	306,127	211,388	159,109
المجموع	141,653	364,579	341,411	424,307
التزامات عرضية وارتباطات				
أعضاء مجلس الإدارة ومساهمون "يملكون 10٪ أو أكثر من سندات البنك"	-	-	3,100	3,840
أعضاء مجلس الإدارة ومساهمون "يملكون 20٪ أو أكثر من سندات البنك"	3,606	3,983	-	-
أطراف أخرى ذات علاقة *	6,358	5,678	16,950	5,186
المجموع	9,964	9,661	20,050	9,026
مكافآت مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة				
رئيس مجلس الإدارة				
- مكافأة مقترحة	36	36	36	36
- أتعاب حضور جلسات مجلس الإدارة مدفوعة	5	10	10	10
أعضاء مجلس الإدارة الآخرين				
- مكافأة مقترحة	257	264	264	264
- أتعاب حضور جلسات مجلس الإدارة مدفوعة	37	73	74	78
المجموع	335	383	384	388
معاملات أخرى				
إيجار مدفوع لطرف ذي علاقة	253	541	539	554
التامين	2,149	1,847	1,970	2,663
معاملات أخرى	-	-	101	71
مكافئات ورسوم مقترحة لمجلس إدارة النافذة المصرفية الإسلامية	49	46	53	50
تعويضات لكبار المسؤولين في الإدارة				
- رواتب ومنافع أخرى	1,532	1,695	1,745	1,601

بلغت إيرادات الفوائد المكتسبة من القروض والسلف المقدمة للأطراف ذات العلاقة 7.28 مليون ريال عماني "2021: 6.09 مليون ريال عماني" منها 1.28 مليون ريال عماني "2021: 2.67 مليون ريال" تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين "الذين يملكون 20٪ أو أكثر من الحصص في البنك".

تبلغ مصروفات الفوائد المتكبدة على الودائع من الأطراف ذات العلاقة 7.30 مليون ريال عماني "2021: 14.925 مليون ريال عماني" منها 3.88 مليون ريال عماني "2021: 7.612 مليون ريال عماني" تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين "الذين يمتلكون 10٪ أو أكثر من حصة البنك"، و 1.71 مليون ريال عماني "2021: 1.128 مليون ريال عماني" تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين "الذين يمتلكون 20٪ أو أكثر الحصص في البنك".

يتم تصنيف غالبية القروض والسلف الممنوحة للأطراف ذات الصلة على أنها المرحلة 1 وتجذب خسائر ائتمانية متوقعة تتفق مع المنهجية والافتراضات لجميع حالات التعرض للمرحلة 1 كما هو موضح في الإيضاح 7 حول البيانات المالية لعام 2022.

الفصل العاشر ـ التصنيف الائتماني للمصدر

تم تصنيف بنك ظفار من قبل «وكالة مودي لخدمات المستثمرين» و»وكالة فيتش للتصنيفات» حيث يشمل نطاق التقييم أ" تصنيف المّصدر/ تصنيف البنك للديون طويلة الأجل CRR/IDR والودائع طويلة الأجل والودائع طويلة الأجل للعملات الأجنبية وب" تصنيف سندات عليا متوسطة الاجل غير مضمونة بالعملة أجنبية.

تصنيف المصدر

حصل المصدر على التصنيف الائتماني التالي للديون طويلة الأمد

	تاريخ التقرير	طويل الأمد	النظرة المالية
تصنيف فيتش	أكتوبر 2023	BB	مستقر
مودي	مايو 2023	Ba2	إيجابي

تصنيفات فيتش – تعريفات

مقاييس التصنيف

AAA أعلى جودة ائتمانية أساسية
التصنيف يرمز إلى أفضل التوقعات لقابلية الاستمرار وأدنى توقع لمخاطر الإخفاق. وتنسب فقط إلى البنوك التي تتمتع بمزايا أساسية قوية ومستقرة للغاية، وبحيث أنه لا يحتمل أن تضطر للاعتماد على دعم استثنائي غير عادي لتجنب الإخفاق والتخلف. إن هذه القدرة لا يحتمل بشكل كبير أن تتأثر سلباً بوقائع غير متوقعة.

AA جودة ائتمانية أساسية مرتفعة جداً
التصنيف يرمز إلى توقعات منخفضة جدًا بحدوث مخاطر التقصير في السداد. تعتبر القدرة قوية جداً لسداد الالتزامات المالية. وإن هذه القدرة لا يحتمل أن تكون عرضة بصورةٍ كبيرة لوقائع غير متوقعة.

A جودة ائتمانية أساسية مرتفعة
التصنيف يرمز إلى توقعات منخفضة بحدوث مخاطر التقصير في السداد. تعتبر القدرة على سداد الالتزامات المالية قوية ولكن هذه القدرة قد تكون أكثر عرضة لظروف تجارية او اقتصادية مقارنة بالتصنيف الأعلى.

BBB جودة ائتمانية أساسية جيدة
التصنيف يرمز إلى توقعات وقوع مخاطر التقصير في السداد تعتبر منخفضة في الوقت الحالي. تعتبر القدرة على سداد الالتزامات المالية قوية ولكن هذه القدرة قد تتأثر سلبا بالظروف غير الملائمة الاقتصادية أو الخاصة بالأعمال.

BB جودة ائتمانية أساسية محفوفة بالمخاطر
التصنيف يرمز إلى توقعات مرتفعة بحدوث تقصير في السداد خاصة في حالة حدوث تغيرات سلبية في الأحوال الاقتصادية أو البيئة التجارية على مر الزمن وعلى أية حال فإن النشاط أو المرونة المالية موجودة وتدعم خدمة الالتزامات المالية.

B جودة ائتمانية أساسية جداً محفوفة بالمخاطر
التصنيف يرمز إلى توقعات ضعيفة لقابلية الاستمرار. وتوجد مخاطر مادية بالإخفاق مع بقاء هامش محدود للأمان، يتم الوفاء حاليا بالالتزامات ومع هذا فإن هناك مخاطر بشأن تراجع القدرة على الاستمرار في السداد بسبب التدهور في البيئة التجارية والظروف الاقتصادية.

CCC مخاطر ائتمانية أساسية كبيرة
إخفاق البنك احتمال حقيقي. وإن القدرة على التشغيل المتواصل غير المدعوم عرضة كبيرة للتدهور في البيئة التجارية والاقتصادية.

CC مخاطر ائتمانية أساسية مرتفعة جداً
يبدو إخفاق البنك محتملًا.

C إخفاق البنك وشيك
بدأت عملية إخفاق أو ما شابه فعليا أو أن المصدر في وضع الجمود أو في وضع تمويلي مغلق وأن القدرة على السداد أصبحت في وضع لا يمكن إصلاحها بغير رجعة. من بين الحالات التي تشير إلى وقوع المصدر في تصنيفC - : "أ"دخول المصدر في فترة سماح أو علاج بعد عدم الدفع لالتزام مالي كبير "ب" دخول المصدر في مفاوضات تنازل مؤقتة أو اتفاقية تجميد وضع بعد تقصيره في سداد التزام مالي كبير "ج" إعلان رسمي بأن المصدر أو وكيله في وضع صعب لتبادل الديون "د" آلية غلق تمويلي حيث القدرة على السداد قد تضررت بشكل كبير لا يمكن علاجها وعليه فإنه ليس من المتوقع أن يتمكن من دفع الفائدة و/أو القرض الأصلي بالكامل خلال فترة حياة الصفقة ولكن عندما لا يكون هناك تقصير في السداد وشيكا.

RD: تقصير مقيد في السداد
يشير هذا التصنيف إلى أن المصدر – وفي رأي فيتش "أ" – قد قصر في سداد سند أو قرض أو التزام مالي بشكل لا يمكن علاجه ولكن "ب" لم يدخل بعد في إجراءات إشهار إفلاس أو وضع أمواله تحت الإدارة، او الوصاية، او التصفية أو أي من الإجراءات الرسمية لغلق النشاط و "ج" لم يتوقف عن ممارسة النشاط فعليا .

D – التقصير في السداد
يشير هذا التصنيف إلى أن المصدر وفي رأي فيتش قد دخل في إجراءات إشهار إفلاس أو وضعت أمواله تحت الإدارة، او الوصاية، او التصفية، أو أي من الإجراءات الرسمية لغلق النشاط وأنه توقف فعليا عن ممارسة النشاط.

تصنيفات مودي تعريفات

التصنيف العالمي طويل الأمد

Aaa
يشير هذا التصنيف إلى أن الالتزامات عند أعلى مستوى جودة وأنها معرضة لأقل مستوى ممكن من مخاطر الائتمان.

Aa
الالتزامات المصنفة في هذه الفئة ذات جودة مرتفعة ومعرضة لمخاطر ائتمان قليلة جدا

A
الالتزامات المصنفة في هذه الفئة في درجة أعلى من المتوسط ومعرضة لمخاطر ائتمان منخفضة.

Baa
الالتزامات المصنفة في هذه الفئة بها درجة من المخاطر المعتدلة ومعرضة لمخاطر ائتمان كبيرة

Ba
الالتزامات المصنفة في هذه الفئة تعتبر ذات مخاطر شبه عالية وعرضة لمخاطر ائتمان مرتفعة

B
الالتزامات المصنفة في هذه الفئة تعتبر ذات مخاطر مرتفعة وعرضة لمخاطر ائتمان مرتفعة

Caa
الالتزامات المصنفة في هذه الفئة معرضة لمخاطر مرتفعة وتخضع لمخاطر ائتمان مرتفعة جدا

Ca
الالتزامات المصنفة في هذه الفئة معرضة لمخاطر مرتفعة وهي فعليا أو على وشك التقصير في السداد مع وجود بعض التوقعات باسترداد الفائدة الأصلية.

C
الالتزامات المصنفة في هذه الفئة تعتبر الأقل تصنيفات وأن هناك حالة تقصير في السداد مع بعض التوقعات باسترداد القرض الأصلي أو الفائدة.

تضيف مودي درجات 1 و2 و3 إلى كل من التصنيفات الرئيسية السابق من Aa وحتى Caa. يشير رقم 1 إلى أن الالتزام يصنف في الطرف الأعلى لفئة التصنيف الرئيسية أما 2 فيشير إلى المستوى المتوسط في فئة التصنيف الرئيسية و3 إلى أن التصنيف في أقل درجة من فئة التصنيف الرئيسية.

الفصل الحادي عشر ـ عوامل المخاطرة ووسائل التخفيف منها

قد يكون الاستثمار في السندات المطروحة عرضة لعدد من المخاطر. ولذلك وقبل أن يتم اتخاذ أي قرار بشأن الاستثمار في السندات المطروحة أو عدمه ينبغي على مقدمي الطلبات النظر بعناية وتقييم المخاطر الكامنة في أعمال البنك ذات الصلة، بما فيها المخاطر المذكورة أدناه، إلى جانب كافة المعلومات المضمنة في هذه النشرة، لأن من شأن هذه المخاطر التأثير سلباً على أعمال البنك ذات الصلة وعلى النتائج المالية المتوقعة. وفي مثل هذه الحالة قد يتعرض مقدم الطلب لخسارة جميع أو جزء من استثماراته. وهناك مخاطر إضافية وأمور غير مضمونة قد تؤثر سلباً هي الأخرى على المشاريع المقترحة من جانب البنك.

إن عوامل المخاطرة المذكورة أدناه ليست شاملة أو انتقائية حيث إن هنالك المزيد من المخاطر والأمور غير المؤكدة ليست معروفة في الوقت الحاضر، أو أن البنك يصنفها حالياً على أنها غير ذات أهمية، إلا أنها قد تكون ذات تأثير سلبي على البنك وعلى عملياته المستقبلية. ما لم ينص على خلاف ذلك في عوامل الخطر ذات الصلة الواردة أدناه، فإن البنك ليس في وضع يسمح له بتحديد وقياس المخاطر المالية أو الأخرى المذكورة في هذه النشرة. وإذا حدث وأن تحولت هذه المخاطر المحتملة إلى واقع فعلي، فإن عمليات البنك المخطط لها والنتائج الفعلية قد تختلف إلى حد كبير عن التوقعات المالية المذكورة في هذه النشرة. ومن الجدير بالذكر أن البنك سيقوم بقدر الامكان بتكملة الإجراءات و/أو الخطوات التي لا بد منها للتخفيف من المخاطر المشار إليها أدناه، بصرف النظر عن تلك التي يمكن أن تنشأ عن عوامل خارج إرادة البنك، وخصوصاً تلك العوامل ذات الطبيعة السياسية أو الاقتصادية.

وعلى مقدمي طلبات الاكتتاب التفكير ملياً فيما إذا كان من مصلحتهم الاستثمار في السندات المطروحة في ضوء المعلومات التي توفرها هذه النشرة مع الأخذ بعين الاعتبار ظروفهم الشخصية. ننصح مقدمي الطلبات بأن يقوموا، وسنعتبرهم قد قاموا، بعمل التحريات اللازمة حول هذه العوامل قبل اتخاذ أي قرار استثماري. وبينما تم توضيح وسائل التخفيف أدناه فهي توضيحية فقط ولا ينبغى النظر اليها على انها معالجة كاملة للقضايا التي أبرزتها عوامل المخاطرة هذه والبنك لا يتعهد بجدوى أو كفاية المخففات.

11.1عوامل المخاطرة المحددة للبنك ووسائل التخفيف المقترحة منها

11.1.1 مخاطر الأعمال: إن الأعمال البنكية عُرضة للعديد من المخاطر التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على أداء البنك. من هذه المخاطر مخاطر ائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر متعلقة بمعدل الفائدة ومخاطر تقييم الأصول إلى جانب مخاطر أسعار صرف العملات. وإن أي تطورات سلبية غير متوقعة يتم التعرض لها في هذه المجالات قد يكون لها آثار سلبية على أداء البنك وعلى استقراره.
وسيلة التخفيف من تلك المخاطر: إن البنك يطبق حالياً السياسات والإجراءات الملائمة لإدارة المخاطر لمواجهة مثل هذه المخاطر حتى لا يكون لها تأثير ذو ضرر جوهري على أعمال البنك على المدى البعيد. كما ويجري التحقق من و مراجعة وتحديث هذه السياسات والإجراءات بشكل منتظم من قبل المدققين الداخليين في البنك ومسؤولي اختبار الالتزام والمدققين الخارجيين والجهات التنظيمية.

11.1.2 المخاطر القانونية: المخاطر القانونية هي المخاطر التي تحدث بسبب الإجراءات القانونية أو التنظيمية التي تعوق عمل البنك أو أي من الاطراف المقابلة أو تجعله غير قانوني بموجب شروط الاتفاقيات التعاقدية.
وسيلة التخفيف من تلك المخاطر: يتحكم البنك في المخاطر القانونية من خلال استخدامه للشروط والأحكام القياسية المتعلقة بالمنتجات والقروض ومن خلال الحصول على المشورة القانونية المناسبة عند الاقتضاء فيما يتعلق بترتيبات أكثر تخصصا

11.1.3 مخاطر السيولة: مخاطر السيولة هي المخاطر التي تحول دون أن يتمكن البنك من تلبية احتياجاته التمويلية، قد تنجم مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على التنبؤ واتخاذ الاحتياطات فيما يتعلق بالانخفاض أو التغير غير المتوقع في مصادر التمويل والذي قد يكون له تأثيرات سلبية على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عندما تحين آجال استحقاقها.
وسيلة التخفيف من تلك المخاطر: وضع البنك خطة تمويل طارئة للتعامل مع أي أزمات سيوليه خارجية. كما سعى البنك إلى تأسيس شبكة علاقات مع بنوك أخرى في المنطقة وعلى مستوى العالم للحصول على دعمها في أوقات الحاجة للتقليل من هذه المخاطر، علاوة على ذلك، يحتفظ البنك بأصول ذات سيولة نقدية وضمن مستويات مقبولة لضمان السيولة ويمكن إتاحتها بسرعة للوفاء بالالتزامات، حتى في ظل ظروف معاكسة. للتمكن من مواجهة مخاطر السيولة، أنشأت إدارة البنك إجراءات رصد السيولة وتنويع مصادر التمويل للبنك من حيث القطاع والفترة التمويلية. بالإضافة إلى ذلك، لدى البنك مجموعة من وسائل ائتمان من بنوك ومؤسسات مالية للتخفيف من أي مخاطر سيولة.

11.1.4 الموارد البشرية: من المتوقع أن تكون هناك منافسة قوية للحصول على الموارد البشرية التي لديها خبرة في الأعمال المصرفية الإسلامية نتيجة ندرة الموظفين المؤهلين والمدربين في عُمان. ومن شأن الخطط القائمة لدى البنوك الأخرى لإطلاق منتجات إسلامية ودخول عدد من البنوك الجديدة إلى مجال الصيرفة الإسلامية، أن يرتفع الطلب على الموظفين الذين يملكون خبرة بنكية عالية. وأن البنك سيعتمد اعتماداً كبيراً على قدرته على اكتشاف وتوظيف وتدريب وتحفيز والاحتفاظ بالعمالة ذات الخبرة في مجال الصيرفة الإسلامية. غير أنه ليس من المضمون أن يتمكن البنك من اجتذاب الموظفين ذوي الكفاءة العالية والاحتفاظ بهم في المستقبل، ناهيك عن نسب التعمين المحددة التي يجب على البنك مراعاتها في مختلف فئات الموظفين. وإذا لم يتمكن البنك من استقطاب الخبرات المطلوبة والاحتفاظ بهم، ولاسيما العُمانيين ذوي الخبرات العالية، فإن هذا سيؤثر بلا شك سلباً على الربحية وعلى النمو المستقبلي للبنك. وإذا تحتّم على البنك دفع أجور أعلى ليستقطب أصحاب الخبرة، فإن هذا سيؤثر إلى درجة ما على النفقات التشغيلية والربحية.

وسيلة التخفيف من تلك المخاطر: يملك البنك مقياساً فعالاً للأداء وكذلك خطة حوافز تهدف إلى ضمان استمرار الموظفين بالعمل بكامل نشاطهم واستغلال كامل طاقاتهم للوصول إلى تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.

11.1.5 الحد الأدنى من متطلبات رأس المال وكفاية رأس المال وإدارة المخاطر: يحدد البنك المركزي العُماني الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للبنوك التجارية في سلطنة عُمان بواقع 100 مليون ريال عُماني قابل للزيادة من حين لآخر من قبل البنك المركزي العُماني. ويخضع البنك لمتطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال المفروضة من قبل البنك المركزي العُماني، التي تبين الحد الأدنى لنسبة الإجمالي لرأس المال إلى الأصول الموزونة حسب نوع المخاطرة معبراً عنها بنسبة مئوية. ويفرض البنك المركزي العُماني على البنوك الاحتفاظ بحد أدنى من نسبة كفاية رأس المال مع مخاطر الأصول المقدّرة ذات الصلة. وفي حال عدم تمكن البنك من الاحتفاظ بالحد الأدنى من رأس المال وكذلك نسب كفاية رأس المال، فإن هذا قد يؤدي إلى اتخاذ إجراءات إدارية أو حتى عقوبات ضده من قبل البنك المركزي العُماني مما قد يضر بأعمال البنك. كما أن عدم تمكن البنك من التقيد بالسياسات الداخلية والمتطلبات التنظيمية قد يؤدي إلى ضرر جوهري للعمليات التي يقوم بها البنك.
وسيلة التخفيف من تلك المخاطر: إن البنك يطبق الضوابط والسياسات المناسبة المتعلقة بإدارة المخاطر. كما أن البنك قد برهن في السابق على أنه قادر على زيادة رأس المال اللازم لدعم النمو بطريقة تتوافق مع السياسات المتبعة.

11.1.6 البيئة التنافسية: من المتوقع أن تشهد البيئة التنافسية للخدمات البنكية احتدام المنافسة لا سيما في ظل تقديم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية في السلطنة. حيث يخطط عدد متزايد من البنوك التجارية والمؤسسات الأخرى لتقديم مختلف المنتجات والخدمات المالية التقليدية والإسلامية في سلطنة عمان. لا يمكن التنبؤ بقدرة البنك على المنافسة بشكل فاعل مع البنوك المنافسة الحالية أو التي ستدخل السوق مستقبلاً أو بأن الضغوط التنافسية التي يتعرض لها البنك لن تؤثر سلباً على أعماله أو وضعه المالي أو نتائجه التشغيلية.
وسيلة التخفيف من تلك المخاطر: لقد قام البنك بدراسة السوق والمنافسة المتوقعة وقام بتصميم الخدمات والمنتجات التي تلبي حاجات السوق بأفضل طريقة ممكنة كما سيتم الاستمرار بذلك وبأفضل الآليات حسب ما يراه أعضاء مجلس الإدارة مناسباً وقد أثبت البنك في السابق قدرته على دخول خدمات مصرفية جديدة وفرض نفسه كلاعب أساسي بعد فترة وجيزة من دخوله للسوق، ويمكن ملاحظة ذلك من المبادرات الرائدة التي تم تنفيذها ضمن خدمات الصيرفة الإسلامية.

11.1.7 المخاطر التشغيلية: إن المخاطر والخسائر التشغيلية قد تنتج عن الاحتيال أو عن أخطاء الموظفين أو عن الفشل في توثيق المعاملات بشكل صحيح أو في الحصول على التصاريح الداخلية الملائمة أو عن عدم التقيد بالمتطلبات التنظيمية وقواعد العمل أو بسبب خلل في الأنظمة الداخلية ومثالاً لذلك تلك الموجودة عند البنوك الأخرى أو الوكلاء بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية. ورغم أن البنك يطبق ضوابط للمخاطر واستراتيجيات للحد من الخسائر ويخصص موارد لا يستهان بها لتطوير إجراءات فعالة، فإنه من غير الإمكان القضاء نهائياً على أي من هذه المخاطر التشغيلية أو غيرها من المخاطر التشغيلية الأخرى.
وسيلة التخفيف من تلك المخاطر: يستخدم البنك أدوات لتقييم ورصد إدارة المخاطر التشغيلية ومن بينها سياسات تشغيلية مفصلة وآليات الرقابة الداخلية ومراجعات دورية وعمليات تدقيق وعلاوة على ذلك فإن لدى البنك سياسات وإجراءات ملائمة لإدارة المخاطر ولمواجهة هذه المسائل بحيث لا تؤثر سلباً وبشكل جوهري على عمليات البنك في حال أن طرأت تلك المخاطر.

11.2 عوامل المخاطرة المتعلقة بالسوق التي يعمل فيها البنك

11.2.1 بيئة الاقتصاد الكلي: إن أداء البنك مرتبط بشكل وثيق بالظروف الاقتصادية الكلية على المستوى الدولي ودول الخليج وفي السلطنة حالياً. كما أن النظرة المستقبلية لأداء الاقتصاد العُماني المعتمد بشكل كبير على أسعار النفط لها تأثير كبير على أداء البنك.
وسيلة التخفيف من تلك المخاطر: إن لدى البنك فريقاً لديه خبرة سابقة في مواجهة مختلف التحديات الاقتصادية . كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المخاطر ستواجه القطاع المصرفي وبالتالي تأثيراتها السلبية لن تقتصر على بنك دون الآخر ولكن ستطال القطاع المصرفي بشكل عام.

11.2.2 تعثر عملاء البنك ونظرائه: تشكل المخاطر السياسية و/أو الإقليمية و/أو المحلية جزءاً من المخاطر الائتمانية وكذلك مخاطر السوق. إن الضغوط السياسية والاقتصادية في عُمان وفي جميع أنحاء المنطقة، بما فيها تلك الناشئة عن تقلبات السوق أو مخاطر العملات قد تؤثر سلباً على قدرة العملاء أو الأطراف الأخرى المتواجدين في تلك البلدان أو المنطقة بالحصول على النقد الأصلي أو الاقتراض، وبالتالي على قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك. وقد يؤثر هذا بدوره سلباً على الأعمال المستقبلية للبنك أو على نتائج عملياته.
وسيلة التخفيف من تلك المخاطر: لدى البنك إجراءات وسياسات ملائمة لإدارة المخاطر لمواجهة هذه المسائل. هذه السياسات والإجراءات يمكن تطبيقها أيضا على عمليات نافذة الصيرفة الإسلامية لدى البنك. كما يتم ضبط مخاطر الائتمان المصرفي من خلال مراقبة انكشاف الائتمان، والحد من المعاملات مع أطراف محددة، وتنويع أنشطة الإقراض والامتثال لأسس التحديد لتفادي تركز المخاطر مع أفراد أو مجموعات من العملاء في مواقع معينة أو قطاعات محددة، والحصول على ضمانات عند الاقتضاء.

11.2.3 مخاطر صرف العملة الأجنبية: بما أن خدمات البنك تدخل ضمن الوساطة المالية فإنه بطبيعة الحال يتعرض لمخاطر أسعار الصرف الأجنبي.
وسيلة التخفيف من تلك المخاطر: بشكل عام يسعى البنك إلى تقديم قروض بالعملات الأجنبية بناء على شروط مماثلة لتلك المطبقة على الاقتراض بالعملات الأجنبية وبالتالي يتم التحوط لانكشافها. وفي حال عدم التمكن من ذلك فإنه بالعموم يتم توظيف العملات بشكل تبادلي عبر الخيارات والمقايضات لتتناسب مع موجودات ومطلوبات العملة. يتم الحفاظ على وضعية العملة غير المقيدة ضمن الحدود التي وضعها البنك المركزي العماني ووفق السياسات الداخلية التي يطبقها البنك.

11.2.4 مخاطر تخفيض التصنيف الائتماني للبنك:
يعتبر التنصيف الائتماني للبنك، والغرض منه قياس قدرته على تلبية التزامات الدين في موعد استحقاقها، عاملاً مهما في تحديد تكلفة اقتراض البنك للأموال. تعتمد معدلات الفائدة على القروض التي يحصل عليها البنك في جزء منها على التصنيف الائتماني للبنك. ربما يؤدي تخفيض التصنيف الائتماني للبنك أو وضعه على تصنيفات سلبية إلى زيادة تكلفة الاقتراض وهو الأمر الذي سيكون له أثر سلبي على نشاط البنك ونتاج عملياته والموقف المالي له. ربما يحد تخفيض التصنيف الائتماني للبنك "أو إعلان وضعه تحت الملاحظة بسبب التصنيف السلبي" إلى الحد من قدرة البنك على جمع الأموال وربما يؤثر ذلك على القيمة السوقية للسندات.
وسيلة التخفيف من تلك المخاطر: إن لدى البنك فريق إدارة يتمتع بخبرة كبيرة يقوم بإدارة النشاط والجوانب المالية بفعالية. يقوم الفريق بمراقبة كافة معايير الأداء الحيوية بشكل دوري ويتخذ الإجراءات للتعامل مع أي توجهات سلبية. على أية حال فإن أي تأثير على تصنيف البنك بسبب الظروف الاقتصادية الكلية يعتبر من الأمور التي تقع خارج سيطرة البنك.

11.3 عوامل مخاطرة لها علاقة بالسندات

11.3.1 مخاطر شطب المبلغ الاساسي

في حالة حدوث حالة عدم قابلية للاستمرار (تعسير) في أي وقت من الاوقات فسيتم إلغاء السندات (في حالة الشطب الكامل) أو تلغى جزئيا على أساس النسبة والتناسب (في حالة الشطب الجزئي لرأس المال) و سيتم إلغاء أو شطب كل حقوق أي من حملة السندات بدفع أية مبالغ بموجب أو بالنسبة للسندات على حسب الحال على أساس ا لنسبة والتناسب بين حملة السندات وفي كلا الحالتين لا يسترد وضعها تحت أية ظروف بصرف النظر إن كانت المبالغ قد أصبحت مستحقة وقابلة للدفع قبل تاريخ حالة عدم القابلية للاستمرار أو الإشعار بها وحتى إن توقفت حالة عدم قابلية الاستمرار .

ولا يحدث الشطب إلا بموافقة خطية مسبقة من البنك المركزي العماني ولا يمثل الشطب حالة تخلف عن السداد. ونتيجة لذلك، فيمكن لحملة السندات أن يخسروا المبلغ بالكامل أو حسب الحال جزء كبير من استثمارهم في السندات. وينبغي على المستثمرين أن يعو بأن تنفيذ ميزة امتصاص خسارة عدم قابلية الاستمرار (مثل الشطب عند نقطة عدم قابلية الاستمرار) لم يسيق فحصها في سلطنة عمان وعليه توجد درجة من الغموض والشك في تطبيقها.

إن حدوث حالة عدم قابلية الاستمرار غير قابل للتنبؤ بطبيعتها وتعتمد على عدد من العوامل الكثير منها خارج سيطرة وتحكم البنك. ويخضع حدوث حالة عدم قابلية الاستمرار من بين أمور أخرى لقرار ذاتي من قبل البنك المركزي العماني في ظروف قد تكون خارج نطاق تحكم البنك والتي قد لا يوافق عليها البنك أو حملة السندات.

يقصد البنك بتاريخ هذه النشرة بأن حالة الشطب يمكن أن تقع في الحالات التالية:

(1) بعد امتصاص أسهم البنك العادية للخسائر (في حال السماح بامتصاص للخسائر من هذا القبيل في الوقت المعني بموجب جميع القواعد والتنظيمات ذات الصلة والمنطبقة على البنك في ذلك الوقت) وأن البنك المركزي العماني لم يقم بإشعار البنك خطيا بأن حالة عدم قابلية الاستمرار قد تم معالجتها نتيجة لامتصاص الخسارة.

(2) في نفس الوقت مع شطب أي من التزامات البنك الأخرى بالنسبة لرأس المال من الفئة الأولى والسندات الأخرى المرتبطة بالتزامات البنك الأخرى التي تشكل رأسمال من الفئة 1 و

(3) قبل شطب أي من التزامات البنك الأخرى بالنسبة لرأس المال من الفئة 2 والسندات الأخرى المرتبطة بالتزامات البنك الأخرى التي تشكل رأسمال من الفئة 2.

على أنه في حالة (2) و(3) أعلاه، سيطبق هذا فقط في نطاق أن يكون للسندات الأخرى أحكاما تعاقدية للشطب المماثل عند نقطة عدم قابلية الاستمرار أو أن تخضع لإطار قانوني يغطي الشطب المماثل. على أية حال فإن من حق البنك في أي وقت أن يترك هذه الوثيقة وفق تقديره المطلق ويخضع ذلك للحصول على الموافقات الرسمية اللازمة.

11.3.2 مخاطر دفع الفوائد ومخاطر الاسترداد والمخاطر المتعلقة بوضع ومرتبة السندات

ينبغي على المستثمرين المتوقعين ملاحظة أن التزامات البنك بالدفع بموجب الشروط والالتزامات هي التزامات ثانوية بالنسبة للالتزامات الرئيسية الأعلى مقاماً " حسب تعريفها في الشروط" وهي تحتل مرتبة متساوية مع الالتزامات المتساوية "حسب تعريفها في الشروط" وتحتل مرتبة الأولوية فقط بالنسبة لجميع الالتزامات الأدنى مرتبة " حسب تعريفها في الشروط" وبناء على ذلك فإن التزامات البنك بالدفع تحت الشروط تحتل مرتبة أدنى بالنسبة لجميع أصحاب الودائع وعموم الدائنين والديون والصكوك والسندات الثانوية وجميع التزامات الدفع غير الثانوية فيما يتعلق بالمطالبات المستحقة وجميع التزامات الدفع الثانوية على البنك والتي تحتل الالتزامات مرتبة أدنى أو تعتبر أدنى بالنسبة إليها . كما وأن الالتزامات "التي تتضمن الالتزامات المتعلقة بسداد المبالغ الأساسية و/أو دفع مبالغ الفوائد" ليست مؤمنة ولا مضمونة من قبل أي كيان ولا تخضع لأي ترتيب آخر يعزز مقاماً أعلى قانونيا أو اقتصاديا لمطالبة حملة السندات مقابل أصحاب الودائع وعموم الدائنين وحملة دين آخر ثانوي أو سندات البنك والتي تحتل السندات التزامات دفع أدنى أو تعتبر أدنى بالنسبة إليها.

وفي حال حل البنك وإغلاقه أو تصفيته فسوف يطبق مصفي البنك أصول البنك للوفاء بجميع المطالبات الخاصة بالدائنين بالنسبة للالتزامات الأعلى بالأولوية على مطالبات حملة السندات والتساوي مع الدائنين الذين تكون مطالباتهم بالنسبة التزامات متساوية وفي هذه الحالة فقد لا تكون ثمة أصول كافية للوفاء بمطالبات حملة السندات بالكامل.

لا تكون أية مبالغ دفع الفوائد قابلة للدفع في حالة حدوث حالة عدم الدفع حسب تعريفها أدناه" أو خيار عدم الدفع "حسب تعريفة في الشروط" وطبقا للبند 6.5.2" خيار عدم الدفع". في حالة حدوث خيار عدم السداد، فلا يمكن للبنك أداء مبلغ دفعة الفوائد إلى حملة السندات بتاريخ دفع الفوائد المطبقة.

ولا يكون لحملة السندات أية مطالبة بالنسبة لأي مبلغ دفعة فوائد غير مدفوعة نتيجة لكل من حالة عدم الدفع أو خيار عدم الدفع وعدم الدفع الناتج لأي مبلغ دفعة الفوائد في هذه الظروف لا يمثل حالة تخلف "حسب تعريفها في الشروط" ولا يكون على البنك أي التزام بأداء أية دفعة فيما بعد بالنسبة لأي مبلغ غير مدفوع وفي هذه الحالة ، لن يستلم حملة السندات مبالغ دفعة الفوائد على استثماراتهم في السندات ولا يكون لهم أية مطالبة بالنسبة لها.

11.3.3 مخاطر الاسترداد

إن السندات هي التزامات ثانوية وغير مضمونة للبنك وهي سندات ثانوية دائمة ليس لها تاريخ محدد أو نهائي للاسترداد فليس لحملة السندات مطالبة البنك باسترداد سنداتهم ما لم تحدث حالة تخلف "حسب تعريفها في الشروط" وللبنك خيار استرداد السندات في بعض الظروف المحددة رغم أنه لا يوجد ضمان بأنه سيقوم بذلك. هذا وإن مدفوعات الفوائد مشروطة بوقائع معينة ويمكن الغاءها وهي غير تراكمية ويواجه حملة السندات كذلك مخاطر بأن البنك قد يمارس خياره بالاسترداد بالموافقة الخطية المسبقة للبنك المركزي "عند انقضاء 5 سنوات وأي تاريخ دفع فوائد بعدئذ"

11.3.4 مخاطر التعديلات

تحتوي الشروط على أحكام حول الدعوة لاجتماعات حملة السندات لاعتبار الأمور التي تؤثر على مصالحهم عموما وتسمح هذه الأحكام الأغلبية المعرفة بإلزام جميع حملة السندات بما فيهم حملة السندات الذين لم يحضروا ولم يصوتوا في الاجتماع المعني وحملة السندات الذين صوتوا بأسلوب معارض للأغلبية. وتنص الشروط أيضا بأنه يمكن لبنك، دون إذن حملة السندات، تعديل شروط أي من السندات في الظروف المحددة في البند 6.8.1 (الاسترداد والتعديل) بحيث تظل أو حسب الملائم تصبح سندات مؤهلة من الفئة الأولى حسب نص البند 6.8.1 (الاسترداد والتعديل)

11.3.5 عدم وجود تاريخ سابق للتداول

قد لا يوجد سوق نشط بالسندات عقب إدراجها في بورصة مسقط . وعليه فإن المستثمرين يواجهون مخاطر السيولة علاوة على مخاطر السعر لأن ضعف السيولة له أثر سلبي على سعر السوق بالنسبة للسندات بغض النظر عن الأداء التشغيلي الفعلي للبنك.

إضافة لذلك، يمكن لعدة عوامل أن تؤثر على أسعار السندات المتداولة وتذبذبها وتشمل هذه العوامل دون حصر ما يلي:

- التغير في نتائج عمليات البنك
- التطورات الاقتصادية وسيناريو أسعار الفوائد
- التغير في التصنيف الائتماني للبنك.

الفصل الثاني عشر ــ تنظيم وإدارة وحوكمة الشركة

12-1 إطار وفلسفة الحوكمة

- تعتبر الحوكمة وتنظيم الشركات من العناصر الرئيسية للمحافظة على تعزيز ثقة كافة الجهات التي تتعامل مع البنك، كذلك فإن ميثاق الحوكمة يحدد مسؤوليات وواجبات كل من المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة العُليا في البنك وذلك من خلال أهداف واستراتيجيات محددة، وأنظمة رقابة فعّالة، بالإضافة إلى التحقق من الالتزام التام بكافة القوانين والأنظمة والمعايير الأخلاقية، وذلك بهدف إيجاد مستوى عالٍ من الشفافية والإفصاح.
- إن مجلس إدارة بنك ظفار ش.م.ع (البنك) هي الجهة الرئيسية المسؤولة عن صياغة – حوكمة وتنظيم الشركات بالشكل الملائم للبنك -وذلك ضمن الإطار الشامل الذي حدده البنك المركزي العُماني والهيئة العامة لسوق المال.
- تُقسّم مسؤولية اتخاذ القرار في البنك إلى مستويين، الأول، يقوم مجلس الإدارة ، بمسؤولية الإشراف الاستراتيجي على البنك، بالإضافة إلى القيام بالواجبات والمسؤوليات التي ينص عليها القانون. ويتم تصريف بعض المهام الأساسية لمجلس الإدارة من خلال أربع لجان فرعية منبثقة عن مجلس الإدارة وهي اللجنة التنفيذية ، لجنة التدقيق ، لجنة إدارة المخاطر ، ولجنة الترشيحات والمكافئات. تعمل هذه اللجان الفرعية وفقاً للمواثيق المُعتمدة من قبل مجلس الإدارة، كما تجتمع هذه اللجان بشكل دوري وتساهم في تطبيق نظام حوكمة الشركات في سلطنة عمان بشكل فعّال. وتلتزم مواثيق هذه اللجان بكل المتطلبات التي ينص عليها ميثاق حوكمة وتنظيم إدارة الشركات. علاوة على ذلك، تقع على عاتق المجلس مسؤولية الموافقة على الخطط الاستراتيجية للبنك والسياسات الداخلية في البنك وذلك بهدف تحقيق مستوى جيد من الرقابة والتأكد من الالتزام بكافة القوانين والأنظمة المعمول بها. أما الإدارة التنفيذية للبنك فإنها تتكون من فريق من المدراء التنفيذيين يترأسهم الرئيس التنفيذي.
- من خلال هذين المستويين المتداخلين في عملية الإدارة، تم خلق توازن شامل بين الحاجة إلى التركيز وحرية التنفيذ من جهة، وبين الحاجة إلى الإشراف والضبط والمراجعة لكافة أنشطة وعمليات البنك من جهة أخرى.
- ويحدد ميثاق حوكمة الشركات أعلى المستويات الأخلاقية في تنظيم عمليات البنك. ويدرك المسؤولون التنفيذيون بالبنك مسئوليتهم عن كونهم مثالاً يحتذي به الجميع بحيث يتم استيعاب وتطبيق متطلبات الميثاق في البنك ويصبح جزءاً من بيئته العامة.

12.2 المجلس

12.2.1 مجلس الإدارة

يمتلك مجلس الإدارة الصلاحيات الكاملة لإدارة البنك والمحافظة على مصالح وحقوق مساهميه وتنميتها بالإضافة إلى تلبية كافة متطلبات الجهات الأخرى التي تتعامل مع البنك، ولا يحد هذه الصلاحيات إلا ما نص عليه القانون أو النظام الأساسي والسلوكي للبنك أو قرارات الجمعية العامة لمساهمي البنك. إن صلاحيات ومهام مجلس الإدارة لا تتداخل مع الأنشطة والعمليات اليومية للبنك والتي تبقى ضمن صلاحيات ومسؤولية الإدارة التنفيذية في البنك.

وتشمل مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة الآتي: -

- رسم وتحديد الخطط والتوجه الاستراتيجي للبنك، ومراجعة واعتماد الخطط الاستراتيجية والسنوية للبنك.
- مراقبة أداء البنك وتقييم عما إذا كان النشاط التجاري يتم إدارته بطريقة ملائمة وفقا للخطط الموضوعة من قبل البنك.
- اعتماد البيانات المالية الفصلية والسنوية للبنك، وتقديم المعلومات الدقيقة إلى المساهمين وفي الأوقات المحددة وذلك وفقا لإرشادات الهيئة العامة لسوق المال.
- تشكيل مختلف اللجان المنبثقة عن المجلس واعتماد مواثيقها ومراجعة مهام هذه اللجان.
- اعتماد اللوائح الداخلية والأنظمة الداخلية المتعلقة بتوجيه وإدارة شؤون البنك.
- مراجعة جميع تقارير التدقيق المقدمة من مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين والوكالات القانونية.
- التأكد من أن عمليات البنك تدار بنزاهة وشفافية.
- تقييم واعتماد صلاحيات التفويض الممنوحة للإدارة التنفيذية.
- تعيين وتقييم مهام وأداء الرئيس التنفيذي والمدراء التنفيذيون الرئيسيون .

كما يقوم مجلس إدارة البنك بتنفيذ مهامه ومسؤولياته بشكل مستقل وموضوعي، وذلك بعد الحصول على المعلومات الصحيحة والهامة في الوقت المناسب.

1. إن من مسؤولية مجلس الإدارة اعتماد ومراقبة إطار إدارة المخاطر الذي يعكس أفضل الممارسات ويطبق استراتيجية إدارة المخاطر المعتمدة من قبل المجلس عبر سائر الأنشطة والعمليات الخاصة بالأعمال التجارية.
2. على الرغم من أن المجلس يعتمد على خبرة الإدارة في تسيير العمليات اليومية للبنك إلا أنه يظل مسؤولا مسؤولية كاملة عن مراقبة ذلك ويتوقع من المجلس ممارسة أقصى درجات الحذر لضمان عدم تخطي سلطة الإدارة " أو قيد حرية العمل" أثناء تحمل المسؤولية التامة في رقابة العمليات.

لا يُسمح لمجلس الإدارة ممارسة الآتي ما لم يُصرح لهم بذلك صراحة في النظام الأساسي أو بدون الحصول على تفويض بذلك من الجمعية العامة العادية

- تقديم الهدايا أو التبرعات بخلاف الهدايا العادية بقيمة اسمية والتي يتطلبها سير العمل العادي.
- بيع جميع أو جزاء مهمة من أصول البنك
- استخدام أصول البنك كرهن أو ضمانات إضافية بخلاف ضمان ديونه الناتجة عن ممارسته لأعماله العادية لتحقيق أهداف البنك.
- ضمان ديون الغير ما عدا الضمانات المقدمة ضمن سير العمل الاعتيادي لتحقيق أهداف البنك.

يكون البنك ملزما بجميع تصرفات مجلس إدارته ورئيس المجلس والعضو المنتدب بالإدارة وسائر المديرين التنفيذيين "إن وُجد" طالما أنهم يتصرفون باسم البنك وضمن نطاق صلاحياتهم.

12.2.2 أعضاء مجلس الإدارة

سعادة المهندس / عبد الحافظ بن سالم بن رجب العُجيلي-رئيس مجلس الإدارة

يشغل سعادة المهندس / عبد الحافظ بن سالم بن رجب العُجيلي حالياً منصب رئيس مجلس إدارة بنك ظفار كما أنه رئيس اللجنة التنفيذية لمجلس الادارة وهو مساهم مؤسس لمؤسسات راسخة في سلطنة عُمان مثل بنك ظفار، وشركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القابضة ش.م.ع.ع وشركة ظفار للطاقة ش.م.ع.م والشركة العمانية لخدمات الطيران "ش.م.ع.ع". المهندس عبد الحافظ العجيلي حاصل على درجة الماجستير في الهندسة الميكانيكية.

الفاضل / أحمد بن سعيد بن محمد المحرزي -عضو مجلس الإدارة

الفاضل أحمد سعيد المحريزي عضو في مجلس الإدارة. وهو أيضًا نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت وعضو لجنة المخاطر وعضو لجنة التدقيق. ويتمتع بخبرة واسعة في القطاع العام في مجالات القانون والتمويل والاستثمار والإدارة، تمتد على مدى أكثر من 35 عاما. يحمل الفاضل أحمد درجة الماجستير في القانون التجاري الدولي.

الفاضل / محمد بن يوسف علوي ال ابراهيم -عضو مجلس الإدارة

الفاضل / محمد بن يوسف ال ابراهيم عضو في مجلس الإدارة. وهو عضو في اللجنة التنفيذية لمجلس الادارة وعضو لجنة إدارة المخاطرالتابعة لمجلس الادارة وعضو لجنة الترشيحات والمكافئات. لديه خبرة واسعة في إدارة الشركات الخاصة والعامة. تشمل خبراته المتنوعة كونه مساهما، ومديرا تنفيذيا وإداريا لعدة شركات ومؤسسات خاصة. هو أيضا عضو مجلس إدارة جامعة ظفار ويحمل الفاضل محمد ال ابراهيم شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال.

الفاضل / طارق بن عبد الحافظ العُجيلي -عضو مجلس الإدارة

الفاضل / طارق بن عبد الحافظ العُجيلي عضو في مجلس الإدارة. ورئيس لجنة المخاطر وعضو في لجنة الترشيحات والمكافئات التابعة لمجلس الإدارة. ولديه خبرة واسعة في إدارة الشركات العامة. وقد سبق له تولي عددا من المناصب منها رئيس نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة ظفار الدولية. للتنمية والاستثمار القابضة ش.م.ع.ع، ونائب رئيس مجلس ادارة ظفار للتامين ش.م.ع.غ و نائب رئيس مجلس ادارة شركة عمان للاستثمار و التمويل ش.م.ع.ع. يحمل الفاضل طارق العُجيلي شهادة البكالوريوس في المحاسبة والمالية.

الشيخ / طارق بن سالم بن مستهيل المعشني – عضو مجلس إدارة

الشيخ طارق سالم مستهيل المعشني هو عضو في مجلس الإدارة ، وعضو في اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة ، وعضو في لجنة المخاطر بالمجلس ، وعضو في لجنة الترشيحات والمكافآت. رئيس مجلس ادارة جامعة ظفار. لديه خبرة واسعة في مجال إدارة الشركات الخاصة وعضو مجلس ادارة الشركة العمانية لخدمات التمويل. تشمل خبرتة المتنوعة كونه مساهمًا ورئيسًا ومديرًا للعديد من الشركات والمؤسسات الخاصة. الشيخ طارق حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال

الفاضل / حمدان بن عبد الحافظ الفارسي – عضو مجلس إدارة

الفاضل حمدان عبدالحافظ الفارسي هو عضو مجلس إدارة ، وهو أيضا رئيس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. يشغل حاليا منصب مدير إدارة المخاطر في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية. وهو عضو مجلس إدارة شركة الغاز الوطنية ش.م.ع.ع. لديه ثروة من الخبرة تمتد لمدة 27 عاما في مجال التمويل والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. الفاضل/ الفارسي حاصل على درجة البكالوريوس والماجستير في المحاسبة والدكتوراه في الإدارة.

الشيخ / خالد بن سعيد بن سالم الوهيبي– عضو مجلس إدارة

الشيخ خالد بن سعيد بن سالم الوهيبي هو عضو في مجلس الإدارة، وعضو في اللجنة التنفيذية للمجلس، وعضو في لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. وهو رئيس مجلس إدارة الشركة العمانية للخدمات المالية ش.م.ع.ع ونائب رئيس مجلس إدارة شركة الغاز الوطنية ش.م.ع.ع. لديه ثروة من الخبرة تمتد لأكثر من 26 عاما كعضو مجلس إدارة ومدير عام لمجموعة شركات السرين. الشيخ خالد حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال.

الفاضل / فيصل بن محمد بن موسى اليوسف – عضو مجلس إدارة

الفاضل فيصل بن محمد اليوسف هو عضو في مجلس الإدارة وعضو في اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة. هو الرئيس مجلس إدارة شركة مسقط للتمويل ش.م.ع.ع و عضو مجلس ادارة شكرة ظفار الدولية للتنمية و الاستثمار القابضة. وهو الرئيس التنفيذي لمجموعة اليوسف. الفاضل فيصل اليوسف حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد وزميل معهد المحاسبين القانونيين في المملكة المتحدة.

الشيخ / أحمد بن سلطان بن راشد اليعقوبي – عضو مجلس إدارة

السيد أحمد سلطان راشد اليعقوبي لديه 24 عامًا من الخبرة العملية في صندوق تقاعد وزارة الدفاع وقد ساهم بشكل كبير في التطوير الشامل للصندوق وكان عضواً أساسياً في فريق الاستثمار منذ إنشائه وحاصل على لقب عالمي في خبرة كخبير في إدارة المشاريع والعقارات وصناعة الاستثمار. لديه خبرة كبيرة في جميع جوانب إدارة المشاريع. وقد عمل أيضًا في مجلس إدارة الشركات العامة المدرجة على سبيل المثال شركة سوغار للطاقة والألمنيوم الوطنية السيد أحمد اليعقوبي حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة والاقتصاد

12.2.3 قواعد وشروط انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

يقوم المساهمون بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة سواء من المساهمين او غيرهم ، ويجري الانتخاب عبر اقتراع سري للمساهمين. ويملك كل مساهم حق تصويت مساوٍ لعدد الأسهم التي بحوزته ويمكنه أن يصوّت بها جميعاً لصالح مرشح واحد أو أن يقسمها على المرشحين الذين يختارهم بناءا على بطاقة تصويت شريطة أن يكون عدد الأصوات مكافئاً لعدد الأسهم التي يمتلكها

وتعتبر كل عضوية لا تتم أو تتقيد بالإجراءات المذكورة في قانون الشركات التجارية ولائحة الشركات المساهمة العامة بشأن تعيين مجلس الإدارة وكما هو مبين في هذه البنود اعتباراً من تاريخ الانتخابات وعلى مجلس الإدارة الدعوة لعقد الجمعية العامة لانتخاب عضو بديل ضمن فترة أقصاها شهر واحد من تاريخ الإلغاء، ويحق للبنك في مثل هذه الحالة المطالبة بتعويض عن الأضرار من العضو ومن كل شخص قام بتسهيل دخوله للانتخابات.

تمتد فترة العضوية لثلاث "3" سنوات ويمكن إعادة الانتخاب لفترة مماثلة. وهذه الفترة تُحتسب اعتباراً من تاريخ انعقاد الجمعية العامة للمساهمين التي جرت فيها هذه الانتخابات وحتى تاريخ عقد الجمعية العامة السنوية الثالثة التي تلي تلك التي جرت فيها الانتخابات. وإذا كان موعد هذه الجمعية العامة يتجاوز فترة السنوات الثلاث فيتم تمديد فترة العضوية قانوناً حتى موعد هذه الجمعية على ألا تتجاوز الفترة المنصوص عليها في المادة "172" من قانون الشركات التجارية فيما يتعلق بعقد الجمعية العامة.

وقد تمت مراعاة القيود المذكورة في المادة "115" من لائحة الشركات المساهمة العامة فيما يتعلق بانتخاب مجلس الإدارة، ومنها:

- ان يكون شخصا طبيعيا.
- ان يكون حسن السيرة والسمعه.
- ان يكون لديه رقم مساهم مسجل لدى مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م .
- ان لا يقل عمره عن "25" سنه.
- الا يكون عاجزا عن سداد مديونيتة للبنك التي يتقدم باوراق ترشيحه لعضوية مجلس الإدارة.
- الا يكون قد حكم عليه في جناية او جريمة مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره، او بالافلاس او بالاعسار.
- الا يكون متسببا بتصرفات فردية او ضمن المسؤُلية الجماعية لمجلس الإدارة في افلاس احدى الشركات.
- إذا كان مترشحا بصفته عضوا مستقلا فيقدم اقرارا بذلك وبانه ستسقط عضويته إذا فقد الاستقلالية.
- الا يترتب على اكتسابه العضوية ان يصبح عضوا في أكثر من "4" شركات مساهمة عامه مركز عملها الرئيسي في السلطنة والا يكون رئيسا لمجلس إدارة أكثر من شركتين.
- الا يكون عاملا او عضوا في مجلس إدارة شركة مساهمة عامه او مقفلة تمارس اغراضا مشابهه في السلطنة لأغراض البنك التي يتقدم للترشح لعضوية مجلس ادارته.

وبالإضافة إلى ما سبق، يجب التقيد بلوائح البنك المركزي العُماني فيما يتعلق بتشكيل مجلس الإدارة على النحو التالي:

تتناول اللائحة رقم: BM/REG/46/2/99 موضوع تعيين أعضاء مجلس الإدارة في البنوك العُمانية المرخصة. حيث تحدد المادة "2" الإجراءات التي يطالب البنك المركزي العُماني فيها البنوك المرخصة بالتقيد بها عند تعيين أعضاء مجلس الإدارة، بما فيها تقديم مرشحين بمؤهلات معينة يتم بناءاً عليها تحديد ما إذا كان المرشح مناسباً لشغل المنصب.

ويجب على البنك رفع قائمة بالأشخاص المختارين إلى البنك المركزي العُماني لاعتمادهم بالإضافة إلى تعهد من قبل المرشح يؤكد فيه أنه خلال السنوات العشر الماضية:

- لم يرتكب مخالفة تتضمن الغش أو عدم الأمانة
- لم يرتكب مخالفة لأي قانون صادر بالسلطنة أو خارجها قصد منه حماية الأعضاء أو العامة من الخسائر المالية الناتجة عن عدم الأمانة أو عدم الكفاءة أو الممارسات الخاطئة.
- لم يكن طرفاً في أي ممارسات تنطوي على الخداع أو الاستغلال "سواء أكانت مشروعة أو لم تكن" مما قد يثير الشك في نزاهته وعمله.
- لم يكن طرفاً في أو مرتبطاً بأي أعمال أخرى قام بإدارتها بطريقة قد تثير الشك في كفاءته وحسن تقديره.

ينظر البنك المركزي العُماني في صلاحية وملاءمة المرشح وفيما إذا كان مؤهلاً لشغل منصب عضو مجلس إدارة:

ويستند المعيار الذي يعتمده البنك المركزي العُماني لتحديد مدى صلاحية وملاءمة المرشح لمنصب عضو مجلس إدارة إلى استقامته وسمعته ومصداقيته وخبرته وقدرته وحسن تقديره والاجتهاد الذي يمارس به عمله وفي حال تسلم مثل هذا المنصب ما إذا كان يهدد بأي شكل العلاقة بين المؤسسة وبين دائنيها والمستثمرين فيها والمودعين فيها إلى غير ذلك.

ويقوم البنك المركزي العُماني أيضاً بالنظر في سلوك المرشح السابق وأنشطته المتعلقة بالعمل أو بالأمور المالية على وجه الخصوص.

كما يقوم البنك المركزي العُماني بالأخذ بعين الاعتبار المناصب الأخرى التي شغلها هذا الشخص في حياته المهنية، ومدى ملاءته المالية، إضافة إلى مؤهلاته وخبرته ومعرفته لمجال الأعمال.

ويجب على البنك المرخص إبلاغ البنك المركزي العُماني بأي قرار يتم اتخاذه لتعيين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكذلك الموظفين التنفيذيين والمدراء العامين ونوابهم خلال 30 يوماً من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم "المادة 77 "ب" من القانون المصرفي". ويحق للبنك المركزي العُماني رفض تعيين أي من الأشخاص المذكورين أعلاه إذا ارتأى أن تعيينه قد «يضر بإدارة البنك أو بمصالح المودعين فيه».

كما تنص لائحة البنك المركزي العُماني رقم BM/REG/42/11/97 "المادة 4" بأن على أعضاء مجلس إدارة البنك المرخص في عُمان التقيد بما يلي.

- أثناء ممارسته لعضوية مجلس الإدارة، فإن على العضو توقيع تعهد يؤكد بأن عضو مجلس الإدارة المعَّين:

- قد قرأ واستوعب كافة القوانين واللوائح في سلطنة عُمان المتعلقة بقانون الشركات التجارية والقانون المصرفي؛
- بأنه سيضمن الالتزام بهذه القوانين واللوائح.

- وعند مغادرة منصب عضو مجلس الإدارة، ينبغي على العضو التوقيع على تصريح يحتوي على ما يلي:
- التأكيد على أن كافة عمليات البنك قد تم إجراؤها بشكل مرضٍ دون خطأ و/ أو إهمال مقصود، و
- تحديد العمليات المعينة التي يرى أنها حسب رأيه كانت ضارة بمصالح البنك.

تنص المادة 80 (ب) من القانون المصرفي على أنه لا يمكن لعضو مجلس الإدارة أو المدير أو الموظف في بنك مرخص في عُمان أن يخدم في أي منصب في بنك عُماني مرخص آخر، أو أن يقبل أن يصبح عضو مجلس إدارة في بنك تجاري أو أن يساهم في إدارة بنك آخر أو مؤسسة مالية إذا كان هذا المنصب أو هذه المساهمة تتعارض مع المسؤوليات المنوطة بهذا الشخص تحت القانون المصرفي أو من قبل البنك المرخص، إلا إن تم السماح له صراحة بذلك من قبل البنك المركزي العُماني.

12.3 نبذة عن المسؤولين في الإدارة العليا:

عبد الحكيم بن عمر العجيلي-الرئيس التنفيذي

عبد الحكيم العجيلي هو الرئيس التنفيذي لبنك ظفار. يتمتع باكثر من 33عاما من الخبرة في المجال المصرفي.
يحمل عبد الحكيم درجة الماجستير في الإدارة المصرفية من جامعة إكستر في المملكة المتحدة ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والتسويق والإدارة من كلية نيو إنجلاند في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنه خريج كل من برامج التعليم التنفيذي لكليات إدارة الأعمال في هارفارد ولندن، وتم تعيينه للعمل في مهام رئيسية مع البنوك الدولية

كاروماثيل جوباكومار - نائب الرئيس التنفيذي

انضم كاروماثيل جوباكومار إلى بنك ظفار كنائب للرئيس التنفيذي في نوفمبر 2021. وهو مهني مالي مخضرم يتمتع بخبرة تزيد عن 30 عامًا في مختلف المناصب القيادية في الخدمات المصرفية بالجملة ، والخدمات المصرفية بالتجزئة ، والخزانة والمؤسسات المالية ، والخدمات المصرفية الاستثمارية ، وإدارة الأصول ، والخدمات المصرفية الخاصة ، والرقابة المالية والعمليات مع المؤسسات المالية الشهيرة.

قبل انضمامه إلى بنك ظفار، شغل غوباكومار العديد من المناصب القيادية في البنوك في عمان. وهو محاسب قانوني ومحاسب للتكاليف وأمين للشركة من الهند، وعضو في المعهد المعتمد للمحاسبين الإداريين في لندن ، وعضو في رابطة الأسواق المالية في لندن وعضو في صندوق الشركات في لندن. كما أنه حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من إم دي لوزان ، سويسرا.

أحمد بن سعيد آل إبراهيم – رئيس مسؤولي خدمات الشركات

يتمتع أحمد آل إبراهيم بخبرة 28 عاماً في مجال البنوك والتمويل. وهو يشغل حاليا منصب كبير موظفي الشركات في بنك ظفار.

أحمد حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال في المملكة المتحدة ودرجة البكالوريوس في الاتصال الجماهيري من جامعة السلطان قابوس. كما حضر برنامج القيادة التنفيذية في كلية لندن للأعمال والعديد من البرامج الأخرى في الإدارة والأعمال والأعمال المصرفية.

فيصل بن حمد الوهيبي – رئيس الخدمات المصرفية ومدير عام الخدمات المصرفية بالتجزئة

فيصل الوهيبي هو رئيس الخدمات المصرفية الحكومية والاستثمارية في بنك ظفار، ويمتلك أكثر من 29 عامًا من الخبرة المتراكمة في التخطيط الاستراتيجي ، وإدارة العلاقات ، وتجربة العملاء ، والميزنة ، والتخطيط ، والتمويل ، والشؤون التنظيمية ، والاستعانة بمصادر خارجية وإعادة الهيكلة ، ومراقبة التكاليف وتخفيضها ، والمبيعات ، والتسويق ، والتوزيع ، وتطوير الموظفين ، والاتصالات ، والعمليات والتجزئة.

فيصل حاصل على درجة البكالوريوس في التسويق من جامعة ميسوري، الولايات المتحدة الأمريكية. وهو خريج كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد، بعد أن أكمل برنامج الإدارة المتقدمة 1992. وهو على قائمة الممارسين الرائدين في صناعة الخدمات المالية من قبل مجلس التميز المصرفي الآسيوي في خدمات التجزئة المالية ومعتمد في إدارة المخاطر من قبل معهد البحوث الدولية بالشرق الأوسط

كمال الدين بن حسن المرزع - رئيس خدمات ميسرة للصيرفة الاسلامية

كمال المرزا هو مصرفي متمرس يتمتع بخبرة تزيد عن 21 عامًا في مجال الخدمات المصرفية للشركات وإدارة العلاقات والمبيعات والتسويق وإدارة المخاطر واستراتيجية الأعمال. قبل تعيينه كمسؤول مصرفي إسلامي في شركة معصرة، عمل في اثنين من البنوك والمؤسسات المالية في جميع أنحاء عمان ، بما في ذلك بنك إتش إس بي سي وبنك صحار والعمليات التقليدية في بنك ظفار.

كمال حاصل على درجة البكالوريوس في التسويق من جامعة سانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية ، وحضر برنامج الإدارة المتقدمة بجامعة هارفارد ، بالإضافة إلى العديد من البرامج المصرفية المتخصصة محليًا ودوليًا.

طارق طه - رئيس قسم المعلومات

طارق طه هو رئيس قسم المعلومات في بنك ظفار ولديه أكثر من 22 عامًا من الخبرة المهنية في مجالات الأعمال المصرفية، والاتصالات، والنفط والغاز.

قبل منصبه الحالي، شغل طارق منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد ومسؤول الخدمات المصرفية الرقمية والمعلومات لعدة سنوات.

فيكيش ميراني - المدير المالي

انضم فيكيش ميراني إلى بنك ظفار كمدير مالي في سبتمبر 2021. وهو مسؤول عن جميع الشؤون المالية ومسؤول عن وضع الاستراتيجية المالية والتخطيط للمصرف.

قبل تعيينه في بنك ظفار، كان فيكيش هو المدير المالي لشركة المسرف في الإمارات العربية المتحدة ، وهو شريك لبنك إتش إس بي سي واحد من أكبر بنوك القطاع الخاص في فيتنام. في مسيرته المهنية التي امتدت على مدى خمسة وعشرين عامًا، شغل العديد من المناصب الإدارية العليا في الشركات متعددة الجنسيات بما في ذلك إتش إس بي سي HSBC و ستاندرد تشارترد و إيه بي إن و امرو ABN AMRO وبنك الامارات دبي الوطني.NBD

فيكيش هو محاسب قانوني مشارك من معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز ومعهد المحاسبين القانونيين في الهند ويحمل درجة البكالوريوس في التجارة مع مرتبة الشرف في المحاسبة.

ماليكارجونا كوريسيباتي - رئيس الخدمات المصرفية للشركات

وانضم الفاضل/ ماليكارجونا إلى البنك بصفته كبير موظفي الخدمات المصرفية بالجملة. وهو مدير تنفيذي رفيع المستوى يتمتع بخبرة 26 عامًا في مجالات الخزانة وأسواق رأس المال والاستثمارات والأعمال المصرفية للشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات البيع بالتجزئة والنقابات والمؤسسات المالية العالمية مع البنوك العالمية الشهيرة. وقد أكمل برنامج الإدارة المتقدمة من كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد. يحمل ماليكارجونا درجة الماجستير في إدارة الأعمال من مؤسسة إس بي جين، مومباي ، الهند ، ودرجة البكالوريوس في التكنولوجيا من المعهد الهندي للتكنولوجيا، خاراغبور ، الهند.

أمجد اللواتي – مدير الخدمات المصرفية للأفراد

انضم أمجد إلى بنك ظفار كرئيس لمصرف التجزئة في أغسطس 2022. وهو مدير تنفيذي أقدم يتمتع بخبرة 26 عامًا في قطاعات الخدمات المصرفية للأفراد داخل البنوك الشهيرة في دول مجلس التعاون الخليجي.

وهو حاصل على درجة البكالوريوس في نظم معلومات الأعمال من جامعة لينكولنشاير وهامبرساید – المملكة المتحدة.

لين كومار - رئيس إدارة المخاطر

لين كومار هو المسؤول عن المخاطر ولديه أكثر من 28 عامًا من الخبرة المهنية في العمليات والإدارة الاستراتيجية وإدارة المخاطر والأعمال المصرفية للشركات والتجزئة.

قبل منصبه الحالي، شغل لين أدوارًا قيادية وإدارية في عدد من البنوك الرئيسية محليًا ودوليًا، بما في ذلك بنك مسقط والبنك الأهلي المتحد في الكويت.

ولين حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من المعهد الآسيوي للإدارة، مانيلا، ودرجة الماجستير في التجارة من الهند. وهو مدير مخاطر مالية معتمد (FRM) ومحاسب إداري معتمد (CMA) ومدير مالي معتمد (CFM).

د. خالد الحمداني - رئيس الموارد البشرية

انضم الكتور خالد الحمداني إلى بنك ظفار في عام 2016 بخبرة تزيد عن 26 عامًا في مجال رأس المال البشري في القطاعين العام والخاص في عُمان. حاصل على درجة الدكتوراه في إدارة الموارد البشرية من كلية نورث هامبتون لإدارة الأعمال ودرجة الماجستير في إدارة الموارد البشرية من كلية شيفيلد لإدارة الأعمال في المملكة المتحدة، بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في التعليم من جامعة السلطان قابوس.

علي العلوي - رئيس الامتثال

يشغل علي العلوي منصب رئيس قسم الامتثال منذ عام 2019، ويتمتع بخبرة تزيد عن 24 عامًا في تخصصات متنوعة مثل الخدمات المصرفية في الفروع والخدمات المصرفية للشركات ومكتب الخزانة الأمامي وإدارة المخاطر.

حصل علي على درجة الماجستير العلوم في الإدارة المالية الاستراتيجية من جامعة ديربي "المملكة المتحدة" وبكالوريوس في إدارة الأعمال في الإدارة المالية والمصرفية من جامعة شمال تكساس "الولايات المتحدة الأمريكية". كما أنه حاصل على دبلوم دولي في الحوكمة والمخاطر والامتثال من جامعة مانشستر "المملكة المتحدة".

12.4 اللجان الفرعية المنبثقة عن مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من أربع لجان دائمة تابعة لمجلس الإدارة، تخضع أهدافها وصلاحياتها وإجراءاتها لاختصاصات اللجان المعنية على النحو المنصوص عليه في مواثيقها، والتي وافق عليها مجلس الإدارة:

- اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة
- لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة
- لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.
- لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة.

هذا وقد يتم تشكيل لجان إضافية من قبل مجلس إدارة البنك من حين لآخر حسب متطلبات العمل. إن لهذه اللجان الصلاحيات في الحصول على كافة المعلومات والبيانات التي تحتاجها كما يحق لها الاتصال المباشر مع الموظفين والاستشاريين. كما يقوم مجلس الإدارة بتعيين أعضاء اللجان المنبثقة عنه بناءً على الخبرات المهنية، والمهارات والميزات الأخرى التي يضيفونها إلى اللجان.

12.4.1 دور لجان مجلس الإدارة

اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة

تتألف اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة من ستة أعضاء مجلس الإدارة وتجتمع اللجنة كلما اقتضت ضرورة النشاط التجاري. تغطي الأدوار والمسؤوليات الرئيسية المجالات التالية:

1. الموافقة على المقترحات الائتمانية والاستثمارية "بما في ذلك التعرض للدول والبنوك" بما يتجاوز الصلاحيات المفوضة للإدارة. التصديق على الموافقات الائتمانية والاستثمارية من قبل الجهات الأدنى درجة والتصديق عليها على النحو المحدد في دليل تفويض السلطات.
2. الإحاطة علما بمحضر لجنة إدارة الائتمان.
3. الموافقة على أي استثناءات لمختلف سياسات الإقراض والاستثمار "بما في ذلك التعرض للبلدان والبنوك المقابلة" دون انتهاك معايير البنك المركزي العماني.
4. الموافقة على إعادة هيكلة وإعادة جدولة وتسوية التسهيلات الائتمانية التي تنطوي على التنازل أو الشطب بما يتجاوز الصلاحيات المفوضة للجنة إدارة الائتمان. يجب أن يمتثل أي تنازل أو شطب بشكل صارم لإرشادات البنك المركزي العماني الصادرة من وقت لآخر وفقا لتعميم البنك المركزي العماني BM 977.
5. مراجعة واعتماد جميع التنازلات أو الشطب من قبل السلطات الأدنى كما هو محدد في دليل السلطات الخاص بالبنك.
6. الإشراف على استراتيجيات البنك ومقترحاته ومشاريعه؛ تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بالمشاريع والاستثمارات التي تتطلب موافقة المجلس.
7. مراجعة وتحديد الاتجاه بشأن الاندماج المحتمل لبنك ظفار نيابة عن مجلس إدارة بنك ظفار بما يتوافق مع إرشادات ولوائح البنك المركزي العماني وهيئة السوق المالية ووزارة التجارة والصناعة وأي إرشادات ولوائح تنظيمية أخرى.
8. القيام بالواجبات الأخرى التي قد يفوضها إليها مجلس الإدارة من وقت لآخر.

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

تتألف لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء في مجلس إدارة البنك، ثلاثه منهم مستقلين يمثلان الأغلبية التي ينص عليها القانون"..

إن لجنة التدقيق هي المسؤولة عن المهام والمسؤوليات المذكورة في المادة "147" من لائحة الشركات المساهمة العامة، ولها على سبيل المثال توجيه تركيز مجلس الإدارة والإدارة العليا نحو التقارير المالية القوية وممارسات إدارة المخاطر. يراقب التزام البنك بجميع أطره القانونية والتنظيمية، بدءًا من النظام الأساسي للبنك وحتى ميثاقه الأساسي واللوائح والقواعد التي وضعها مجلس الإدارة. كما تراقب مدى كفاية هذا الإطار والضوابط الداخلية، وتقدم توصيات للتحسين كلما لزم الأمر. تحدد لجنة التدقيق "BAC" شروط تكليف المدققين الخارجيين وتراجعها، وتتلقى تقارير المدققين، وتوافق على نطاق التدقيق الداخلي والخارجي، ومراقبة فعالية عملية التدقيق في البنك من خلال خطة تدقيق معتمدة.

يتم تقديم توصيات لجنة التدقيق بشأن تعيين المدققين الخارجيين إلى مجلس الإدارة للتوصية بالاقتراح للحصول على الموافقة الرسمية من قبل المساهمين في الاجتماع العام السنوي، بعد الحصول على الموافقة اللازمة من البنك المركزي العماني. وهي تقدم تقارير إلى مجلس الإدارة حول عمليات التدقيق التي يقوم بها المدققون الخارجيون والمدققون الداخليون للبنك، ومدى كفاية الإفصاح عن المعلومات، ومدى ملاءمة وجودة أنظمة إدارة الشؤون المالية والمحاسبية للبنك.

لجنة التدقيق هي المسؤولة عن المراقبة والإشراف على أنشطة وظيفة التدقيق الداخلي للبنك، من خلال ضمان الموارد الكافية والوصول إلى المعلومات. كما أن لجنة التدقيق "BAC" كما أن لجنة التدقيق مسؤولة أيضًا عن تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة بالبيانات المالية السنوية للموافقة عليها وأي مسائل ذات أهمية يتم تحديدها نتيجة لعمليات التدقيق الخارجية أو الداخلية. علاوة على ذلك، تقوم لجنة التدقيق بمراجعة حوادث الاحتيال، إن وجدت، والإجراءات العلاجية الكافية التي اتخذتها لجنة الإدارة.

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

تضم لجنة المخاطر أربعة أعضاء وتجتمع اللجنة أربع مرات على الأقل كل عام. من بين المسؤوليات الرئيسية للجنة تقييم ومراقبة وتقديم التوصيات الخاصة بالاستراتيجية المتعلقة بالمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك. كما أن اللجنة مسؤولة عن إعداد سياسة المخاطر وحدود المخاطر وإجراءات إدارة المخاطر.

لجنة المخاطر مسؤولة عن فهم المخاطر التي يقوم بها البنك وضمان أن تدار بشكل مناسب.

كما أن اللجنة مسؤولة عن وضع سياسات المخاطر، والحدود والإجراءات بعد تقييم قدرة تحمل مخاطر البنك والتحقق من النماذج المستخدمة لتسعير المنتجات المعقدة والتسعير التحويلي وإعادة النظر في نماذج المخاطر وتطويرها لتأخذ مكان في الأسواق وأيضا تحديد المخاطر الجديدة. والتأكد من أن سياسات المخاطر وضعت بوضوح لتوضيح الحدود الاحترازية الكمية على شرائح مختلفة من عمليات البنك وبناء سيناريوهات الضغط لقياس تأثير ظروف السوق غير العادية ورصد التباين بين التقلب الفعلي في قيم المحفظة وتلك التي تنبأ بها التدابير بالمخاطر.

كما أن اللجنة مسؤولة عن الامتثال لمعايير المخاطر المختلفة عن طريق خطوط الأعمال. ومساءلة عن المخاطر التي تقع في دائرة اختصاصهم والإشراف وضمان تنفيذ المبادئ التوجيهية للبنك المركزي العماني على نظم إدارة المخاطر في البنوك

لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة

يتألف BNRC من أربعة أعضاء ، ويساعد ، من بين أمور أخرى ، في ترشيح المديرين الأكفاء واختيار الأكثر ملاءمة للغرض. علاوة على ذلك ، تهدف اللجنة إلى مساعدة مجلس الإدارة في اختيار المدراء التنفيذيين المناسبين والضروريين للإدارة التنفيذية. يوفر BNRC دعما حاسما ويركز على وظيفة الموارد البشرية من خلال التأكد من أن خطط القوى العاملة للبنك تتبع متطلبات الموارد الاستراتيجية والمحددة لتحقيق أهداف محددة. كما أنها تدعم مخطط التعمين الوطني من خلال مراجعة خطط التعمين بالبنك للتأكد من أن بعض الوظائف المحددة مؤمنة للموظفين العمانيين المحتملين خلال فترة زمنية محددة.

هيئة الرقابة الشرعية

هيئة الرقابة الشرعية هي الهيئة المسؤولة عن الإشراف على ومراجعة واعتماد سياسات ومنتجات وعمليات البنك للتأكد من التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية. كما أن الهيئة أيضا مسؤولة عن الحوكمة لميسرة للخدمات للصيرفة الاسلامية ويشمل ذلك تقديم الفتاوى المتعلقة بها والتأكد من التزام النافذة الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية وتعزيز مساهمتها في تطوير الصرافة الإسلامية في سلطنة عمان. تقدم اللجنة تقارير كتابية بما توصلت إليه إلى مجلس الإدارة. الهيئة أيضا مسؤولة عن إعداد المنتجات البديلة المتوافقة مع أحكام الشريعة وعن اعتماد خطة التدقيق الشرعية السنوية. تجتمع اللجنة أربع مرات كل عام وتتألف في الوقت الحالي من خمسة أعضاء يختارون من بينهم رئيس الهيئة. . يعمل رئيس دائرة الشريعة بالبنك كسكرتير لهيئة الرقابة الشرعية ويسجل ويحتفظ بمحاضر اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية.

5.12 لجان الإدارة

اللجان الرئيسية للإدارة العليا للبنك هي كالتالي:

لجنة الإدارة التنفيذية

هدف لجنة الإدارة التنفيذية هو مراجعة أداء البنك فيما يتعلق بالاستراتيجية المتفق عليها بشأن خطة التشغيل السنوية ولتحقيق هذا الهدف ربما تدرس اللجنة المرتبطة بالعديد من الجوانب منها على سبيل المثال لا الحصر كفاية رأس المال والسيولة وفترة الإقراض والربح والخسارة والجوانب التشغيلية والسياسات والإجراءات وعرض المنتجات واستراتيجية التسويق ومستويات الخدمة والأمور التي لها علاقة بالموظفين وبيئة الرقابة الداخلية والالتزام واستراتيجية المنافسين ومبادرات تقنية المعلومات.

تجتمع اللجنة كلما لزم الأمر.

لجنة إدارة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة

اللجنة مسؤولة عن مراجعة ومراقبة مخاطر السوق للبنك وإدارة الميزانية والتأكد من أنها ضمن معايير الأداء والمخاطر المحددة من مجلس الإدارة. توفر اللجنة التوجيه اللازم للإدارة وتعطي قرارها بشأن استراتيجية البنك وضمان أنها متماشية مع ممارسات وسياسة البنك.

تجتمع لجنة إدارة الأصول والالتزامات على الأقل مرة كل شهر وعلى فترات أقل من ذلك إن لزم الأمر.

لجنة إدارة المخاطر التابعة للإدارة

تتولى اللجنة مهمة الإشراف على وتوجيه تنفيذ إطار إدارة المخاطر للبنك "بما في ذلك ميسرة" ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر قواعد المخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان. تقوم اللجنة بالمراجعة والتوصية بالسياسات والممارسات والأنظمة التي تساعد على تقييم مخاطر البنك وتضمن وجود ثقافة قوية لإدارة المخاطر داخل البنك.
تجتمع اللجنة أربع مرات على الأقل في العام

لجنة إدارة الائتمان التابعة للإدارة

تعمل لجنة الائتمان على التأكد من أن التسهيلات الائتمانية التي تقع ضمن الصلاحية قد خضعت للتدقيق الكافي وأنه تم الإحاطة بكافة جوانبها بما يساعد على الوصول إلى القرار الحكيم بشأنها.

تجتمع اللجنة بشكل أسبوعي على حسب متطلبات النشاط وعلى الأقل مرة كل أسبوعين.

12.6 الامتثال لمتطلبات التنظيم والرقابة

المجلس ليس لديه أي علم بأية حالات جوهرية بعدم التزام البنك بالمتطلبات التنظيمية. وقد قام البنك بالالتزام بجميع أحكام ميثاق حوكمة شركات المساهمة العامة.

12.7 قنوات التواصل مع المساهمين والمستثمرين

البيانات المالية للبنك متاحة عبر موقع بورصة مسقط www.msx.om. كما يتم نشر البيانات المالية الربع سنوية والنصف سنوية والنتائج السنوية للبنك في صحيفتين محليتين يوميتين صادرة باللغتين الإنجليزية والعربية. كما تتوفر البيانات المالية على الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك. www.bankdhofar.com
كما يمكن للمستثمرين التواصل عبر البريد الالكتروني investorrelations@bankdhofar.com

الفصل الثالث عشر ــ حقوق ومسؤوليات حملة السندات ووكيل حملة السندات

فيما يلي وصف مسؤوليات وحقوق حملة السندات ووكيل حملة السندات. يجب التأكيد على أن الحقوق والمسؤوليات تخضع للفصل السادس (شروط وأحكام السندات) وفي حالة وجود تعارض بين هذا الفصل والفصل السادس فإن الأولوية في التطبيق ستكون للفصل السادس

مسؤوليات وكيل حملة السندات

لوكيل حملة السندات المسؤوليات الأساسية التالية:

- مراقبة العقود والأحداث والأفعال والإعلانات المادية) بما فيها نشر القوائم المالية السنوية (المبرمة أو المعلنة من قبل المصدر، من وقتٍ لآخر.
- التأكد دورياً من امتثال المصدر بالتزاماته بدفع مبالغ الفوائد.
- الإشراف عموماً على امتثال المصدر ببنود وشروط سندات رأس المال، واتفاقية الوكالة.
- التصرف في أي طلب معقول لحملة سندات رأس المال، ومدققي المصدر ووزارة التجارة والصناعه وترويج الإستثمار والبنك المركزي وبورصة مسقط والهيئة العامة لسوق المال أو المصدر نفسه، والذي قد ينبه الوكيل إلى موقف قد يمثل واقعة خرق قد يكون لها أثر مادي على حقوق حملة سندات رأس المال.
- التصرف كوسيط في حل أي نزاع مادي ناشئ بين المصدر وأي حامل للسندات منفرداً أو عدد مجتمع من حملة السندات، حول مسائل ذات صلة مباشرة بسندات رأس المال.
- في حال خرق المصدر لأي شرط أو إخفاقه في أداء أية دفعة مستحقة في حينها وقابلة للدفع إلى حملة سندات رأس المال، أو في حال حدوث أية واقعة مادية والتي تكون في رأي الوكيل مؤثرة مادياً أو يحتمل تأثيرها مادياً على حقوق حملة سندات رأس المال، فيكون للوكيل الحق باتخاذ التصرفات وفقاً للإجراءات الواردة في اتفاقية الوكالة، من أجل صيانة وحماية حقوق حملة سندات رأس المال باعتبارهم فئة منفصلة لأصحاب المصالح في المصدر.

يقوم وكيل حملة السندات بمراقبة أداء البنك بخصوص التزاماته ومن أجل حماية مصالح حملة سندات رأس المال، ضمن بنود وشروط الإصدار الواردة في هذه النشرة. وبعض هذه المسئوليات كالتالي:

- طلب تقارير دورية من البنك وفحص دفاتره الخاصة بالحسابات والسجلات وأصول البنك والمستندات والتقارير المتعلقة بالتصنيف الائتماني للبنك.
- التأكد من دفع الفوائد المستحقة على سندات رأس المال إلى حملة السندات بكل تاريخ دفع للفوائد، مع مراعاة بنود الفصل بنود وشروط الإصدار.
- التحقق بأن سندات رأس المال قد تم استردادها طبقاً للأحكام والشروط الواردة في هذه النشرة.
- الدعوة أو الإيعاز بالدعوة للاجتماع العام لحملة سندات رأس المال حول أية أحداث قد تؤثر على مصالح حملة سندات رأس المال أو بطلب من أحد حملة سندات رأس المال أو أكثر ممن يمتلكون ما لا يقل عن 10% من مجموع سندات رأس المال.
- التحقق أن الأموال التي تم جمعها من خلال سندات رأس المال يتم استغلالها طبقاً للنشرة.
- القيام بالتصرفات الأخرى حسب الضرورة لحماية مصالح حملة سندات رأس المال.
- ويمكن لوكيل حملة السندات التماس مساعدة خبراء ومهنيين لأداء واجباته، دون المساس بمسئولياته.

حقوق وكيل حملة السندات

لوكيل حملة السندات الحقوق المحددة التالية، بالإضافة لأية حقوق أخرى يمكن أن تمنح له بموجب قوانين السلطنة:

- على الوكيل فور حدوث أي خرق أو فشل تنظيمي أو تصرف مهمل أو ما يشابه ذلك أو إغفال من جانب المصدر، لفت انتباه المصدر عن طريق خطاب مكتوب وموجه إلى الرئيس التنفيذي للمصدر. وعلى وكيل حملة السندات والبنك بذل أفضل ما بوسعهم لمعالجة أية مسألة إجرائية أو خرق و/أو التوصل إلى تسوية عادلة ومعقولة لذلك الأمر. وحيثما يكون مناسباً ومتفقاً عليه مع المصدر، يحق للوكيل أن يقرر ويحكم حول الأمور نيابةً عن حملة سندات رأس المال دون الدعوة لاجتماع حملة سندات رأس المال.
- في حال إخفاق المصدر في معالجة أي خرق أو تصرف خلال فترة زمنية معقولة من إعطائه الإشعار الازم من قبل الوكيل بالقيام بذلك، أو في حال قيام المصدر بارتكاب تصرف أحادي الجانب يكون له أثر مادي على حملة سندات رأس المال، فيحق للوكيل اتخاذ إجراءات حسبما تبدو مناسبة. وحيثما يكون ممكناً وعملياً، بناءاً على الظروف، يقوم الوكيل بالتصرف بقرار اجتماع حملة سندات رأس المال، حسب التصويت به من الأغلبية المعمول بها. ويقوم الوكيل كذلك بالتصرف بموجب أمر أو إرشاد الجهات التنظيمية ذات السلطة الملائمة حسب الأصول في السلطنة.
- في حال أن المسألة التي يتم اتخاذ القرار حولها ذات طبيعة قانونية أو بناء على نزاع حول الوقائع والحقائق، فيحق للوكيل مباشرة محامي أو محكمة. ويحق للوكيل في جميع الأمور، ما لم يثبت أنه تصرف بإهمال أو ليس في المصلحة الجماعية لحملة سندات رأس المال، تعويضه من قبل المصدر ضمن حدود معقولة، عن الدفاع عن أي إجراءات قانونية ناشئة عن صفته كوكيل أو القيام بأية دعوى فيما يتعلق بذلك، أو مسالة نزاع، حسب الوصف أعلاه.
- في حال انعقاد اجتماع حملة سندات رأس المال، فيتم عقده طبقاً للإجراء الوارد في بنود وشروط إصدار سندات رأس المال على النحو المبين في النشرة هذه (وتعديلاتها من وقت إلى آخر).
- يحق للوكيل حضور الجمعيات العامة الخاصة بالمصدر، وحيث الانطباق، يحق له مخاطبة الجمعية حسبما يراه مناسباً رئيس الجمعية.
- يحق للوكيل طلب معلومات معينة من المصدر من أجل أداء وظائفه بشكلٍ ملائم وبإتقان. ويتعين اعتبار جميع طلبات الوكيل المعقولة حسب الأصول من قبل المصدر، والذي يقوم بإدارة جميع الاتصالات الجارية مع الوكيل من خلال مكتب الدائرة القانونية الداخلية. ولا يلتزم المصدر بتقديم المعلومات خارج نطاق ما هو معقول أو يعتبر ملائماً.
- سيُدفع للوكيل أتعاب وكالة سنوية

حقوق حملة سندات رأس المال

يتمتع حملة سندات رأس المال بالحقوق الآتية:

- حق استلام المبلغ الأساسي لسندات رأس المال.
- حق استلام الفوائد القابلة للدفع على سندات رأس المال.
- حق تحويل/ بيع سندات رأس المال طبقاً لقوانين السلطنة وبنود وشروط هذه النشرة
- حق المشاركة في اجتماعات حملة سندات رأس المال والتصويت في هذه الاجتماعات طبقاً لأحكام اتفاقية الوكالة وشروط السندات المحددة في الفصل السادس والقوانين المطبقة في سلطنة عمان.

الفصل الرابع عشر ــ شروط وإجراءات الاكتتاب

14.1 الأهلية للاكتتاب

يعرض الاكتتاب بسندات رأس المال فقط إلى مستثمرين مختارين على أساس الطرح الخاص.

14.2 فترة الاكتتاب

يبدأ الاكتتاب في: 19 ديسمبر 2023
ينتهي الاكتتاب في: 21 ديسمبر 2023

ويمكن للمصدر أن يمدد تاريخ انتهاء فترة الاكتتاب بموافقة الهيئة العامة لسوق المال.

14.3 الحد الأدنى والأقصى للاكتتاب

الحد الأدنى للاكتتاب 100 سند
الحد الأقصى للاكتتاب 40,000 سند

14.4 رقم المستثمر لدى مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م

1. يجب على المكتتب في هذه النشرة أن يكون لديه حساب مستثمر في مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م وفقا للنموذج المعد لذلك، والذي يمكن الحصول عليه من المقر الرئيسي لمسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م أو على موقعهم الإلكتروني أو من شركات الوساطة. وللمكتتب القدرة على فتح الحساب عبر المنافذ الآتية:

- المكتب الرئيسي لمسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م ، مسقط
- أي وسيط مسجل ومرخص لدى الهيئة العامة لسوق المال
- من خلال موقع مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م
- من خلال تطبيق الهاتف المحمول لمسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م "Oman Stock" المتوفر على منصة Google Play وApple Store

2. بالنسبة للمستثمرين الذين لديهم حساب لدى مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م، يتعين عليهم جميعاً قبل الاكتتاب التأكد من أن حساباتهم تحتوي على بياناتهم الأساسية الشاملة، وهي الاسم بالكامل، العنوان البريدي، رقم البطاقة المدنية، حسب ما هو موضح بالبطاقة الشخصية (المدنية)أو الرقم المدني الوارد في جواز السفر أو الرقم المدني المذكور في شهادة الميلاد الجديدة وتفاصيل الحساب البنكي. ويمكن لكل حامل سند أن يقوم بتحديث بياناته عبر المنافذ المذكورة أعلاه.
3. جميع المراسلات بما في ذلك الإخطارات يجب أن يتم إرسالها إلى مقدم الطلب في العنوان المسجل لدى مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م، ولذا على جميع مقدمي الطلب التأكد من صحة عناوينهم.
4. يجب على كل مقدمي الطلب بعد فتح حساب مستثمر أو تحديث بياناتهم، الحصول على الرقم الصحيح من مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م ليتم تسجيله في طلب الاكتتاب. وتقع مسؤولية التحقق من صحة الرقم المدون في طلب الاكتتاب على المستثمر نفسه. وسيتم رفض طلبات الاكتتاب التي لا تحمل رقم حساب المستثمر الصحيح دون الرجوع إلى مقدم الطلب.

للمزيد من المعلومات حول هذه الإجراءات يرجى مراجعة: -
مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م
هاتف 24822222 968+ فاكس 24817491 968+

14.5 تفاصيل الحساب البنكي

1. تعين على كل مقدم الطلب ذكر تفاصيل الحساب البنكي الخاص به) المسجل باسم مقدم الطلب (، ولا يجوز لمقدم الطلب استخدام رقم حساب بنكي يخص شخصاً آخر إلا في حالة القصر فقط.
2. إذا كان الحساب البنكي لمقدم الطلب مسجلًا لدى بنك آخر غير بنك الاكتتاب، فإنه يجب على مقدم الطلب تقديم وثيقة تثبت صحة تفاصيل الحساب البنكي الواردة بنموذج الطلب، ويمكن القيام بذلك عن طريق أي وثيقة من بنك مقدم الطلب توضح رقم واسم صاحب الحساب (مقدم الطلب) ، بيان حساب صادر من البنك والذي يحتوي على هذه التفاصيل فقط او خطاب او أي وثيقة صادرة من بنك مقدم الطلب تحتوي على المعلومات المذكورة. ويتوجب على مقدم الطلب التأكد من أن الأدلة المقدمة يمكن قراءتها بطريقة واضحة وتحتوي على رقم واسم صاحب الحساب بالكامل. ولمزيد من التوضيح، فإن مقدم الطلب غير ملزم بتقديم إثبات عن صحة تفاصيل حسابه البنكي إذا قام بالاكتتاب عن طريق البنك الذي يحتفظ بحسابه لديه، حيث وفي هذه الحالة يتعين على بنك الاكتتاب في هذه الحالة التحقق من تفاصيل حساب المتقدمين وتأكيدها في نظامه وإجراءاته.
3. سيتم استخدام رقم الحساب البنكي الوارد في طلب الاكتتاب في استرداد المبالغ فقط.
4. سيتم رفض أي طلب اكتتاب إذا كان الحساب البنكي الوارد بالطلب لا يخص مقدم الطلب.

14.6 الوثائق المطلوبة

1. نسخة من البطاقة المدنية / جواز السفر / شهادة السجل التجاري لمقدم الطلب، حسب مقتضى الحال.
2. تقديم مستند يثبت صحة تفاصيل الحساب البنكي المكتوب في نموذج الطلب فقط إذا كان الاكتتاب عن طريق بنك آخر غير البنك الذي للمكتتب حساب فيه.
3. نسخة من سند التوكيل ساري المفعول والمعتمد حسب الأصول من السلطات القانونية المختصة في حالة الاكتتاب نيابة عن شخص آخر.
4. إرفاق صورة لإثبات التفويض بالتوقيع بالنيابة عن الشخص الاعتباري. وذلك في حالة الطلبات التي يتقدم بها أشخاص اعتباريون غير الأفراد (ويوقعها أفراد بموجب ما هو مخول لهم من صلاحيات التوقيع.

14.7 كيفية الاكتتاب

1. على مقدم الطلب تعبئة طلب الاكتتاب واستيفاء جميع بياناته بما فيها رقم المساهم لدى مسقط للمقاصة والإيداع والرقم المدني/ رقم جواز السفر/ رقم السجل التجاري أو اية بيانات مشابهة.
2. يتحمل مقدم الطلب مسؤولية استيفاء جميع بياناته وضمان صحة وسريان مفعول المعلومات الواردة بالطلب، وتأكيدا على ذلك، فقد تم توجيه البنك الذي يتلقى الاكتتاب بقبول فقط طلبات الاكتتاب التي تستوفي جميع المتطلبات المنصوص عليها في طلب الاكتتاب ونشرة الإصدار.
3. قبل تعبئة طلب الاكتتاب، على مقدم الطلب قبل تعبئة طلب الاكتتاب مراعاة الاطلاع على نشرة الإصدار وقراءة شروط وإجراءات الاكتتاب بعناية تامة.
4. على مقدم الطلب تقديم الطلب إلى بنك الاكتتاب مع سداد قيمة السندات كما هي محددة بالنشرة مع مراعاة إرفاق المستندات المشار إليها أعلاه.
5. يجب دفع مبلغ الاكتتاب بالريال العماني فقط. من الممكن أن يؤدي دفع قيمة الاكتتاب بعملة أخرى إلى رفض طلب الاكتتاب.
6. في حالة السداد عن طريق حوالة مصرفية، يتحمل المتقدم بطلب اكتتاب المسؤولية عن التأكد من إتمام عملية تحويل مبلغ الاكتتاب بنجاح إلى بنك الاكتتاب خلال الفترة المحددة للاكتتاب مع إرفاق نسخة من تأكيد الحوالة المصرفية مع نموذج الطلب.
7. يمكن سداد قيمة الاكتتاب عن طريق النقد أو شيك أو تحويل الى الحساب الآتي:

سندات بنك ظفار من الفئة الأولى
رقم الحساب: 09701361610200
بنك ظفار
BDOFOMRUXXX

14.8 البنك الذي يتلقى الاكتتاب

تسلم طلبات الاكتتاب إلى بنك ظفار ش.م.ع.ع)بنك الاكتتاب(خلال ساعات العمل الرسمية فقط.

ويتعين على بنك الاكتتاب قبول طلبات الاكتتاب بعد التأكد من استيفائها للإجراءات والأهداف المحددة مع المتطلبات الواردة في النشرة. وعليه يتوجب على بنك الاكتتاب التحقق من توجيه مقدمي الطلبات والتحقق من قيامهم باستيفاء كافة المتطلبات المحددة في طلب الاكتتاب ونشرة الإصدار

يتحمل مقدمي الطلب مسؤولية تسليم طلبات اكتتابهم إلى بنك الاكتتاب قبل انتهاء فترة الاكتتاب. وفي هذا الصدد يحق لبنك الاكتتاب عدم قبول أي طلب اكتتاب يرد إليه بعد ساعات الدوام الرسمية في تاريخ انتهاء فترة الاكتتاب.

14.9 قبول طلبات الاكتتاب

يتعين على بنك الاكتتاب عدم استلام أو قبول طلبات الاكتتاب في الحالات التالية:

1. إذا لم يكن طلب الاكتتاب موقعاً من قبل مقدم الطلب.
2. إذا لم يتم سداد قيمة السندات المكتتب فيها طبقا للشروط الواردة في نشرة الإصدار.
3. إذا تم سداد قيمة السندات المكتتب فيها عن طريق شيك بنكي وتم رفضه لأي سبب كان.
4. إذا لم يتضمن طلب الاكتتاب رقم المساهم المستثمر لدى مسقط للمقاصة والإيداع.
5. إذا كان رقم المساهم المستثمر الوارد في طلب الاكتتاب غير صحيح.
6. إذا تبين أن الشخص قام بالاكتتاب بعدة طلبات وبنفس الاسم فإنه سيتم رفض جميع الطلبات.
7. إذا لم ترفق بطلب الاكتتاب المستندات المنصوص عليها في نشرة الإصدار.
8. إذا لم يتضمن الطلب جميع تفاصيل الحساب البنكي للمكتتب.
9. إذا لم تكن جميع تفاصيل الحساب البنكي لمقدم الطلب الواردة بالطلب صحيحة.
10. إذا لم تكن تفاصيل الحساب البنكي الواردة بالطلب تخص مقدم الطلب.
11. في حالة لم يُرفق بالطلب التوكيل الرسمي / التوكيلات الرسمية، وفق المتطلبات الواردة في نشرة الإصدار بشأن من يكتتب ويوقع نيابة عن شخص آخر.
12. إذا لم يستوفي طلب الاكتتاب المتطلبات القانونية والتنظيمية الواردة في هذه النشرة.

إذا تبين لبنك الاكتتاب بعد استلام الطلب وقبل انتهاء الفترة الزمنية المحددة له لتسليم الطلبات بشكل نهائي لمدير الإصدار عدم استيفاء الطلب للمتطلبات القانونية المنصوص عليها في نشرة الإصدار، فإنه يتعين عليه القيام بالخطوات اللازمة للاتصال بمقدم الطلب لتصحيح الخطأ المكتشف، وإذا تعذر تصحيح الخطأ خلال الفترة المذكورة فإنه يتعين على بنك الاكتتاب إعادة الطلب لمقدم الطلب مع قيمة الاكتتاب قبل انتهاء الفترة المحددة له لتسليم طلبات الاكتتاب إلى مدير الإصدار.

14.10 رفض طلبات الاكتتاب

يجوز لمدير الإصدار رفض طلبات الاكتتاب في أي من الحالات المشار إليها أعلاه، وذلك بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة لسوق المال وتقديم تقرير مفصّل للهيئة يوضح تفاصيل طلبات الاكتتاب المراد رفضها وأسباب الرفض.

14.11 الاستفسارات والشكاوى

على مقدمي الطلبات الذين يرغبون في الاستفسار أو تقديم الشكاوى حول الأمور المتعلقة بالتخصيص أو الطلبات المرفوضة، الاتصال بفرع البنك الذي تم الاكتتاب من خلاله، وفي حالة عدم تجاوب الفرع يتعين على المكتتب الاتصال بالشخص المعني وذلك على النحو التالي:

بنك ظفار ش.م.ع.ع

الفاضلة فاطمة حسن سلمان اللواتي
إدارة المكتب الخلفي للاستثمار
ص ب 1507 رمز بريدي 112 روي، سلطنة عمان
هاتف رقم: 22652561 968+ فاكس: 24797246 968+
البريد الالكتروني f.allawati@bankdhofar.com

في حالة عدم تمكن بنك الاكتتاب من التوصل إلى حل أو تسوية مع الشخص الذي تقدم بطلب الاكتتاب فإنه سيقوم بتحويل الأمر إلى مدير الإصدار ويبلغ المتقدم بطلب الاكتتاب بما تم في الأمر. يجب على المتقدم بطلب الاكتتاب التواصل مع بنك الاكتتاب فقط لمعرفة القرار الذي تم التوصل إليه.

جهة اتصال مدير الإصدار –

الفاضل . باراج ماثور (Parag Mathur)
الهاتف: 22652199 968+ فاكس: 24797246 968+
البريد الإلكتروني: p.mathur@bankdhofar.com

14.12 التخصيص والاسترداد

يكون تخصيص سندات رأس المال لمقدمي الطلبات تقديريا وقد لا يكون بأي نسبة محددة، ويكون خاضعا لموافقة الهيئة العامة لسوق المال. التقدم بطلب الاكتتاب أو قبوله من جانب بنك الاكتتاب أو مدير الإصدار لا يضمن تخصيص سندات.
عند التخصيص، سيتم إرسال إشعار تخصيص للمتقدم يحدد تفاصيل هذا التخصيص والاسترداد. سيتم الرد خلال 5 أيام من تاريخ نهاية الاكتتاب وربما يتم تحويله مباشرة إلى الحساب المصرفي لمقدم الطلب والوارد في طلب الاكتتاب. سيتم رد الأموال صافية من الرسوم المصرفية والرسوم الأخرى المطبقة.

14.13 الإدراج

يتم إدراج سندات رأس المال في بورصة مسقط.

14.14الجدول الزمني المقترح

الجدول التالي هو مجرد جدول زمني مقترح لهذا الإصدار:

الإجراء	التاريخ
تاريخ بدء الاكتتاب	19 ديسمبر 2023
تاريخ انتهاء الاكتتاب	21 ديسمبر 2023
تاريخ استلام نتائج الاكتتاب النهائي من بنك الاكتتاب	21 ديسمبر 2023
تاريخ تقديم نتائج الاكتتاب للهيئة العامة لسوق المال	24 ديسمبر 2023
تاريخ موافقة الهيئة العامة لسوق المال على التخصيص /تاريخ الاصدار	27 ديسمبر 2023
تاريخ إدراج السندات في بورصة مسقط	31 ديسمبر 2023

*قد تختلف المواعيد الفعلية

14.15 المسؤوليات والالتزامات

يلتزم مدير الإصدار والمستشار القانوني، وبنك الاكتتاب، ومسقط للمقاصة والإيداع بالمسؤوليات والواجبات المذكورة في القوانين الصادرة من قبل الهيئة العامة لسوق المال ويجب أن تمتثل مع أي التزامات وواجبات الاتفاقيات المبرمة بينهم والمصدر. يتعين على الأطراف المعنية اتخاذ التدابير لإصلاح الأضرار الناتجة عن أي إهمال ناشئ من أداء المهام والالتزامات المسندة لهم. وفي مثل هذه الحالة، سيقوم المصدر بالتنسيق مع الجهات المختصة مثل الهيئة العامة لسوق المال وبورصة مسقط لاتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح هذا الضرر.

15.1 بنك ظفار ش.م.ع.ع.

يؤكد أعضاء مجلس إدارة البنك مجتمعين ومنفردين، حسب أفضل معرفة لديهم، ما يلي:

1. أن المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه صحيحة ومكتملة.
2. أنه تم توخي العناية الواجبة من أجل تفادي حدوث أي إغفال لأي حقائق أو معلومات مهمة قد يؤدي حذفها إلى جعل أي عبارة مذكورة في نشرة الإصدار هذه مضللة.
3. أن جميع الأحكام الواردة في لائحة قانون سوق المال وتعديلاته وقانون الأوراق المالية وقانون الشركات التجارية والضوابط واللوائح الصادرة وفقاً لها قد تم الالتزام بها.

تم التوقيع نيابة عن مجلس الإدارة

الاسم

التوقيع

الفاضل/

الفاضل/

15.2 مدير الإصدار

استناداً إلى المسؤوليات المنوطة بنا في المادة 28 بموجب قانون الأوراق المالية وقانون الشركات التجارية واللائحه التنفيذية والتعليمات الصادرة لنا من الهيئة العامة لسوق المال، فقد قمنا بمراجعة جميع المستندات والوثائق وغيرها من المواد الجوهرية ذات الصلة والمطلوبة لإعداد نشرة الإصدار المتعلقة بإصدار السندات من قبل بنك ظفار ش.م.ع.ع.

يتحمل مجلس إدارة بنك ظفار ش.م.ع.ع المسؤولية فيما يتعلق بصحة المعلومات الواردة في نشرة الإصدار ويؤكد أنه وفقاً لأفضل ما لديه من المعلومات، انه لم يتم حذف أي معلومات جوهرية من هذه النشرة والتي من شأنها أن تجعل هذه النشرة مضللة.

ونؤكد بأننا قد بذلنا العناية الواجبة التي تتطلبها المهنة فيما يتعلق بنشرة الإصدار هذه والتي تم إعدادها تحت إشرافنا، وبناء على أعمال المراجعة والمناقشات التي جرت مع البنك المصدر للأوراق المالية وأعضاء مجلس إدارته والمسؤولين الآخرين فيه والجهات الأخرى المعنية، وبناء على أعمال المراجعة التي قمنا بها مع هذه الجهات المعنية بموضوع الإصدار وتوقعات الربحية وأسس ومبررات التسعير ومحتويات الوثائق المقدّمة إلينا،

وعليه نؤكد على ما يلي:

1. لقد قمنا باتخاذ العناية الواجبة والمعقولة التي تضمن أن البيانات الواردة إلينا من البنك والمضمنة في نشرة الإصدار هذه تتفق مع الحقائق الواردة في الوثائق والمواد والمستندات الأخرى المتعلقة بإصدار السندات.
2. وبحسب اطلاعنا ومن المعلومات المتوفرة لنا من البنك، فإننا نؤكد بأن البنك لم يخف أي معلومات جوهرية ولم يحذف أي معلومات مهمة يمكن أن يؤدي إخفاؤها الى جعل النشرة مضللة.
3. إن هذه النشرة وإصدار السندات يتفقان مع جميع قواعد وشروط الإفصاح المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون سوق راس المال ونموذج نشرة الإصدار المعمول به لدى الهيئة العامة لسوق المال كما وأنها تتفق مع قانون الشركات التجارية والقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن.
4. إن البيانات والمعلومات التي تم عرضها في نشرة الإصدار هذه والمعدة باللغة العربية (وترجمتها غير الرسمية إلى اللغة الإنجليزية) صحيحة وعادلة وكافية حسب اطلاعنا لمساعدة المستثمر على اتخاذ القرار المناسب حول الاستثمار أو عدمه في السندات المطروحة للاكتتاب.

مدير الإصدار بنك ظفار ش.م.ع.ع

الاسم

التوقيع

الفاضل/

١٥,٣ المستشار القانوني لإصدار السندات

بهذا يؤكد المستشار القانوني الوارد اسمه أدناه بأن جميع الإجراءات المتخذة بشأن طرح السندات موضوع هذه النشرة متوافقة مع القوانين والتشريعات المتعلقة بأعمال البنك وقانون الشركات التجارية واللائحة التنفيذية لقانون سوق راس المال واللوائح والتوجيهات الصادرة وفقا لذلك ومتطلبات وقواعد إصدار سندات شركات المساهمة العامة الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال والنظام الأساسي للبنك وقرارات الجمعية العامة ومجلس إدارة البنك. وقد حصل البنك على كافة الموافقات والتصديقات من الجهات الرسمية المطلوبة لممارسة الأنشطة موضوع هذه النشرة.

دنتونز وشركاؤهم – فرع عمان

الاسم SADAF BUCHANAN

التوقيع Sadaf Buchanan
Dentons + Co

دنتونز وشركاءهم فرع عمان
DENTONS & CO OMAN BR.
مستشارون قانونيون
LEGAL CONSULTANTS
C.R. No. 1/65635/0 س.ت: ١/٦٥٦٣٥/٠
Sultanate of Oman سلطنة عمان

ص.ب. ١٥٠٧ روي الرمز البريدي ١١٢ سلطنة عمان
الهاتف: ٤٦٦ ٢٤٧٩ ٩٦٨+
الفاكس: ٢٨٦٥ ٢٤٧ ٩٦٨+
bankdhofar.com